



## تقييم الأداء المالي لشركات التأمين الجزائرية

"دراسة حالة للشركة الوطنية لتأمين SAA (2014-2016)"

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير

تخصص: إدارة مالية

تحت إشراف الأستاذ:

د/ قنور عادل

إعداد الطالبتين:

- يدو لامية

- فطاني حكيمة

لجنة المناقشة:

الصفة	الجامعة	اسم ولقب الأستاذ
رئيسا	جامعة البويرة	د/ طالي خيرة
مشرفا	جامعة البويرة	د/ قنور عادل
مناقشا	جامعة البويرة	د/ مرماط نبيلة

## الشكر وعرfan

ونحن نضع اللمسات الأخيرة من بحثنا نشكر المولى عز وجل الذي  
وفقنا في إتمام هذا العمل.

كما نتوجه بجزيل الشكر إلى أستاذنا الفاضل د.قنور عادل الذي لم يبخل  
علينا بتوجيهاته المستمرة.

كما نتقدم بأسمى آيات الشكر والامتنان والتقدير والمحبة إلى الذين حملوا أقدس  
رسالة في الحياة، إلى الذين مهدوا لنا طريق المعرفة إلى جميع أساتذتنا الأفاضل.  
كما لا يفوتنا أن نشكر لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذا البحث وعلى  
ما سيقدمونه من توجيهات.

كما نتقدم بشكرنا إلى العاملين بالوكالة الوطنية للتأمين.  
وفي الأخير نشكر كل من ساهم من قريب أو بعيد ولو بكلمة طيبة.  
إن أصبنا من الله وإن أخطأنا فمن أنفسنا ومن الشيطان والله الحمد  
والشكر أولاً وأخيراً.

## إهداء

إنه لا يسعني في هذه اللحظات التي لا أملك أغلى منها أهدي ثمرة هذا العمل

المتواضع إلى:

إلى من أوصى بهما الله ورسوله وجعل رضاها و طاعتها من طاعته إلى  
أعز الناس.

إلى من أرضعتني الحب والحنان إلى رمز الحب وبلسم الشفاء إلى القلب الناصع  
بالبياض "أمي الغالية"

إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم إلى القلب الكبير  
"أبي العزيز"

إلى كبار العائلة أطال الله في أعمارهم "أجدادي الأعزاء"

وإلى من بهم يشد ساعدي وتعلو هامتي سندي وركائز نجاحي "إخوتي"  
"محمد ياسين" و "عبد النور"

إلى رفيقتا عمري والجزء الجميل من عمري "ريمه" و "هاجر"

لامية

## إهداء

إنه لا يسعني في هذه اللحظات التي لا أملك أعلى منها أهدي ثمرة هذا العمل

المتواضع إلى:

إلى من أوصى بهما الله ورسوله وجعل رضاها و طاعتها من طاعته إلى

أعز الناس.

إلى من أرضعتني الحب والحنان إلى رمز الحب وبلسم الشفاء إلى القلب الناصع

بالبياض "أمي الغالية"

إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم إلى القلب الكبير

"أبي العزيز"

إلى كبار العائلة أطال الله في أعمارهم "أجدادي الأعزاء"

إلى كتاكيتنا الصغار حفظهم الله من كل شر "إلينا، جوري، نوميديا، أمير"

إلى كل الأقارب من قريب و بعيد.

إلى رفقاء الدرب الذين كانوا بمثابة إخوة زملائي وأصدقائي الأعزاء ولكل قريب

وبعيد ساهم في إنجاز هذا العمل.

حكيمة



الصفحة	قائمة المحتويات
	كلمة شكر
	إهداء
I	ملخص
1	قائمة الجداول
1	قائمة الأشكال
1	قائمة الملاحق
أ	مقدمة
<b>الفصل الأول: الإطار العام للتأمين</b>	
	تمهيد
03	المبحث الأول: مدخل إلى التأمين
03	المطلب الأول: مفهوم ونشأة التأمين
08	المطلب الثاني: أهمية والأركان الأساسية للتأمين
12	المطلب الثالث: تقسيمات التأمين
17	المبحث الثاني: ماهية شركات التأمين
17	المطلب الأول: مفهوم شركات التأمين
19	المطلب الثاني: أنواع شركات التأمين

22	المطلب الثالث: وظائف شركات التأمين
24	المبحث الثالث: تطور قطاع التأمين في الجزائر شركاته وأهم هيئات المراقبة فيه
24	المطلب الأول: تاريخ التأمين في الجزائر
27	المطلب الثاني: لمحة حول تنظيم سوق التأمينات في الجزائر
30	المطلب الثالث: هيئات المراقبة للتأمين في الجزائر
33	خلاصة
<b>الفصل الثاني: الإطار العام لتقييم الأداء المالي</b>	
	تمهيد
36	المبحث الأول: أساسيات حول تقييم الأداء المالي
36	المطلب الأول: المفاهيم الأساسية حول الأداء المالي
37	المطلب الثاني: أهمية الأداء المالي والعوامل المؤثرة فيه
40	المطلب الثالث: مفهوم تقييم الأداء المالي وخطواته
43	المبحث الثاني: مؤشرات ونسب تقييم الأداء المالي
43	المطلب الأول: التقييم بواسطة مؤشرات التوازن المالي
46	المطلب الثاني: النسب المالية المستخدمة في تقييم الأداء المالي
53	خلاصة
<b>الفصل الثالث : دراسة حالة للشركة الوطنية للتأمين SAA</b>	
	تمهيد

56	المبحث الأول: تقديم الشركة الوطنية للتأمين SAA
56	المطلب الأول: نشأة الشركة الوطنية للتأمين SAA
58	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للشركة الوطنية للتأمين SAA
62	المطلب الثالث: منتجات الشركة الوطنية للتأمين SAA
65	المبحث الثاني: دراسة تطبيقية لشركة الوطنية للتأمين SAA
65	المطلب الأول: عرض التقارير المالية للشركة الوطنية للتأمين SAA
80	المطلب الثاني: التقييم بواسطة مؤشرات التوازن المالي لـ SAA
84	المطلب الثالث: التقييم بواسطة النسب المالية لـ SAA
95	خلاصة
97	الخاتمة
102	المراجع
	الملاحق

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
58	بطاقة تقديم الشركة الوطنية لتأمين SAA	الجدول 01
66	كشف الميزانية المالية المقارن للشركة الوطنية لتأمين SAA	الجدول 02
70	الميزانية المالية المختصرة لجانب الأصول	الجدول 03
71	الميزانية المالية المختصرة لجانب الخصوم	الجدول 04
72	جدول حساب النتائج للشركة الوطنية لتأمين SAA	الجدول 05
74	تطور القيمة المضافة للإستغلال للفترة 2016-2014	الجدول 06
75	تطور اجمالي فائض الاستغلال للفترة 2016-2014	الجدول 07
76	تطور النتيجة العملياتية للفترة 2016-2014	الجدول 08
77	تطور النتيجة المالية للفترة 2016-2014	الجدول 09
78	تطور النتيجة الصافية للانشطة العادية للفترة 2016-2014	الجدول 10
79	تطور صافي النتيجة السنة المالية للفترة 2016-2014	الجدول 11
79	القدرة على التمويل الدائى للفترة 2016-2014	الجدول 12
80	رأس المال العامل الصافي للفترة 2016-2014	الجدول 13
81	رأس المال العامل الخاص للفترة 2016-2014	الجدول 14
82	راس المال العامل الاجمالي للفترة 2016-2014	الجدول 15
82	راس المال العامل الاجنبي للفترة 2016-2014	الجدول 16
83	احتياج في رأس المال العامل للفترة 2016-2014	الجدول 17
84	حساب الخزينة للفترة 2016-2014	الجدول 18
85	نسب السيولة للفترة 2016-2014	الجدول 19
87	نسب التمويل والاستقلالية المالية للفترة 2016-2014	الجدول 20
89	نسب المردودية للفترة 2016-2014	الجدول 21
91	نسب النشاط للفترة 2016-2014	الجدول 22
93	نسب الربحية للفترة 2016-2014	الجدول 23



الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
16	تقسيمات التأمين	الشكل 01
21	تصنيف شركات التأمين	الشكل 02
59	الهيكل التنظيمي للشركة الوطنية لتأمين على المستوى المركزي	الشكل 03
60	الهيكل التنظيمي على المستوى الجهوي	الشكل 04
61	الهيكل التنظيمي على مستوى الوكالات	الشكل 05
63	مخطط تطور رقم أعمال الشركو الوطنية لتأمين SAA	الشكل 06
64	هيكلية المحفظة في سنة 2016	الشكل 07
65	رتبة الشركة الوطنية لتأمين في السوق الجزائري	الشكل 08
85	تطور نسب السيولة خلال الفترة 2014-2016	الشكل 09
88	تطور نسب التمويل خلال الفترة 2014-2016	الشكل 10
90	تطور نسب المردودية خلال الفترة 2014-2016	الشكل 11
92	تطور نسب النشاط خلال الفترة 2014-2016	الشكل 12
94	تطور نسب الربحية خلال الفترة 2014-2016	الشكل 13

رقم الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
108	تطور رقم الأعمال للفترة 2014_2016	الملحق 01
109	جانب الأصول للفترة 2014-2015	الملحق 02
110	جانب الخصوم للفترة 2014-2015	الملحق 03
111	جدول حساب النتائج للفترة 2014-2015	الملحق 04
112	جانب الأصول للسنة 2016	الملحق 05
113	جانب الخصوم للسنة 2016	الجدول 06
114	جدول حساب النتائج للسنة 2016	الملحق 07

## ملخص :

من خلال دراستنا لبحثنا هذا المتمثل في تقييم الاداء المالي لشركات التأمين والذي يهدي الى تحليل الوضعية المالية لشركة وكذا الإجابة عن الإشكالية المطروحة : "ما مدى مساهمة مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية في تقييم الاداء المالي لشركات التأمين؟"، ولمعالجة هذا الموضوع واختيار الفرضيات ثم الإعتماد على المنهج التحليلي الوصفي والمنهج التاريخي في الجانب النظري والذي تناولنا فيه للموضوع ومنهج دراسة حالة في الجانب التطبيقي والذي من خلاله تم تقييم الأداء المالي للشركة الوطنية للتأمين خلال الفترة الدراسية 2014-2016، ولقد توصلت الدراسة في الأخير الى نتائج إيجابية خلال الفترة المدروسة، اي أن الشركة متوازنة ماليا لأن الخزينة كانت موجبة خلال الفترة المدروسة، وايضا النسب المالية كانت في حالة لا بأس بها، مما يساعد الشركة على الوفاء بالتزاماتها إتجاه الغير وتمتع باستقلالية جيدة.

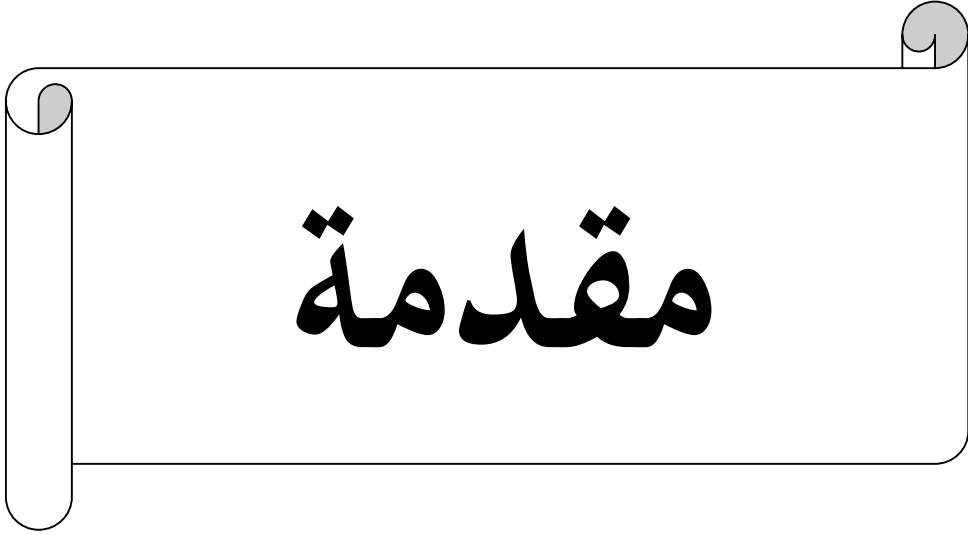
\*الكلمات المفتاحية : تأمين-شركات التأمين -تقييم الاداء المالي-مؤشرات مالية-نسب مالية.

## Resumè :

Apartir de cette recherche sur l'étude du sujet de l'évaluation de la performance financière et qui est dans le but d'analyser la situation financière de l'établissement et aussi de répondre à cette problématique suivante : dans quelle mesure les indicateurs d'équilibre financier et ratios financiers contribuent à l'évaluation de la performance financière des agences d'assurance ? et pour aborder le sujet et appuyer sur l'approche historique dans l'aspect théorique ou nous sommes traités le sujet et la méthodologie d'une étude de cas du côté pratique à travers laquelle la performance financière de 2014-2016 et nous sommes fondés sur l'étude à obtenu les résultats finaux positifs au cours de la période d'étude à savoir que l'entreprise est financièrement équilibrée car le trésorerie était positif durant la période étudiée les ratios étaient dans un état désespéré aidant la société à respecter ses obligations envers les autres et jouissant d'une bonne indépendance .

Les mots clés :assurance-agence d'assurance-évaluation de la performance financière-les indicateurs financiers- les ratios financiers.





لقد كان للتطور الحضاري الذي عرفته المجتمعات البشرية تأثيرا واضحا على حياتهم، ويرجع ذلك إلى التطورات العلمية والتكنولوجيا التي أدت إلى ظهور أقطاب صناعية نجم عنها زيادة في حجم الصناعات والاختراعات، وتطور وسائل النقل البرية والجوية والبحرية وكلها عوامل بقدر ما لها من إيجابياتها على حياة الأشخاص لها سلبيات تتعلق بالأخطار الناجمة عنها والتي قد تهدد حياة البشرية في أي لحظة كانت.

وبعدما أحست المجتمعات بهذا الخطر المحقق بها في أي لحظة، أخذت تفكر في الكيفية الكفيلة لحماية نفسها بنفسها، وهذا بعدما أحاطت بها الأخطار من كل جانب، ورأت أنه لا مناصب لها لحماية نفسها إلا عن طريق التكتل والتجمع والتعاون لمواجهة هذه الأخطار، سيتطور هذا التعاون بين الأشخاص ليتجسد في إحدى صور التأمين، وقد تطور التأمين، وانتشر في السنوات الأخيرة بشكل كبير حتى أصبح من الصناعات الأكثر قوة، ومن أهم الركائز الأساسية التي تدعم النشاط الاقتصادي لأي دولة، فالشركات والهيئات المختلفة تجتد في التأمين الدرع الواقي والوسيلة الفعالة لحماية ممتلكاتهم ورؤوس أموالها ضد المخاطر المتوقعة وضمان استمرارها.

ويتمثل النشاط التأمين في قيام شركات التأمين بتلقي الأقساط أو الاشتراكات من المؤمن لهم، ثم توظيفها في أوجه الاستثمار المختلفة، وهذا بحكم الإطار الزمني بين تحصيل هذه الأقساط أو الاشتراكات ودفع تعويضات الزبائن تمثل الحيز الأكبر للنشاط، لذلك يجب عليها إيجاد آلية لتفعيل ملاءتها المالية، وما يميزها أيضا أنها من المؤسسات التي تعمل للحفاظ على مكانتها وكسب ثقة زبائنها، فقد وجب عليها إيجاد حل مناسب ومن ثم ظهرت ضرورة ملحة لتقييم شركات التأمين دوريا قصد معرفة وضعها المالي والحكم على مستوي أدائها بشكل جيد، وحتى يتم الاكتشاف المبكر للمخاطر المالية في شركات التأمين، وذلك عن طريق التحليل المالي لشركات وذلك لما يوفره من معلومات حول التأكد من قدرة الشركة على الاستمرار في الوفاء بالتزاماتها وحماية حقوق حملة الوثائق وعدم الإضرار بسوق التأمين والاقتصاد الكلي.

حيث أن تقييم الأداء المالي يستند على مجموعة من المؤشرات والنسب المالية المساعدة في عملية التحليل المالي للمعلومات المحاسبية والمالية.

حيث سنحاول من خلال هذا البحث الإجابة عن الإشكالية التالية:

\_\_ ما مدى مساهمة مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية في تقييم الأداء المالي لشركات التأمين؟

### 1- الأسئلة الفرعية :

\_\_ على ماذا تعتمد شركات التأمين في تقييم أدائها المالي ؟

\_\_ ما مدى قدرة شركة التأمين الوطنية علي الوفاء بالتزاماتها ؟

ـ هل تعتبر مؤشرات التوازن المالي أداة كافية لأجل تقييم الأداء المالي لشركة التأمين؟

## 2- الفرضيات:

ـ تحرص شركة التأمين على تقييم أدائها المالي باعتماد على مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية.

ـ شركة التأمين الوطنية saa قادرة على الوفاء بالتزاماتها في المدى القصير والطويل.

ـ يستلزم الإحاطة بكل أنواع المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي لشركة التأمين.

## 3- أهداف الدراسة :

نهدف من خلال هذا البحث إلى:

ـ إبراز أهمية نشاط التأمين في الاقتصاديات الوطنية في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

ـ إبراز أهمية تقييم الأداء المالي لشركات التأمين وفق مؤشرات التوازن والنسب المالية.

ـ تقييم مدى قدرة الشركة التأمين على الاستمرارية.

## 4- أهمية الموضوع:

يعد موضوع تقييم الأداء المالي لشركة التأمين من أهم الموضوعات التي تشغل حيزا كبيرا في الوقت الحالي، وهذا نظرا للحاجة المتزايدة لإيجاد الطرق والأساليب التي من خلالها يمكن لهذه الشركات الوفاء بالتزاماتها المستقبلية اتجاه المؤمن لهم دون تأثير على التوازن المالي للشركة .

## 5- حدود الدراسة :

للإجابة على الإشكالية المطروحة والتوصل إلى النتائج المطلوبة فإن الدراسة ارتبطت بحدود مكانية وزمنية:

ـ الحدود المكانية: ركزنا على الشركة الوطنية للتأمين - البويرة - saa.

ـ الحدود الزمنية: كانت حدود الدراسة خلال فترة 2014- 2016 وهذا لتوفر لنا الوثائق الخاصة بهذه السنوات.

## 6- أسباب اختيار الموضوع:

الأسباب التي دفعتنا لاختيار هذا الموضوع هي:

ـ الأسباب الذاتية :

- الميول الشخصي للبحث في الموضوع التأمين لذا كان بحثنا يقتصر على شركات التأمين.

- محاولة تقديم فائدة علمية ومرجع علمي يستفيد منه ذوي الاختصاص .

## \_ الأسباب الموضوعية:

- كون الموضوع يدخل في صميم التخصص.
- اختيار هذا الموضوع على أساس أهميته الكبيرة التي تكسبها شركات التأمين باعتبارها عاملا للاقتصاد، وكل فروعه وكذا نقص التوعية التأمينية وإدراك الفرد بمكانة وأهمية هذا النشاط، وهذا ما سيلتزم الاهتمام بتقييم بأدائها والذي يزيد ثقة المؤمنین لها .

## 7- دراسات السابقة :

نشير إلى أنه في حدود إطلاعنا على ما أجره من بحوث (الرسائل الماجستير وأطروحات الدكتوراة) على مستوى بعض الكليات الوطن لهذا المجال لاحظنا قلة المراجع المتناولة لموضوع "تقييم الأداء المالي لشركات التأمين" ولكن هذا لم يمنع وجود دراسات سابقة قريبة لها في دراسات الباحثين بين هذه الدراسات:

**الدراسة الأولى:** دراسة مختاري زهرة بعنوان: " التشخيص المالي ودوره في تقييم الأداء المالي في الشركة التأمين وإعادة التأمين" وهي مذكرة ماجستير - كلية العلوم الاقتصادية والتسيير - جامعة أحمد بوقرة - بومرداس - دفعة 2011 حاولت الباحثة الإجابة عن الإشكالية التالية: " ما هو دور التشخيص المالي في تقييم أداء المالي لشركات التأمين؟ " حيث ركزت الباحثة في مجتمع الدراسة على الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين **La CAAR**، وتهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهمية التشخيص المالي كأداة فعالة لتقييم الأداء في شركات التأمين، وأيضا الطرق والأدوات التي تستخدم في التشخيص المالي لتبين الوضعية المالية للشركة، حيث توصلت الباحثة إلى نتائج من أبرزها يعتبر التشخيص المالي عملية تحليل لبنية الداخلية للمؤسسة، والذي يهدف إلى مجموعة من أدوات التحليلية والتي تستخدم في عملية تقييم الأداء المالي.

**الدراسة الثانية:** دراسة فاطمة قوارح: "تقييم الأداء المالي لشركات التأمين" وهي مذكرة ماستر - كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير - جامعة قاصدي مرباح - ورقلة - دفعة 2013-2014 - حيث حاولت الباحثة الإجابة عن الإشكالية التالية: "إلى أي مدى يمكن الاعتماد على المؤشرات الأداء المالي لتقييم الأداء لشركة الوطنية للتأمين؟" حيث ركزت في مجتمع الدراسة على الشركة الوطنية لتأمين **SAA** ، وتهدف هذه الدراسة إلى اكتشاف نقاط القوة والضعف لتحسينها، وتوصلت الدراسة أن الشركة الوطنية لتأمين متوازنة ماليا لأن الخزينة كانت موجبة، والنسب المالية جيدة، مما



يساعدها على الوفاء بالتزاماتها اتجاه الغير، وتتمتع بالاستقلالية المالية جيدة، كما أوصلت الدراسة على ضرورة اعتماد الشركة على أساليب رياضية متطورة في مجال تنبأ بالمخاطر المالية.

## 8- صعوبات الدراسة:

وجهتنا بعض الصعوبات هي هذه الدراسة من أهمها:

\_ اضطرابات السياسة الراهنة التي شاهدها البلاد والتي نجم عنها كثرت الإضرابات المستمرة وشتت عقولنا وبالتالي ضياع الوقت.

\_ صعوبة ترجمتنا للمراجع باللغة الأجنبية وهذا ما أدى إلى انعدامها.

\_ صعوبة الحصول على المعلومات من الشركة وبالخصوص في طلبنا للميزانيات المالية.

\_ انتشار البيروقراطية والجهوية في الإدارات الجزائرية عامة وفي مكتبة الكلية خاصة.

## 10\_ منهج الدراسة:

\_ المنهج المستخدم : من أجل دراسة الإشكالية والإجابة على الأسئلة المطروحة ونظرا لطبيعة الموضوع، ثم الاعتماد على المنهج الوصفي تحليلي في عرضنا للمفاهيم العامة للتأمين، وتقييم أدائها المالي وكذا المنهج التاريخي لدراسة تطور سوق التأمين في الجزائر وكذلك اعتمدنا على دراسة حالة الشركة الوطنية للتأمين .

## 11\_ هيكل البحث:

بهدف معالجة وتحليل إشكالية البحث وإثبات صحة الفرضيات الموضوعية ثم تقييم الموضوع إلى ثلاثة فصول وهي:

\_ **الفصل الأول:** وتناولنا المفاهيم العامة للتأمين من خلال الإشارة لتطوره وأهميته وأركان الأساسية التي يقوم عليها وأهم تصنيفاته، ثم تطرقنا إلى مفهوم شركات التأمين وأهم أنواع شركات التأمين الموجودة ووظائفها انتهاء بنظرة حول تطور قطاع التأمين في الجزائر.

\_ **الفصل الثاني :** وتناولنا في هذا الفصل تقييم الأداء المالي من خلال إعطاء نظرة حول ماهية الأداء بصفة عامة، ثم مفاهيم أساسية حول الأداء المالي، وفي آخر الفصل تطرقنا إلى النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي المستخدمة في تقييم الأداء المالي .

**الفصل الثالث :** هو الجانب التطبيقي والمتمثل في دراسة حالة الشركة الوطنية للتأمين **saa**، بداية احتوى الفصل على التقديم بالشركة محل الدراسة الميدانية ثم قمنا بتقييم أدائها المالي من خلال إسقاط ما تناولناه في الجانب النظري من مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية وتحليلها ومناقشة نتائجها.

# الفصل الأول

## الإطار العام للتأمين

## تمهيد

يتعرض الإنسان في حياته اليومية إلى أخطار إن تحققت تسببت في خسائر نفسية أو المادية أو كلاهما معا ولدرك هذه المخاطر التي تصيبه ظهر التأمين الذي يعتبر احد الأنشطة التي عرفت تطورا وانتشارا كبيرين واهتماما متزايدا لاعتباره من أهم الركائز الأساسية التي تدعم النشاط الاقتصادي لأي دولة إذ لا تقتصر أهميته على تحقيق الربح لشركات التأمينية أو تغطية مخاطر العملاء بل تعود منافعه على المجتمع ككل على المستويين الاقتصادي والاجتماعي

ويتمثل نشاط التأمين في قيام شركات التأمين بعمليات التأمين وتتولى ضمان الأخطار مقابل اشتراكات يقدمها المؤمن له ويلزم شركة التأمين بدفع مبلغ التعويض عند تحقق الخطر

وستتطرق في هذا الفصل إلى :

المبحث الأول : مدخل إلى التأمين

المبحث الثاني : ماهية شركات التأمين

المبحث الثالث : تطور قطاع التأمين في الجزائر شركاته وأهم هيئات المراقبة فيه

## المبحث الأول : مدخل إلى التأمين

يعد التأمين ضرورة ملحة تحمي الفرد من الخسائر المادية الناشئة عن تحقق الحوادث، فهو يعد في مفهومه البسيط الحصول على الأمان في مواجهة خطر معين، لتفادي نتائجه الضارة أو على الأقل حصرها في أضيق نطاق ممكن.

## المطلب الأول : مفهوم ونشأة التأمين

سيتم في هذا المطلب التطرق إلى نشأة التأمين وأهم المراحل التي مر بها، مع مختلف العصور مروراً على تعريف التأمين بمختلف النواحي وأخيراً التعرف على عناصر التأمين.

## أولاً : نشأة التأمين:

إن فكرة التعاون والتكافل تحمل نفس المعنى الذي يهدف إليه التأمين الحاضر، وهي توزيع الخطر عند تحققه لشخص معين على مجموعة كبيرة من الأشخاص المعرضين لنفس الخطر<sup>1</sup>.

ولكن يرى المؤرخين أن النواة الأولى للتأمين قد انبثقت عن فكرة مغايرة تماماً لفكرة التعاون والتكافل، وهي فكرة المقامرة والرهان ذات الطابع الفردي، والتي كانت مجسدة في نهاية القرن الثاني عشر ميلادي في عقد القرض البحري<sup>2</sup>، أو ما يسمى قرض السفينة وتتلخص الفكرة التي يقوم عليها هذا القرض أن يقوم صاحب السفينة بإقراض مبلغ من المال، بضمان السفينة أو الشحنة البحرية من بعض الأشخاص المغامرون "عاشقي المخاطرة" ويتم الاتفاق فيما بينهم بأنه إذا وصلت السفينة سالمة إلى ميناء الوصول، فإن المقترض يحصل على أصل القرض مضاف إليه فوائد مرتفعة ولكن في حالة عدم وصول السفينة أو الشحنة سالمة فيضيع المقترض قيمة القرض واستمر عقد القرض البحري حتى العصور الوسطى، وقد ساعد على ازدهار التجارة والتبادل الدولي وقد تطور بعد ذلك إلى الصورة التي يوجد عليها التأمين البحري الآن، وذلك بصدور قانون التأمين البحري الانجليزي سنة 1601 م<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> \_ زيد منير عبوي، "إدارة التأمين والمخاطر"، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، الأردن، 2003 ص 33 .

<sup>2</sup> \_ هدي بن محمد، "تحليل ملاءة ومرد ودية شركات التأمين (دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمين)"، رسالة تدرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص بنوك وتأمينات، جامعة منتوري، قسنطينة، 2004 2005، ص 08 .

<sup>3</sup> \_ أسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسي، "إدارة الخطر والتأمين"، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص 84.

بهذا يكون أول شكل من أشكال التأمين هو التأمين البحري، وتعود نشأة التأمين في العالم إلى حضارة بلاد الرافدين وفي العصر البابلي وإلى شريعة حمورابي 2250 قبل الميلاد<sup>1</sup>.

وفي القرن السابع عشر ظهر التأمين البري إثر حريق لندن الشهير عام 1666، الذي أثر على 85% من مباني المدينة وأثر كثيرا في زيادة الاهتمام بهذا الفرع من الفروع التأمين لدرجة أنه أنشئت شركات تأمين مساهمة متخصصة للقيام بالتأمين على هذا الخطر فقط<sup>2</sup>.

بعد ذلك ظهر التأمين على الحياة حيث أول وثيقة للتأمين عليها صدرت سنة 1583م في إنجلترا، ومع ذلك فقد كان وجوده محددا جدا ولم يتخذ قالباً نظامياً معتبراً إلا في سنة 1774م، وقد كان للثورة الصناعية وما صاحبها من ظهور طبقة متوسطة أثر كبير في الإقبال على التأمين على الحياة واتساع نطاق انتشاره<sup>3</sup>.

ومع تطور الثورة الصناعية في القرن التاسع عشر وانتشار الآلات الميكانيكية ووسائل النقل، إزدادت الأخطار وتتابع ذلك ظهور فروع مختلفة أخرى للتأمين، فظهر التأمين على المسؤولية والتأمين على حوادث المرور<sup>4</sup>.

وخلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر بدأ ظهور التأمين في الدول العربية، والذي كان متشابها لظهوره في معظم دول العالم الثالث، وذلك من خلال إنشاء فروع وتوكيلات شركات التأمين الأجنبية التي أنشأت لتستخدم أفراد الجاليات الأجنبية ولحماية ممتلكاتهم ورؤوس أموالهم المستثمرة في البلدان العربية، وفي أواخر القرن التاسع عشر بدأت ظهور شركات التأمين في العالم العربي، وتحديدًا في مصر حيث أسست أول شركة للتأمين وهي "التأمين الأهلية المصرية" عام 1900م، ومن ثم بدأ تأسيس الشركات الوطنية في الدول العربية حيث أنشأت في الجزائر "الشركة الجزائرية للتأمين" عام 1963م<sup>5</sup>.

وخلال القرن العشرين ومع تطور وانتشار الاختراعات والصناعات، وظهور التكنولوجيا المختلفة وتغير نمط حياة الأفراد إنتشر التأمين وتطور بشكل مذهل حيث أصبح الشخص أن يؤمن على كل شيء بطريقة اختيارية أو

<sup>1</sup> \_ سالم رشيد سيد، "التأمين المبادئ والأسس والنظريات"، دار الراجحة للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص 15.

<sup>2</sup> \_ عز الدين فلاح، "التأمين مبادئه وأنواعه"، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص 07.

<sup>3</sup> \_ سالم رشدي سيد، مرجع سبق ذكره، ص 14.

<sup>4</sup> \_ عبد الله حسن المسلم، "إدارة تأمين والمخاطر"، دار المعتمد للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص 15 - 16.

<sup>5</sup> \_ سالم رشدي سيد، مرجع سبق ذكره، ص 15 - 16.

إجبارية، فكان التأمين على النقل البري والجوي .البحري،ومخاطر الحرب والتأمين الزواج والأولاد وغيرها الأشكال<sup>1</sup>.

### ثانيا : تعريف التأمين :

تتعدد تعريفات مصطلح التأمين كأى مصطلح إقتصادي بتعدد جوانبه وبإختلاف وجهات نظر الكتاب والمتخصصين لذلك لا يمكن إعطاء تعريف يشمل كل جوانبه قبل الوقوف على كل جانب من جوانبه على حدى وتمثل في الجانب القانوني والجانب الفني والجانب الاقتصادي .

### 1\_ التعريف القانوني للتأمين :

يهتم التعريف القانوني للتأمين بالنظر إلى عقد التأمين كوسيلة قانونية يترتب عليها الالتزامات معينة،وتنشأ حقوق معينة لطرفين المتقاعدين حيث يبرز التعريف القانوني للتأمين العلاقة بين المؤمن (شركة التأمين) والمؤمن له (طالب التأمين)، ويحدد إلتزامات كل طرف منهما والمزايا المترتبة على هذا التعاقد دون مراعاة للجانب الفني لعملية التأمين<sup>2</sup>.

فمثلا يعرف المشروع الجزائري التأمين حسب المادة619 من القانون المدني الجزائري للتأمين بأنه "عقد يلتزم المؤمن بمقتضاه أن يؤدي إلى المؤمن له أو إلى المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه مبلغا من المال أو إيرادا مرتبا أو أي تعويض مالي آخر في حالة وقوع الحادث،أو تحقق الخطر المبين في العقد وذلك نظير قسط أو دفعة مالية أخرى يؤديها المؤمن له للمؤمن"<sup>3</sup>.

### 2\_ التعريف الفني للتأمين :

ويهتم بإبراز الخصائص الفنية لعملية التأمين والوسيلة التي يتبعها التأمين لتحقيق الهدف منه،وهو تقليل بظاهرة عدم التأكد والمساعدة على إتخاذ القرار<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> \_عبد الله حسن مسلم ،مرجع سبق ذكره ،ص16.

<sup>2</sup> \_عز الدين فلاح ، مرجع سبق ذكره ، ص 33 .

<sup>2</sup> - المادة 619 من الأمر رقم 58 75 المؤرخ في سبتمبر 1975 المتضمن لقانون المدني،الجريدة الرسمية،العدد78 الصادر بتاريخ 30 سبتمبر1975.

<sup>4</sup> \_سالم رشدي سيد ، مرجع سبق ذكره ، ص 34.

وعلى ذلك يمكن تعريف التأمين أنه "وسيلة لتوزيع الخسائر التي تلحق بالفرد أو على جماعة من الأفراد ويهدف تكوين صندوق خاص يساهم فيه الكثيرون ويعوض من القليلون الذي يصابون بخسائر أو أضرار ويتوقف نجاحه على إختيار قدر كافي من الأخطار المتشابهة للتأمين عليها"<sup>1</sup>.

### 3\_ التعريف الاقتصادي للتأمين :

يمكن تعريف التأمين من الناحية الاقتصادية بأنه "وسيلة اقتصادية يمكن عن طريقها استبدال خسائر كبيرة محتملة بأخرى صغيرة مؤكدة"<sup>2</sup>.

ويمكن تعريفه أيضا أنه "أداة لتقليل الخطر الذي يواجهه الفرد عن طريق تجميع عدد كافي من الوحدات المتعرضة لنفس ذلك الخطر (كالسيارة والمنزل والمستودع) لجعل الخسائر التي يتعرض لها كل فرد قابلة للتوقع، ومن ثم يمكن لكل صاحب وحدة الاشتراك بنصيب منسوب إلى هذا الخطر"<sup>3</sup>.

وفي الواقع نجد أن التعريف الذي يعتمد علي الجانب القانوني أو الجانب الفني فقط أو الجانب الاقتصادي فقط تعريف ناقص، حيث يجب أن يتضمن التعريف كل الجوانب معا ومن خلال التعاريف السابقة يمكن أن نستنتج تعريف شامل للتأمين :

التأمين هو وسيلة اقتصادية لتوزيع الخطر الذي يلحق بالفرد أو على جماعة من الأفراد أو لإجتناح خسائر مالية كبيرة محتملة مقابل تعويض مالي يعرف بالقسط يؤديه المؤمن له للمؤمن.

ومن التعريفات السابقة يمكن أن تحدد العناصر التالية:

- **التأمين هو العقد:** هو اتفاق بين طرفين وله نفس الصفة القانونية لأي عقد في القانون المدني يتعهد الطرف الأول فيه ويسمي المؤمن، بتعويض الخسارة المتحققة نتيجة وقوع الخطر المؤمن منه وهو مبلغ لا يتعدى المبلغ المنصوص عليه في عقد التأمين يسمى مبلغ التأمين في المقابل أن يقوم الطرف الثاني يسمى المؤمن له، والذي يريد أن يحول الخطر على عاتقه بدفع مبلغ معين أو عدة مبالغ بصفة منتظمة يسمى القسط على أن

<sup>1</sup> \_ عبد الله حسن مسلم ، مرجع سبق ذكره ، ص17.

<sup>2</sup> \_ أسامة عزمي سلام ، مرجع سبق ذكره ، ص89.

<sup>3</sup> \_ عز الدين فلاح ، مرجع سبق ذكره ، ص 14 - 15 .



يستحق التعويض عند وقوع الخطر المؤمن منه، ويكون لصالح المستفيد إذا يتأكد هذا التعاقد بتحرير محرر كتابي يسمي وثيقة التأمين أو بوليصة التأمين<sup>1</sup>.

\_ أطراف التأمين : والمتمثلة في :

✓ المؤمن : هو شخص الذي يلتزم بأن يؤدي إلى المؤمن له أو إلى المستفيد مبلغا من المال أو إيرادا أو أي عوض مالي آخر في حالة وقوع الحادث المؤمن ضده (شركة التأمين)<sup>2</sup>.

✓ المؤمن له : هو الطرف الثاني في عقد التأمين وهو صاحب الشيء موضوع التأمين<sup>3</sup>. وقد يكون المؤمن له شخصا طبيعيا كما قد يكون شخصا معنويا<sup>4</sup>.

✓ المستفيد : يفرق أرباب التأمين بين المستأمن أو المؤمن له والمستفيد، إذا ربما يدفع الأقساط طرف ويستفيد من التعويض شخصا آخر بشكل كلي أو جزئي، فمثلا في التأمين على الحياة المستفيد ليس المؤمن له فالمؤمن له هو منشئ البوليصة ودافع الأقساط والمستفيد من يحصل على التعويض عند موت المؤمن له<sup>5</sup>. إذن "المستفيد هو الشخص الذي يؤدي إليه المؤمن قيمة التأمين، وإذا كان المؤمن له صاحب الحق في قيمة التأمين كان هو المستفيد"<sup>6</sup>.

- أركان التأمين: تتمثل في ثلاث عناصر : الخطر - القسط - مبلغ التأمين<sup>7</sup>.

<sup>1</sup> \_ سلمان زيدان، "إدارة الخطر والتأمين"، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص 155 .

<sup>2</sup> \_ يوسف جحيم الطائي وآخرون، "إدارة التأمين والمخاطر"، دار اليازوني العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص 53 .

<sup>3</sup> \_ سلمان زيدان، مرجع سبق ذكره، ص 157.

<sup>4</sup> \_ يوسف جحيم الطائي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 53.

<sup>5</sup> \_ عز الدين فلاح، مرجع سبق ذكره، ص 16.

<sup>6</sup> \_ يوسف جحيم الطائي، مرجع سبق ذكره، ص 54 .

<sup>7</sup> \_ مدحت محمد إسماعيل، "محاسبة البنوك التجارية وشركات التأمين"، دار الأمل للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص 270 .

## المطلب الثاني: أهمية والأركان الأساسية للتأمين

سوف نتناول في هذا المطلب أهمية والأركان الأساسية للتأمين.

## أولاً: أهمية التأمين :

يعتبر التأمين من أنجح السياسات المستخدمة لإدارة الخطر، والتحكم فيه هذا نظراً للدور الذي يلعبه على المستوي الاجتماعي والاقتصادي، ولذلك يمكن إبراز أهمية من خلال ما يلي:

## 1- الأهمية الاقتصادية للتأمين:

إن للتأمين أهمية كبيرة في الإزدهار الاقتصادي، وذلك من خلال تنشيط الاستثمارات في الاقتصاد الوطني نظراً لاستغلال الفائض من الأموال المتاحة من الأقساط الخاصة بالتأمين<sup>1</sup>.

ويتضح هذا في الحالات التالية:<sup>2</sup>

- **ساعد على زيادة الإنتاج:** وذلك نظراً لما يتميز به التأمين من توفير التغطيات التأمينية من أخطار كثيرة يشجع الأفراد والمنشأة على دخول مجالات إنتاجية جديدة، أو التوسع في مجالات إنتاجهم الحالية كما يزيد من الكفاية الإنتاجية للعامل.
- **تسهيل واتساع عمليات الائتمان وزيادة الثقة التجارية:** حيث يوفر التأمين للمدين ضمانات تسهل له عملية الاقتراض، حيث يحل عوض التأمين محل الشيء المرهون إذا هلك نتيجة لتحقيق الخطر المؤمن منه فنجد أن البنوك لا توافق على إقراض المشروعات أو رجال أعمال إلا بوجود تأمين على ممتلكاتهم.
- **تحقيق التوازن بين العرض والطلب في الحياة الاقتصادية :** ففي أثناء الرواج الاقتصادي يمكن للدولة التوسع في نطاق التغطية التأمينية بالنسبة للتأمينات الاجتماعية الإلزامية، وذلك للحد من موجة التضخم وفي حالة الكساد تعمل الدولة على زيادة مستوي إنفاقهم، وتعمل على زيادة التعويضات التي تستحق للمؤمن عليهم بما يساعد على زيادة إنفاقهم وبالتالي زيادة الطلب.

<sup>1</sup> \_ طاهر فاضل لبياتي، ميرال روجي سمارة، "النقود والبنوك والمتغيرات الاقتصادية المعاصرة"، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص 233.

<sup>2</sup> \_ عبد الله حسن مسلم، مرجع سبق ذكره، ص 24 - 25 .

- المساهمة في اتساع نطاق التوظيف والعمالة : يساهم التأمين بقطاعاته المختلفة على إمتصاص جزء كبير من العاملين في المجتمع،الذي يعاني من البطالة حيث يقتضي حد أدني من العمالة بأنواعه المختلفة (فنية – إدارية – مهنية – مهندسين ...).

## 2- الأهمية الاجتماعية للتأمين :

- والأهمية الاقتصادية للتأمين تنعكس على الحياة الاجتماعية وذلك من خلال النقاط التالية :
- تحقيق الاستقرار الاجتماعي للفرد والأسرة : يوفر التأمين الطمأنينة ويخفف من الخوف قبل أن يتعرض الشخص لضرر أو خسارة ما،ويؤثر في إستقرار وتماسك أسرته وهذا يعود على المجتمع بالاستقرار والتماسك. فمثلا : التأمين على الحياة يخفف من القلق وخوف رب العائلة على مستقبل أفراد عائلته في حالة الوفاة المبكرة<sup>1</sup>.
- تنمية الشعور بالمسؤولية : وذلك من خلال أن التأمين لا يصرف مبلغ التعويض في الحالات التي يكون ناتجة عن تعهد المؤمن له، كما أنه في بعض أنواع التأمين يستحق المؤمن له تخفيض في قيمة القسط إذا اتبع وسائل الوقاية والأمن، وإن وجود مثل هذه الاشتراطات بالتأمين تنمي لدي الفرد الشعور بالمسؤولية لتجنب الخطر المؤمن منه بقدر الإمكان<sup>2</sup>.
- إعداد الدراسات والأبحاث بهدف تقليل الخسائر وتخفيض وقوع الخطر : حيث أن شركات التأمين تتوفر لها رصيد هائل من المعرفة والخبرة،وتعمل على تقليل حدوث بعض المخاطر وإقتراح وسائل منع تحقق الخطر وتقليل الخسائر<sup>3</sup>.

## ثانيا : الأركان الأساسية للتأمين:

- يقوم التأمين على الأركان تتمثل في ثلاث عناصر أساسية هي :
- 1- **الخطر:** يتعرض الإنسان بصفته كائن حي إلي مخاطر عديدة أن حدثت يتسبب عنها خسارة مادية أو معنوية<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> \_ زيد منير عبوي، مرجع سبق ذكره ، ص 50.

<sup>2</sup> \_ مرجع نفسه.

<sup>3</sup> \_ عريقات حربي محمد، "التأمين وإدارة الخطر"، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2008 ،ص 35 .

<sup>4</sup> \_ شقيري نوري وآخرون، "إدارة المخاطر"، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن ، 2013 ،ص 13 .

ويعتبر الخطر العنصر الجوهرى فى التأمين والهدف نفسه من التأمين، هو ضمان المؤمن له ضد احتمال الخطر والضرر وهذا ما أخذ به المشرع الجزائرى فى المادة 43 من الأمر 95-07، التى جاء فيها "يكون التأمين باطلا إذا كان الشىء المؤمن عليه عند اكتتاب التأمين قد هلك أو لم يعد معرضا للأخطار"<sup>1</sup>.

وللخطر عدة تعاريف منها :

— هو ضرر متوقع الحدوث مبني على احتمالات<sup>2</sup>.

— عرفه البعض بأنه " الخوف من تجاوز الخسائر المادية الفعلية للخسائر المتوقعة نتيجة حادث مفاجئ"<sup>3</sup>.

وباختصار يقصد بالخطر تلك الحادثة المحتملة الوقوع، والتى لا تتوقف على إرادة أحد طرفى العقد أو المستفيد، والتى ينتج عنها خسائر مادية أو يتوقف حدوث الخطر على عدة شروط<sup>4</sup> :

- أن يكون الحادث غير محقق الوقوع (إحتمالا لا إراديا) ومثال ذلك التأمين على الأضرار وأن يكون وقت حدوثه غير معروف؛

- أن يكون الحادث بعيدا عن تدخل أحد طرفى العقد أو إرادتهما؛

- أن يكون الخطر المؤمن منه مشروعاً فلا يدخل فى مخالفة القواعد والآداب العامة إذ لا يصلح التأمين عن الأنشطة غير المشروعة مثل : المخدرات.

**2- القسط :** يعرف القسط على أنه ما يقوم بدفعه المؤمن له أو المستأمن وذلك مقابل أن يقوم الأخير بالتغطية

التأمينية للشخص أو الشىء موضوع التأمين من الخطر المؤمن منه<sup>5</sup>. وبمعنى آخر هو ما يأخذه المؤمن من

المؤمن له مقابل وعد بدفع العوض المالى فى حالة تحقق الخطر، ويجدد بواسطة علم الإحصاء وقد يسدد

القسط دفعة واحدة بداية كل سنة أو على دفعات نصف سنوية أو ربع سنوية أو شهرية<sup>6</sup>.

ويقسم القسط إلى نوعين<sup>7</sup>:

<sup>1</sup> — على بن غانم، "التأمين البحرى وذاتية نظامه القانونى"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 96.

<sup>2</sup> — محمد رفيق المصرى، "التأمين وإدارة الخطر تطبيقات على تأمينات العامة"، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 11.

<sup>3</sup> — عبد أحمد أبوبكر، "إدارة أخطار شركات التأمين (أخطار الاكتتاب أخطار الاستثمار)"، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص 288.

<sup>4</sup> — بوعزيز الشيخ، "مدخل إلى التأمين وإدارة الخطر"، دار التنوير، الجزائر، 2004، ص 37-38.

<sup>5</sup> — إبراهيم على إبراهيم عبد ربه، "مبادئ التأمين"، الدار الجامعية، مصر، 2003، ص 87.

<sup>6</sup> — مدحت محمد الطائى، مرجع سبق ذكره، ص 270-271.

<sup>7</sup> — جديدي معراج، "مدخل لدراسة قانون التأمين الجزائرى"، الطبعة 5، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص 48-49.

- **القسط الصافي** : هو مبلغ مساوي لقيمة الخطر دون أن يلحق بالمؤمن ربح أو خسارة، فيتم تقدير القسط على أساس درجة احتمال وقوع الخطر، بإتباع مقاييس تعتمد على جمع تكلفة حوادث الفترة وتقسيمها على عدد الأخطار التي حصلت في نفس الفترة ويحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{القسط الصافي} = \text{مبالغ الخسائر ومصاريف تسويتها} \div \text{عدد الوحدات المعرضة للخسارة}$$

- **القسط التجاري** : هو المبلغ الذي يؤديه المؤمن له فعلا إلى شركة التأمين، ويشمل إضافة إلى القسط الصافي أو الخالص علاوات أخرى لتغطية مصاريف ونفقات شركة التأمين خلال أداء عملها التي تحملها في الواقع للمؤمن لهم، ومن بين هذه العلاوات نفقات اكتتاب العقود ونفقات تحصيل الأقساط والضرائب والرسوم التي تعود للدولة بالإضافة على الأرباح التي تسعى الشركة لتحقيقها ويحسب القسط التجاري كما يلي :

$$\text{القسط التجاري} = \text{القسط الصافي} + \text{نفقات تتحملها شركة التأمين} + \text{الأرباح}$$

$$\text{القسط التجاري} = \text{القسط الصافي} \div (1 - \text{معدل المصاريف})$$

3- **مبلغ التأمين** : ويتمثل إلتزام المؤمن من قبل المؤمن له أو المستفيد عند تحقيق الخطر المؤمن منه<sup>1</sup>.

ونميز بين أسلوبين في تحديد قيمة مبلغ التأمين<sup>2</sup>:

- في حالة التأمين على الحياة والحوادث الشخصية لا يخضع العقد لقاعدة النسبية التعويض إذا يحدد مبلغ التأمين بوضوح طبقا لاتفاق الطرفين أي المؤمن والمؤمن له، وبمقتضى عقد التأمين هذا يدفع المبلغ دون إنقاص أو زيادة بمجرد وقوع خطر المؤمن منه ويكون التعويض نقدا وبشكل كامل.

أما في الحالات بقية التأمينات الأخرى فتخضع لقاعدة النسبة في التعويض، وذلك لأنه يمكن تحديد الخسارة الفعلية عند وقوع الخطر المؤمن منه كما هو الحال في التأمين الممتلكات ويتم التعويض بشروط أن لا يتعدى عن مبلغ التأمين في ضوء الخسارة الفعلية المحققة وقيمة الشيء موضوع التأمين.

<sup>1</sup> - إبراهيم على إبراهيم عبد ربه ، مرجع سبق ذكره، ص 80 - 81.

<sup>2</sup> - سلمان زيدان ، مرجع سبق ذكره ، ص 165 .

المطلب الثالث : تقسيمات التأمين

يمكن تقسيم التأمين بالاعتماد على عدة عناصر من أبرزها ما يلي :

أولاً: تقسيم التأمين حسب عنصر التعاقد :

نفرق بين نوعين :

**1\_التأمين الاختياري:** ويشمل التأمينات التي يتعاقد عليها الفرد أو المنشأة بمحض اختيارهم وذلك للحاجة الملحة لمثل هذه التغطية التأمينية، أي أنه التي يكون بموجبها للشخص الحرية في أن يختار بين أن يؤمن أو لا يؤمن من دون التزام من أي جهة، كالتأمين الحوادث وتأمينات الحياة ويطلق على مثل هذا النوع من التأمينات التأمين الاختياري أو تجاري أو الخاص<sup>1</sup>.

**2\_التأمين الإجباري :** ويشمل التأمينات التي تلتزم الدولة بتوفيرها للأفراد أو المنشآت أو تلزمهم بالتعاقد عليها وذلك بهدف اجتماعي أو المصلحة طبقة ضعيفة في المجتمع، أي أن عنصر الإجبار أو إلزام من الدولة هو أساس التعاقد هنا، ويشمل هذا التأمين كافة فروع التأمينات الاجتماعية (العجز - الوفاة - الشيخوخة - البطالة - المرض - إصابات العمل) وبعض التأمينات الخاصة الإجبارية كالتأمين الإجباري للسيارات<sup>2</sup>.

ثانياً: تقسيم التأمين حسب الأخطار المؤمن عنها :

وتنقسم بدورها إلى<sup>3</sup>:

**1\_ التأمين البحري:** وكثيراً ما يطلق على التأمين البحري اسم تأمين الأخطار النقل.

وهو عقد بمقتضاه يلتزم المؤمن بتعويض المستأمن عن الضرر الناشئ عن خطر بحري مقابل قسط معين، ولكن يكون الخطر يجب أن يشمل على العناصر التالية<sup>4</sup>:

- أن يقع الخطر على سطح البحر؛

- أن يتحقق الخطر جراء البحر أو العوامل الطبيعية المصاحبة له أو المقترنة به أو غيرها؛

<sup>1</sup> إبراهيم على إبراهيم عبد ربه ، مرجع سبق ذكره، ص 17.

<sup>2</sup> أسامة عزمي سلام ، مرجع سبق ذكره ، ص 94.

<sup>2</sup> عبد الهادي السيد محمد تقي الحكيم، "عقد التأمين حقيقته ومشروعيته"، منشورات الحلبي الحقوقية ، لبنان، 2010، ص 152 - 157.

<sup>4</sup> زيد منير عبوي ، مرجع سبق ذكره ، ص 46 .

- أن يتعلق الخطر بأحد أطراف الوعاء البحري من غرف أو تصادم أو جنوح أو حجز أو استيلاء أو حريق.

**2\_ التأمين الجوي:** ويقصد به التأمين لما يصيب المراكب الجوية كالمطائرات، ومن حوادث أثناء رحلاتها أو في موانئها من تحطم أو إحترق أو إصطدام أو إستيلاء، ويكون هذا التأمين على مراكب الجوية ذاتها، وعلى البضائع المحمولة عليها ويدخل في نطاق التأمين الجوي كذلك التأمين على الأضرار التي تصيب المسافرين، وتقوم شركات الطيران عادة بتأمين طيارتها بعقود جماعية بينما يؤمن المسافرين على حياتهم بعقود فردية.

**3\_ التأمين البري:** ويقصد به التأمين لما يصيب الأشخاص في أجسامهم وأموالهم، حيث يشمل التأمين البري كل عمليات التأمين المختلفة باستثناء ما يتعلق منها بالتأمين البحري ولواحقه، والتأمين الجوي وقد سمي كذلك تميزاً عن التأمين البحري والجوي مثلاً: فمن أمن على حياته قبل سفره على ظهر باخرة وغرق أو مات على ظهرها تطبق عليه قواعد التأمين على الحياة وهو التأمين البري.

### ثالثاً: التقسيم حسب موضوع التأمين:

وينقسم بدوره إلى ثلاثة أقسام وهي:

**1\_ التأمين على الأشخاص:** هذا النوع من التأمينات يكون الخطر المؤمن ضده يتعلق بشخص المؤمن له، حيث يقوم بتأمين نفسه من الأخطار التي تهدد حياته أو سلامة جسمه أو صحته أو قدرته على العمل<sup>1</sup>.  
مثال ذلك: تأمين المرض - تأمين البطالة - تأمين الشيخوخة - تأمين الوفاة - تأمين الحوادث الشخصية<sup>2</sup>.

**2\_ التأمين على الممتلكات:** يعمل على حماية المؤمن له من الأضرار المادية التي قد تصيبه في ماله أو عقاره بسبب تحقق مخاطر متعددة، ويندرج تحت هذا التأمين في التأمين ضد الحريق - تأمين ضد السرقة - تأمين ضد الكوارث الطبيعية - تأمين المحاصيل من التقلبات الجوية<sup>3</sup>.

**3\_ تأمينات المسؤولية المدنية:** هي التأمينات التي يكون موضوع التأمين فيها الأضرار والخسائر التي يلحقها الشخص بالغير، جراء خطأه أو فعله سواء كان مقصوداً أو غير مقصود ومن أهمها: تأمين المسؤولية لأصحاب

<sup>1</sup> - أسامة عزمي سلام، مرجع سبق ذكره، ص 94.

<sup>2</sup> - عريقات حربي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 39.

<sup>3</sup> - عبد الله حسن مسلم، مرجع سبق ذكره، ص 33.

السفن والطائرات - تأمين المسؤولية المدنية للمالك اتجاه جيرانه من الأضرار التي تصيبهم جراء ما يلحق ممتلكاتهم من ضرر يمتد إلى ممتلكات غيره<sup>1</sup>.

رابعاً: التقسيم حسب الناحية العملية:

يمكن تقسيم التأمين من الناحية العملية إلى نوعين هما:

1\_ **التأمين على الحياة:** يشمل كافة عمليات التأمين التي يكون الخطر المؤمن منه متعلقاً بحياته أو وفاته ومن أهمها:<sup>2</sup>

- وثائق التأمين تؤدي مبالغ التأمين فيها في حالة الحياة فقط؛
- وثائق التأمين تؤدي مبالغ التأمين فيها في حالة الوفاة فقط؛
- وثائق التأمين تؤدي مبالغ التأمين فيها في حالة الوفاة والحياة (مختلطة).

2\_ **التأمين العام:** يقصد بالتأمين العام تلك العقود التي يتم إبرامها بهدف حماية الأفراد والممتلكات من المخاطر محتملة غير مؤكدة، ومن أمثلة هذه الأنواع التأمين من الحريق والسرقة والسطو والسيارات وإصابات العمل وكذا أخطار النقل البحري والبري والجوي<sup>3</sup>.

خامساً: التقسيم حسب الشكل القانوني:

ويتفرع بدوره إلى أنواع وهي:

1\_ **التأمين التعاوني أو التبادلي:** وهذا التأمين يأخذ شكل شركات أو جمعيات غير الربحية تنشأ عن حاجة مجموعة من الأفراد، يتعرض كل منهم لخطر معين وعندما يكون من الممكن تقدير الخسارة المالية عند وقوع هذا الخطر، وعادة ما يقوم بهذا النوع من التأمين الجمعيات التعاونية وهيئات التأمين التبادلي، والتي يكون الغرض منها التعاون وليس الربح، كما أنها تقوم بالتأمين للأعضاء وغير الأعضاء وتكون الإدارة في يد الأعضاء أنفسهم ويتكون رأس مال هذه الجمعيات عن طريق دفع كل فرد من المجموعة قسطاً ثابتاً عند تكوين الشركة<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - زيد منير عبوي، مرجع سبق ذكره، ص 45.

<sup>2</sup> - إبراهيم على إبراهيم عبد ربه، مرجع سبق ذكره، ص 22.

<sup>3</sup> - عرفات إبراهيم فياض، "إدارة التأمين والمخاطر"، دار البداية ناشرون وموزعون، الأردن، 2012، ص 13.

<sup>4</sup> - هاني جزاع أنيمة، "إدارة الخطر والتأمين - منظور إداري كمي إسلامي"، دار الحامد للنشر والتوزيع - الأردن، 2009، ص 109 - 110.



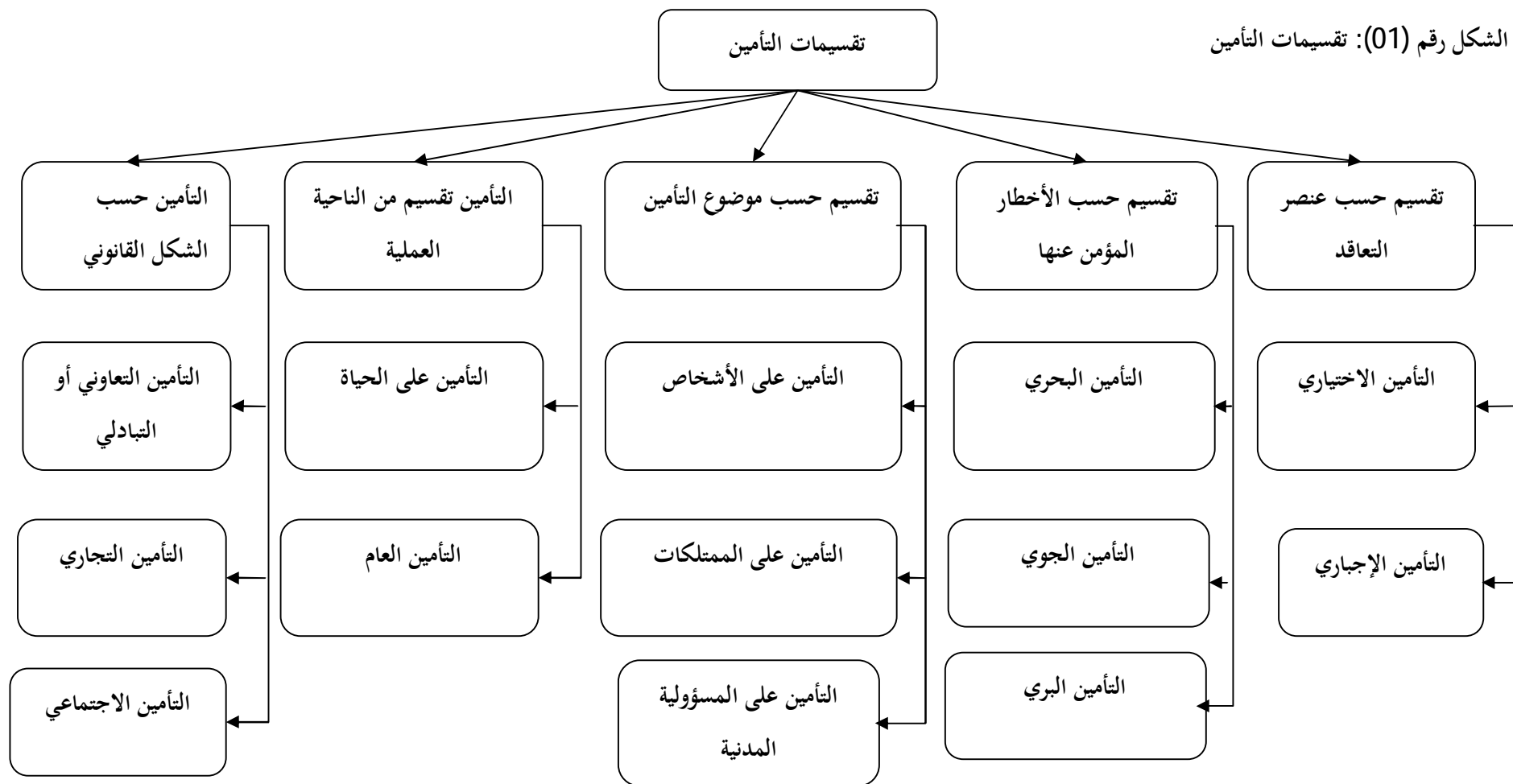
2\_ **التأمين التجاري**: يقوم التأمين هنا على أساس تجاري أي بغرض تحقيق الربح، وعادة ما يقوم بهذا النوع من التأمين شركات التأمين المساهمة وهيئات التأمين بالاكتتاب حيث يتم حساب قسط التأمين هنا بحيث يغطي الخطر المؤمن منه بجانب نسبة إضافية أخرى لتغطية الأعباء الإدارية أو الإضافية ونسبة الربح التي تهدف إليها مثل هذه الهيئات<sup>1</sup>.

3\_ **التأمين الاجتماعي**: هو ما تقوم به الحكومة لمنفعة أفراد المجتمع<sup>2</sup>، ولا يهدف هذا النوع من التأمين إلى الربح ولكن يهدف إلى حماية الطبقات الضعيفة في المجتمع من الأخطار يتعرضون لها، ولا دخل لإرادتهم فيها ولا قدرة لهم على حماية أنفسهم منها مثل: خطر البطالة - الشيخوخة - المرض وهو تأمين إجباري يمول باشتراكات يدفعها المستفيدين وتحمل الدولة العبء الأكبر منه<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> \_ ابراهيم على إبراهيم عبد ربه ، مرجع سبق ذكره ، ص 18.

<sup>2</sup> \_ عز الدين فلاح ، مرجع سبق ذكره ، ص 49.

<sup>3</sup> \_ عريقات حربي محمد ، مرجع سبق ذكره ، ص 38.



من إعداد الطالبتين: اعتمادا على ما سبق.

## المبحث الثاني: ماهية شركات التأمين

تعتبر شركات التأمين مؤسسة مالية تعمل على جميع أقساط التأمين لتعيد استثمارها، وهي من المؤسسات التي تمارس دوراً مزدوجاً فهي شركة تقوم الخدمة التأمينية لمن يطلبها.

## المطلب الأول: مفهوم شركات التأمين

في هذا المطلب سنحاول إعطاء تعريف لشركات التأمين ثم نتعرف على أهم الشروط الواجب توفرها في هذه الشركات.

## أولاً: تعريف شركات التأمين:

لقد اختلفت التعريف المقدمة لشركات التأمين منها:

- يمكن تعريفها على إنها "مؤسسة مالية تتلقى الأموال من المؤمن لهم، وهي كذلك تعمل كوسيط يقبل الأموال المتمثلة في الأقساط التي يقدمها المؤمن لهم ثم تعيد استثمارها نيابة عنهم مقابل عائد شأنها في ذلك شأن البنوك التجارية وأيضاً شركات وصناديق الاستثمار"<sup>1</sup>.
- كما تعرف على أنها "من المؤسسات المالية المتخصصة بمشاكل المخاطر غير المتوقعة، وتقوم بتعويض لمشتري الوثائق التأمين من الخسائر المحققة عن وقوع الحدث المؤمن عليه، وتقوم شركة التأمين بتوزيع الخسارة التي تقع على المؤمن عند وقوع الحدث فتقوم بتوزيعها على مجموع المؤمنین لديها، إلا أن ما تدفعه من تعويضات هو في الحقيقة من مساهمات المؤمنین جميعاً الذين يدفعون أقساط التأمين وحسب العقد المبرم الشركة وهذه الفلسفة التي تقوم عليها عملية التأمين"<sup>2</sup>.
- ونعرف أيضاً أنها "أحد أهم منشآت الأعمال في بيئة النشاط الاقتصادي والاجتماعي في أي مجتمع متقدم وتؤدي نشاطات خدمياً، يتمثل في تحصيل قيمة أقساط وثائق التأمين من المؤمن عليهم وتقوم الشركة بعد ذلك باستثمار تلك الأموال سواء بإقامة أو الاشتراك في الإقامة مشروعات اقتصادية أو بمنح قروض الشركات والهيئات والأفراد"<sup>3</sup>.
- وتعرف أيضاً أنها "من الوحدات الاقتصادية التي تهدف لتحقيق الربح، وذلك بتقديم خدمة التأمين إلى عملائها وتختلف عن أنواع المنشآت الأخرى، مثل: صناديق التأمين الخاصة التي يكونها العاملون في الوحدات الإدارية

<sup>1</sup> \_ عبد الفقار حنفي، رسمية قرناقص، "الأسواق والمؤسسات المالية"، الدار الجامعية، مصر، 2004، ص 331.

<sup>2</sup> \_ عبد الله الطاهر، "النقد والبنوك والمؤسسات المالية"، الطبعة 2، مركز يزيد للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص 288.

<sup>3</sup> \_ ناصر نور الدين عبد اللطيف، "المحاسبة في المنشآت المالية"، دار الجامعة، مصر، 2013، ص 17.

والاقتصادية وصناديق تأمين النقابات وما شابه وهي لا تسعى لتحقيق الربح بقدر ما يكون هدفها الأصلي خدمة أعضائها المتضمن إليها في شكل تعويضات أو معاشات دورية ومزايا أخرى<sup>1</sup>.

ومن خلال التعارف السابقة نستنتج أن شركات التأمين من أهم الشركات الادخارية ذات ميزة مزدوجة، فهي شركات خدمية تقدم خدمات تأمينية مقابل تجميع عدد كبير من الأقساط من الأفراد، الذين يحتمل أن يتعرضوا لخطر معين، وفق تقديرات دقيقة لقيم التعويضات المرتقبة تدفعها للمؤمن لهم أو للمستنفدين، وفي نفس الوقت تمارس نشاطات مالية باستثمار الأموال المحصل عليها من المؤمن لهم في شكل استثمارات متنوعة، فهي مؤسسة مالية تقوم بتلقي الأموال من المؤمن لهم وتعويضهم عند تحقيق الأخطار المؤمن ضدها .

### ثانياً: الشروط الواجب توفرها في شركات التأمين:

تختلف الشروط الواجب توفرها في شركات التأمين التي تمارس خدمة التأمين من دولة إلى أخرى ومن منطقة الأخرى ولكن يمكن إجمال القواسم المشتركة والشروط العامة التي يجب توفرها في الشركات التأمين كما يلي:<sup>2</sup>

- إجازة أو رخصة التأمين: حتى تقوم الشركة التأمين بممارسة أعمالها يجب عليها الحصول على إذن من الدولة لممارسة هذا العمل وتحمل أتعابه؛
- السجلات والدفاتر: يشترط في شركات التأمين أن تحتفظ بمجموعة من السجلات التي تتم من خلالها قيد العمليات التأمينية وحقوق المؤمن لهم والأقساط؛
- رأس المال: يشترط في شركات التأمين كغيرها من الشركات أن لا يقل رأس مالها عن حد معين يختلف من بلد لآخر وتبعاً لنوع وحجم التأمين الذي تقوم به؛
- العمل على استثمار الأقساط: تعتبر شركات التأمين وعاء ادخارياً كبيراً كونها تقوم بجمع كمية كبيرة من الموال من الأقساط من طرف الأفراد والهيئات فيجب عليها استثمارها أما مباشرة للقيام بالمشاريع الخاصة بها أو تقدمها للمستثمرين على شكل قروض؛

\_\_ الالتزام اتجاه المؤمن لهم: بحيث تلتزم بدفع جميع المستحقات العينية والنقدية المترتبة لهم عند حصول الخطر؛

<sup>1</sup> \_نظال فارس العربية، " المحاسبة في شركات التأمين"، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص 14.

<sup>2</sup> \_عز الدين فلاح، مرجع سبق ذكره، ص 239.

- **الوديعة:** وهي عبارة عن مبلغ أودعه لدى السلطات النقدية في الدولة لحماية حقوق المؤمن لهم في حالة إفلاس أو عجز شركة التأمين من دفع التعويض المستحق للإفراد والهيئات وهناك بعض الشروط الأخرى:
  - ✓ إدراج اسم الشركة في السوق المالي .
  - ✓ تشترط بعض الدول أن تكون شركة التأمين شركة المساهمة .

### المطلب الثاني: أنواع شركات التأمين

تصنف شركات التأمين بناء على معيارين هما المعيار الفني المعيار القانوني.

#### أولاً: التصنيف وفقاً للشكل القانوني للشركة :

- 1- **شركات المساهمة:** تكون الملكية في يد حملة الأسهم العادية الذين يختارون مجلس الإدارة الذي يتولى التسيير والذي لهم الحق في الربح الصافي الذي تحققه حيث تقوم هذه الشركات بحماية المؤمن لهم ودفع التعويضات اللازمة عند وقوع المخاطر المؤمن منها، فهي تتميز بـكبر حجم رأس مالها بضمها عدد كبير من المساهمين<sup>1</sup>.
- 2- **شركات الصناديق:** التي تشبه إلى حد كبير شركات الاستثمار ذات النهاية المفتوحة فيملكها حملة وثائق التأمين ولا تصدر تلك الشركات أسهما إذ تحل محلها وثائق التأمين المكتتب فيها، أما إدارتها فتوكل خبراء متخصصون في مجال التأمين<sup>2</sup>.
- 3- **الجمعيات التعاونية :** يقصد بها الجمعيات المؤلفة من أشخاص تجمعهم روابط مهنية الواحدة أو يعملون لدى مشغل واحد، وهذه الجمعيات تقوم على أساس فكرة التعاون بين جماعة من الناس تربطهم رابطة واحدة، إذ أنها تتشابه مع الجمعيات الاستهلاكية أو التعاونيات في رأسمالها يتكون من عدد الأسهم غير محدودة العدد، وتحدد مسؤولية كل عضو وفق اشتراك كل عضو المحدد والمطلوب سداده ويكون لكل شخص حق الاكتتاب في هذه الأسهم أو التنازل عنها<sup>3</sup>.
- 4- **الحكومة كمؤمن :** تتدخل الحكومات في أسواق التأمين عندما تكون هناك ضرورات ملحة اقتصادية أو اجتماعية لحماية الأفراد أو الثروة القومية للمجتمع، تقوم الدولة بدور المؤمن إذ تقوم بدورها التأميني بنفسها أو

<sup>1</sup> إبراهيم على إبراهيم عبد ربه، مرجع سبق ذكره ، ص 29.

<sup>2</sup> عبد الحميد عبد الفتاح المغربي ، " إدارة المنشآت المتخصصة (البنوك - منشآت التأمين - البورصات)" ، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع ، مصر ، 2009، ص 238.

<sup>3</sup> إبراهيم على إبراهيم عبد ربه ، " التأمين ورياضاته ( مع التطبيق على تأمينات الحياة وإعادة التأمين " ، دار الجامعية ، مصر ، 2003 ، ص 37.

بإسنادها العمل لإحدى الهيئات التأمين الأخرى والهدف هو إصلاح اجتماعي وتوزيع المداخل بعدالة وحماية الأفراد من الفقر والعجز<sup>1</sup>.

ثانيا :التصنيف وفقا للشكل الفني للشركة :

تصنف شركات التأمين وفقا لهذا الشكل إلى :

1- شركات التأمين على الحياة : تمثل شركات التأمين على الحياة أحد مكونات النظام المالي في أي دولة،فهي بمثابة وسيط مالي تقوم بتحصيل أقساط التأمين من المؤمن لهم وهم أصحاب بوالص التأمين لحمايتهم ضد المخاطر الناشئة عن الوفاة أو العجز أو الشيخوخة وفي نفس الوقت تقوم هذه الشركات بإقراض هذه المبالغ إلى المؤسسات الأعمال الأخرى العاملة في المجتمع،أيضا قد تقوم بانقراض جزء من هذه الأموال للمؤمن لهم بضمنان أقساط التأمين المدفوعة ومن ثم فإن شركات التأمين على الحياة تقوم بتجميع الأموال من خلال أقساط التأمين وإعادة ضمها إلى السوق رأس المال<sup>2</sup>.

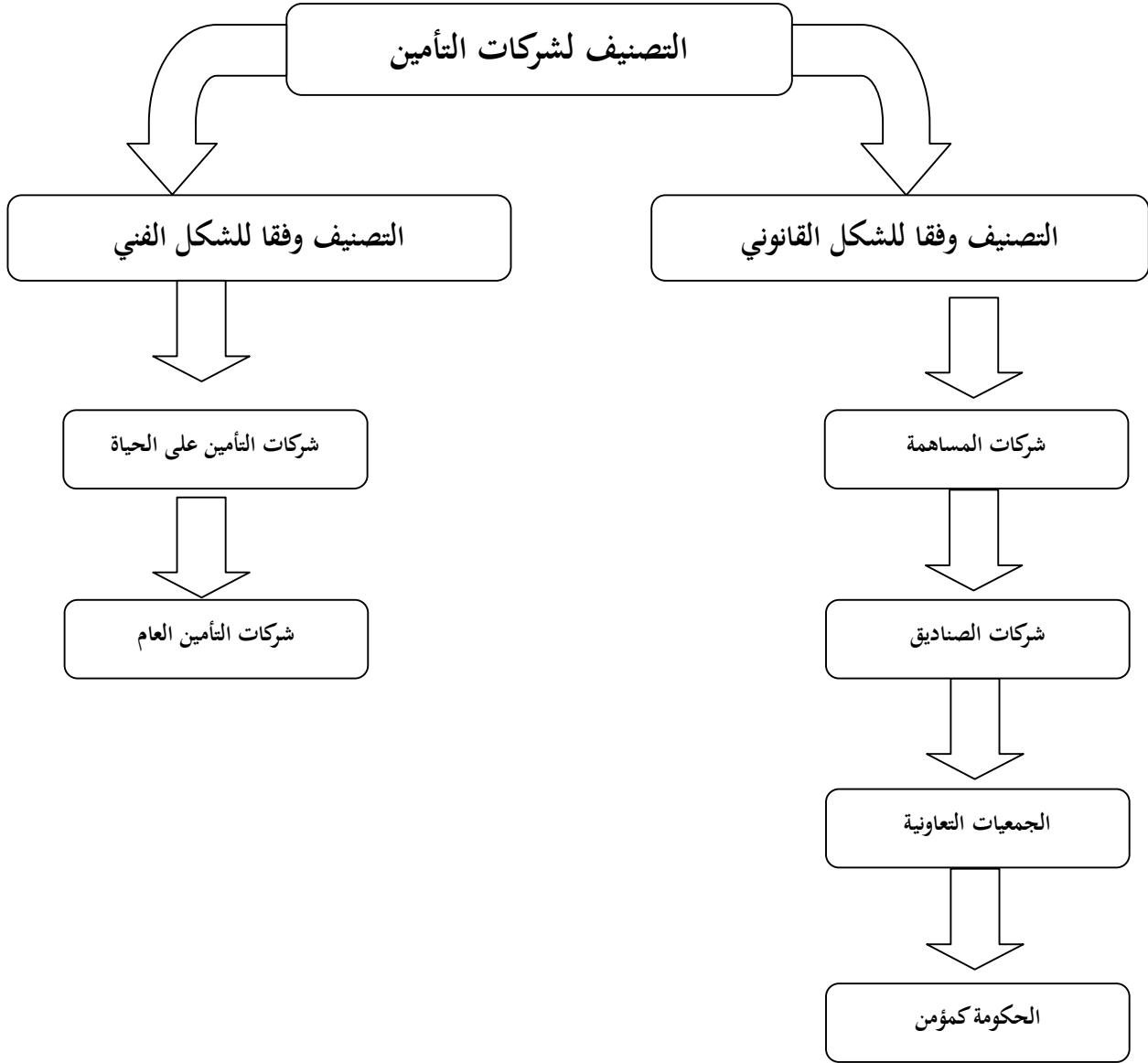
2- شركات التأمين العام : فتختص بالتأمين على الممتلكات والمسؤولية المدنية اتجاه الغير وعادة ما يغطي تأمين الممتلكات أخطار الحريق والسرقه وتأمين النقل بأنواعه حيث تغطي وثيقة التأمين الأخطار التي تتعرض لها البضاعة المشحونة على تلك الوسائل المسؤولية المدنية،فمن أمثلتها التأمين ضد حوادث السيارات حيث يدفع مبلغ التأمين التعويض عن الخسائر التي لحقت بالغير أو ممتلكاتهم<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> \_عبد الله حسن مسلم ، مرجع سبق ذكره ، ص 98.

<sup>2</sup> \_عبد الغفار حنفي ، رسمية قرياقص ، مرجع سبق ذكره ، ص 226.

<sup>3</sup> \_عبد الحميد عبد الفتاح المغربي ، مرجع سبق ذكره ، ص 237.

الشكل (02) : تصنيف شركات التأمين



المصدر : من إعداد الطالبتين باعتماد على منير إبراهيم هندي ، "إدارة الأسواق والمنشآت المالية " ، منشأة المعارف، مصر ، 2002 ، ص 405.

## المطلب الثالث : وظائف شركات التأمين

إن تنوع و تعدد شركات التأمين أدى إلي التنوع وظائفها وهذا ما سنراه من خلال هذا المطلب حيث تقوم شركات التأمين بممارسة الأنشطة الرئيسية التالية :

**أولاً : وظيفة التسعير :** تهتم هذه الوظيفة بمعرفة القسط الواجب استيفاءه من المؤمن له نظير خطر معين ينوي التأمين ضده، وبالتالي فإن وظيفة التسعير تضع سعر معين لكل نوع من أنواع التأمينات المختلفة تتناسب مع درجة واحتمال تحقق الخطر، كما ويتناسب مع مبلغ التأمين كما ويتناسب مع الظروف المحيطة بالشيء أو الخطر المؤمن ضده، كما أنه يتناسب وبصورة عكسية مع معدل الفائدة الفني<sup>1</sup>.

- إن الشخص الذي يحسب ويحدد أسعار التأمين يدعي "الاكتواري" وهو شخص متمرس في علم الرياضيات ويؤخذ برأيه في جميع أنشطة شركات التأمين التي تعمل فيها.

**ثانياً : وظيفة الاكتتاب :** هي عملية اختيار تبويب طالبي التأمين بموجب سياسة محددة تقرها شركات التأمين حسب غايتها وأهدافها، ويهدف الاكتتاب إلي تجميع محفظة فرعية من وثائق التأمين المختلفة، وبذلك تقوم الشركة من خلال هذه الوظيفة بقبول طلبات إصدار الوثائق والمتوقع أن ينتج عنها أرباح وترفض الطلبات المتوقع أن ينتج عنها خسائر أو لا تكون مجدية<sup>2</sup>.

**ثالثاً: وظيفة الإنتاج :** يقصد بالإنتاج في مجال التأمين المبيعات والنشاطات التسويقية التي تقوم بها شركات التأمين وعملية البيع التي تقوم بها شركة التأمين هي الخدمة التأمينية وكثيراً ما يطلق على الوكلاء والمندوبين اسم المنتجين، وفي شركات التأمين المتخصصة في التأمينات على الحياة يطلق على الدائرة المختصة بالإنتاج اسم دائرة المبيعات، وتكون هذه الدائرة المسؤولة عن استقطاب وتدريب الوكلاء الجدد ومراقبة ومتابعة الوكلاء والمندوبين الآخرين<sup>3</sup>.

**رابعاً : وظيفة إعادة التأمين :** إن إعادة التأمين هي تحويل جزء من أوكل الأعمال التأمينية المبرمة أساساً عن طريق شركة تأمين معينة إلى شركة أخرى، ويطلق على شركة التأمين التي تتعهد بالتأمين بصفة مبدئية باسم الشركة المسندة

<sup>1</sup> \_ أسامة عزمي ، مرجع سبق ذكره ، ص 157.

<sup>2</sup> \_ زيد منير عبوي، مرجع سبق ذكره ، ص 28.

<sup>3</sup> \_ عبد الله حسن مسلم ، مرجع سبق ذكره ، ص 121 .



ويطلق على الشركة التي تقبل كل أو جزء من الأعمال المسندة إليها اسم الشركة معيدة التأمين ومبلغ التأمين الذي تحتفظ به الشركة المسندة لحسابها ويسمى بالاحتفاظ الصافي<sup>1</sup>.

**خامسا : وظيفة تسوية المطالبات :** هي تلك الوظيفة المتعلقة بالدفع مبلغ التأمين أو دفع التعويضات المستحقة للمؤمن عليه / له عند تحقق الخطر المؤمن، شركات التأمين هناك جهة أو دائرة متخصصة بدراسة المطالبات المقدمة وتحديد مدي التعويض المستحق من خلال تسوية الخسائر والشخص المسؤول على تسوية الخسائر هو "مسوي الخسائر"

وهناك ثلاثة أسس متبعة في تسوية المطالبات هي:<sup>2</sup>

- التحقق من صحة المطالبة المقدمة .
- الإنصاف والسرعة في التسديد المطالبة .
- تقديم المساعدة إلى المؤمن لهم.

**سادسا : وظيفة الاستثمار :** تعتبر وظيفة مهمة جدا من وظائف شركات التأمين وكون أقساط التأمين تقدم سلفا فانه يتجمع لدى شركات التأمين مبالغ مالية ضخمة يمكن استثمارها بحيث:<sup>3</sup>

**1\_ شركات التأمين على الحياة :** استثماراتها طويلة الأجل وتهدف بدرجة الأولى إلى المحافظة على رأس المال للمستثمرين ثم تحقيق الربح .

**2\_ شركات التأمين المتخصصة على تأمين الممتلكات :** استثماراتها مدتها لا تزيد معظمها عن سنة واحدة وتهدف للمحافظة على السيولة وبالدخل المحقق تقوم بتعويض الخسائر التي قد تتكبدها شركات التأمين نتيجة سياسة الاكتتاب التي تتبعها .

<sup>1</sup> \_ احمد صلاح عطية، "محاسبة شركات التأمين"، دار الجامعية، مصر، 2005، ص 30.

<sup>2</sup> \_ حربي محمد عريقات، مرجع سبق ذكره، ص 53 .

<sup>3</sup> \_ زيد منير عبوي، مرجع سبق ذكره، ص 35.

## المبحث الثالث: تطور قطاع التأمين في الجزائر شركاته وأهم هيئات المراقبة فيه

إن قطاع التأمين في الجزائر كغيره من القطاعات الاقتصادية الأخرى قد مر بجملة من الإصلاحات التي فرضتها السياسات الاقتصادية المختلفة، والتي وضعت أمام تحديات تتطلب الاستجابة للتغيرات المختلفة في المحيط وهذه التغيرات ليست إلا من أجل تحسين هذا القطاع وتطوره حيث يثبت وجوده من القطاعات الأخرى .

## المطلب الأول : تاريخ التأمين في الجزائر

لقد مر التأمين في الجزائر بأربعة مراحل وهي :

## أولاً: فترة ما قبل احتكار الدولة (1962-1966):

واجهت الجزائر عدة مشاكل بعد الاستقلال ومن بين المشاكل التي واجهتها نقص المسيرين والخبراء في مجال التأمين وهذا ما أرغم المشرع الجزائري على تسيير هذا القطاع بقوانين وتشريعات فرنسية مما فتح المجال أمام الشركات الفرنسية والتي بلغ عددها آنذاك 270 شركة، ولقد تمكنت الشركات الفرنسية من فرض سيطرتها على قطاع التأمين وذلك في ظل انعدام المراقبة من طرف الدولة وهذا ما ساعدها على تحويل المداخيل إلى الخارج ، وبذلك حرمان الخزينة العمومية الجزائرية من الادخار كما كانت تتهرب من دفع التعويضات المستحقة لضحايا الحوادث<sup>1</sup>.

ونظرا لخطورة الأمر قامت السلطات الجزائرية باتخاذ إجراءات والتي تهدف من ورائها إلى حماية مصالح الدولة ومصالح المؤمن لهم حيث تجسدت هذه الإجراءات على مستويين<sup>2</sup>:

- إصدار قانون 63-197 في 08 جوان 1963: إنشاء الصندوق الجزائري للتأمين وإعادة التأمين CAAR والذي

بموجبه يتم إعادة عمليات التأمين إجباريا وقد حددت نسبة التنازل لهذا الصندوق بـ 10% من رقم أعمال

الشركات وذلك بموجب قرار صادر عن وزير المالية في 15 أكتوبر 1963.

<sup>1</sup>- قيرواني مريم، "دور إدارة المبيعات في جذب العملاء في شركات التأمين (دراسة حالة شركة التأمين الدولية للتأمين وإعادة التأمين بالجزائر العاصمة CIAR)، رسالة تدرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات التأمين، جامعة فرحات عباس، سطيف -2011، ص 30 -31.

<sup>2</sup>- جديدي معراج، "مدخل لدراسة قانون التأمين الجزائري"، الطبعة 4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 08.

- في حيث تضمن القانون الثاني رقم 63-201 الذي فرض التزامات وضمائمات على شركات التأمين العامة بالجزائر لا وإخضاعها إلى طلب الاعتماد من وزارة المالية مع وضع كفالة مسبقة .

وعمقتضي المرسوم 12-12-1963 أنشئت شركات متعددة منها :

الشركة الجزائرية للتأمين SAA وبعدها تم إنشاء الصندوق المركزي لإعادة التأمين والتعاونيات الفلاحية CCRMA بموجب مرسوم 28-04-1964 ، والتعاون الجزائري لعمال التريبة النقايبية MAATEL من خلال المرسوم الصادر 29-12-1964 .

ثانيا: احتكار الدولة لقطاع التأمين 1966-1975 :

تمتاز هذه المرحلة باحتكار الدولة لقطاع التأمين، حيث بدأت بصدور قانون رقم 66-127 المؤرخ في 27 ماي 1967 حيث تم تأمين شركات التأمين العامة وانتقال أموالها وحقوقها والتزاماتها إلى الدولة وبذلك وضع حد لاستغلال التأمين في الجزائر من طرف الشركات الأجنبية ، وفي هذا الإطار أشارت المادة الأولى من الأمر المذكور انه "من الآن فصاعدا يرجع استغلال كل عمليات التأمين إلى الدولة " ولهذا الغرض أنشأت الدولة الشركة الجزائرية للتأمين SAA ، والشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين CAAR ، وفي 1973 تم إنشاء الشركة المركزية لإعادة التأمين CCR بموجب الأمر 73-54 المؤرخ في 01-10-1973 والتي يتجلى دورها في إعادة التأمين من المخاطر التي تتخلى عنها الشركات الوطنية<sup>1</sup>.

ثالثا: مرحلة التخصص 1976-1994 :

تميزت هذه الفترة الاحتكار المزدوج للدولة ، عن طريق جعل كل شركة مختصة في نوع من التأمينات مثل :

LA CAAR التي تخصصت في التأمين من الأخطار الصناعية (انفجار - حريق ...) و CAAT التي اختصت في تأمينات النقل بعدما سحبت منها إعادة التأمين واختصت بها ، الشركة المركزية لإعادة التأمين LA CCR وهي

<sup>1</sup> \_قبرواني مريم ، مرجع سبق ذكره ، ص 31.

شركة جديدة مختصة في إعادة التأمين، و LA SAA التي اختصت في تأمين السيارات والأخطار البسيطة وتأمينات الحياة<sup>1</sup>.

### رابعا: إلغاء التخصيص ورفع احتكار الدولة للتأمين (من 1995 إلى يومنا هذا):

يعد هذا الإصلاح في إلغاء مبدأ التخصيص ليتلاءم مع استقلالية المؤسسات وإتاحة فرص أكبر من الناحية الفنية لتدراك الاختلال الذي ينشأ بين فروع التأمين، وبالتالي أصبحت شركات التأمين تمارس جميع العمليات بروح المنافسة فيما بينها وهذا ما عدا الشركة المركزية لإعادة التأمين التي بقيت تمارس احتكار عملية التأمين لحساب الدولة CCR.

ورغم تبني إلغاء مبدأ التخصيص في قطاع التأمين وفتح السوق على المنافسة لم يحقق نشاط التأمين ما كان ينتظر منه بفعل حصر نشاط المنافسة بين الشركات العمومية فقط، وقد دفع ذلك الدولة والوزارة الوصية إلى التفكير في إجراء تعديل على القوانين المنظمة للنشاط التأمين، فصدر قرار رقم 07-95 في 25 جانفي 1995، والذي سمح لقطاع الخاص والمستثمرين الأجانب دخول ميدان ومجال التأمين، وأصبحت هذه المؤسسات المتواجدة في الميدان عمومية كانت أو خاصة تتنافس مع بعضها من أجل تحقيق أهدافها بالإضافة إلى بعض آليات الميكانيزمات الجديدة لتنظيم ومراقبة هذا النشاط بشكل أحسن متجسدا في بروز كل من وسيطين جديدين كقنوات توزيع واللذان يتمثلان في الوكيل العام وسمسار التأمين إضافة إلى تعزيز الدولة لرقابتها باستحداث جهاز استثماري يدعي المجلس الوطني للتأمين CNA في 25 جانفي 1995 بموجب الأمر 07-95 (مهامه تقديم الاقتراحات الهادفة إلى ترشيد نشاط التأمين وتطوره وإعداد تقرير سنوي يلخص الوضع العام لقطاع التأمين والذي يقدم إلى رئيس الحكومة عن طريق وزير المالية) والقيام بتعديل في هيكل مراقبة نشاط التأمين على مستوى الوزارة<sup>2</sup>.

وتميزت هذه المرحلة كذلك بصدور الأمر الرئاسي رقم 03-12 يوم 26 أوت 2003 إلا أن بدء العمل به كان في 1 ديسمبر 2004، والذي نص على إجبارية التأمين على المساكن والممتلكات العقارية، بما فيها محتوياتها باستثناء

<sup>1</sup> \_ عمروش ابتسام، "تسويق خدمات التأمين في الجزائر (دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمينات)"، رسالة تدرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص علوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011 2012، ص 91.

<sup>2</sup> \_ حسان ناصف، "دور شركات التأمين في محاولة مكافحة الاحتيال (دراسة تطبيقية على شركات التأمين في الجزائر)"، أطروحة تدرج ضمن متطلبات نيل درجة الدكتوراه، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 2017 2018، ص 164.

التابعة للدولة ضد الكوارث الطبيعية يتعلق الأمر هنا: (الزلازل - الفيضانات - العواصف - انزلاق التربة) وفي حالة عدم الالتزام بهذا الأمر لن يستفيد المتضررين من مساعدات الدولة في حال وقوع كارثة طبيعية.

وأهم ما يميز هذه المرحلة كذلك صدور القانون 04-06 في 20 فيفري 2006 المعدل والمتمم للقانون 95-07، والذي اشتمل على مختلف الجوانب التنظيمية سواء المتعلقة بإجراءات الرقابة أو المنتجات التأمينية وغيرها مما فتح أفقا جديدة لقطاع التأمين في الجزائر وأسس أيضا فصل أنشطة تأمينات الأشخاص عن تأمينات الأضرار<sup>1</sup>.

### المطلب الثاني: لمحة حول تنظيم سوق التأمينات في الجزائر

سنقوم بتصنيف هذه الشركات بحسب تنظيم سوق التأمينات المعمول به إلى:<sup>2</sup>

#### أولا : شركات التأمين على الأضرار:

حاليا تنشط في الجزائر 13 شركة في المجال التأمين على الأضرار وهي كالتالي :

#### 1- أربع شركات عمومية : Sociétés publiques

- الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين CAAR
- الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT
- شركة التأمين في مجال المحروقات CASH ASSARANES
- الشركة الوطنية للتأمين SAA

#### 2- ستة شركات خاصة: Sociétés privés

- الجزائرية للتأمينات 2A
- أليانس للتأمينات Allionce
- الشركة الدولية للتأمين وإعادة التأمين CIAR

<sup>1</sup>- كفيشة شناقي، "أثر تطبيق توجيهات الملاءة على شركات التأمين لدول الاتحاد الأوروبي وإمكانية تطبيقها على قطاع التأمين في الجزائر"، أطروحة تدرج ضمن متطلبات نيل درجة الدكتوراة، تخصص مالية بنوك وتأمينات، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2015، ص 176.

<sup>2</sup> - الاطلاع على الموقع التالي : [www.lafirist.com](http://www.lafirist.com)، 13-06-2019، 15:30

- شركة GAM Assurances
- شركة سلامة للتأمينات الجزائرية SALAMA assurances
- شركة ترست الجزائر للتأمين وإعادة التأمين Trust Algérie d'assurances et de réassurance
- 3 - شركتين تعاونيتين (التعاضدية):
- الصندوق الوطني للتعاضدية الفلاحية CNMA
- تعاضدية التأمين الجزائرية لعمال التربية والثقافة MAATEL
- 4 - شركة مختلطة واحدة : Sociétés mixte
- شركة أكسا للتأمين على الأضرار AXA assurance Algérie dommage

يتم تحديد المخاطر التي يمكن أن تؤمنها هذه الشركات بموجب مرسوم صادر عن وزارة المالية وهي كما يلي:

- الحوادث والأمراض
- أجسام السيارات البرية (ماعد السكك الحديدية)
- أجسام عربات سكك الحديدي
- أجسام الطائرات
- أجسام السفن البحرية والبحيرات
- البضائع المنقولة
- الحرائق الانفجرات والعناصر الطبيعية
- الأضرار الأخرى في الممتلكات
- المسؤولية المدنية للعربات البرية ذات المحرك الواحد
- المسؤولية المدنية للمركبات الجوية
- المسؤولية المدنية العامة
- القروض والكفالة
- خسائر مالية متنوعة

- إعادة التأمين

ثانيا: شركات التأمين الأشخاص:

هناك حاليا 8 شركات مؤهلة قانونيا لممارسة هذا النوع من التأمينات وتقديم خدمات تأمين الأشخاص وهي

كتالي :

1- شركاتان عموميتان : Sociétés publique

\_ شركة كرامة للتأمين CAARAMA assurances

\_ شركة تأمين لايف TAAMINE life Algérie

2- شركة تعاضدية واحدة: Sociétés mutuelle

- شركة التعاضدية Le mutualiste

3- ثلاثة شركات مختلطة : Sociétés mixtes

- الجزائرية للحياة algérien Gulf life insurance company -spa

- شركة AXA Algérie assurances vie -spa

- شركة أمانة société d'assurance de prévoyance et de santé -spa

4- شركاتان شركات خاصة: Sociétés privés

- شركة مصير للحياة Macir vie -spa

- شركة كرديف Cardiff el-djazair

يتم تحديد المخاطر التي يمكن أن تمارسها هذه الشركات لكل منها بموجب مرسوم صادر عن وزارة المالية وكما يلي:

- الحوادث

- الأمراض

- المساعدة (مساعدة الأشخاص في وضع صعب خاصة أثناء السفر)

- الحياة - الوفاة
- التأمين المتعلق بصناديق الاستثمار
- الرسملة - التأمين على رأس المال
- إدارة الصناديق الجماعية
- المعاش الجماعي
- إعادة التأمين

### ثالثا : شركات التأمين المتخصصة:

هناك فقط شركتين مرخص لهما للعمل في هذا النوع عن تأمينات الخاص بالقروض والصادرات هما :

- شركة ضمان القرض العقاري SGCI
- الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات CAGEX

### رابعا : شركة إعادة التأمين:

يمارس هذا النوع النشاط من قبل شركة تأمين واحدة هي الشركة المركزية لإعادة التأمين بصفة أساسية وهي :

- الشركة المركزية لإعادة التأمين CCR

### المطلب الثالث : هيئات المراقبة للتأمين في الجزائر.

تتم عملية الرقابة على شركات التأمين في الجزائر من طرف جهاز مختص يرأسه وزير المالية ويضم :

أولا: المجلس الوطني للتأمينات CNA : احدث هذا المجلس بمقتضى المادة 274 من الأمر 95-07 المتعلق بالتأمينات في 30 أكتوبر 1995<sup>1</sup>.

<sup>1</sup>-مرسوم تنفيذي رقم 95-339 المؤرخ في 30 أكتوبر 1995 المتضمن لصلاحيات المجلس الوطني للتأمين وتكوينه وتنظيمه وعمله، الجريدة الرسمية ، العدد 65، الصادر بتاريخ 1995.



- كجهاز استشاري يرأسه الوزير المكلف بالمالية، حيث يتكون من ممثلين من هيئات مختلفة (الدولة - المؤمن لهم - شركات التأمين - وسطاء التأمين - عمال قطاع التأمين ... وتتمثل مهمة المجلس الوطني للتأمينات في:<sup>1</sup>
- تداول كل جوانب نشاط التأمين وإعادة التأمين بالإضافة إلى تلك المتعلقة بالمتعاملين المتدخلين في هذا المجال؛
- اقتراح على السلطات العمومية كل إجراء من شأنه ترشيد نشاط التأمين وترقيته؛
- اقتراح كل التدابير المتعلقة بالقواعد التقنية والمالية الرامية إلى تحسين الظروف العامة لنشاط شركات التأمين وإعادة التأمين والوسطاء؛
- اقتراح الإجراءات المتعلقة بالشروط العامة لعقود التأمين والتعريفات وتنظيم الوقاية من الأخطار.

ثانيا: الاتحاد الجزائري لشركات التأمين وإعادة التأمين UAR : انشأ في 22 فيفري 1994 بموجب قانون 90-31 المؤرخ في 31-12-1995 فهو يهتم بمشاكل واهتمامات المؤمن فقط. حيث تشمل عضويته شركات التأمين وإعادة التأمين وبذلك يختلف عن المجلس الوطني للتأمينات الذي يهتم بمشاكل السوق بصفة عامة وتنحصر مهامه في الشكل التالي:<sup>2</sup>

- ترقية نوعية الخدمات المقدمة من طرف شركات التأمين وإعادة التأمين؛
- الحفاظ على أدبيات ممارسة المهنة؛
- المساهمة في تحسين التأهل والتكوين لعمال القطاع من خلال تطوير التقنيات الحديثة للمهنة.

ثالثا: لجنة الإشراف على التأمينات: أنشأت هذه اللجنة بتاريخ 09 أفريل 2008 تطبيقا لأحكام المادة 210 من الأمر 95-07 وهي هيئة تابعة للوزارة المالية تمارس الدولة من خلالها الرقابة على نشاط التأمين وإعادة التأمين تتكون من قاضيين اثنين تقترحهما المحكمة العليا وممثل عن الوزير المكلف بالمالية وخبير في ميدان التأمينات وتهدف هذه اللجنة إلى تحقيق مبدئين أساسيين:<sup>3</sup>

<sup>1</sup> \_غفصي توفيق، "سياسات ترقية قطاع التأمين الجزائري في تفعيل دوره للنهوض بالاقتصاد الوطني(دراسة ميدانية خلال الفترة 1995-2015)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراة، تخصص علوم اقتصادية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2017 2018، ص ص 79 80.

<sup>2</sup> \_قيرواني مريم، مرجع سبق ذكره، ص 34 .

<sup>3</sup> \_ غفصي توفيق، مرجع سبق ذكره، ص 80.

- حماية مصالح المؤمن لهم والمستفيدين من عقد التأمين بالسهر على شرعية عمليات التأمين وعلى سيار شركات التأمين أيضا؛
  - ترقية وتطهير السوق الوطنية للتأمين قصد إدماجها في النشاط الاقتصادي والاجتماعي.
- أما من المهام الأساسية للجنة الإشراف على التأمينات فكلفت بما يلي<sup>1</sup>:
- السهر على احترام شركات ووسطاء التأمين المعتمدين - الأحكام التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالتأمين وإعادة التأمين؛
  - التأكد من أن هذه الشركات تفي بالالتزامات التي تعاقدت عليها تجاه المؤمن لهم ولا زالت قادرة على الوفاء؛
  - التحقق من المعلومات حول مصدر الأموال المستخدمة في إنشاء أو زيادة رأس مال شركات التأمين وإعادة التأمين .

رابعا: الهيئة المركزية للإخطار : هي هيئة تابعة لوزارة المالية أنشأت بتاريخ 19 ماي 2007 تطبيقا للمادة 33 مكرر من الأمر 95-07 والتي تنص على انه "لا يبق لأي مؤمن له إلا الاكتتاب تأمين واحد ومن نفس الطبيعة لنفس الخطر " (الفرض منه تفادي الاكتتاب في أكثر من تأمين واحد ومن نفس الطبيعة لنفس الخطر) حيث يتولى مركزية الأخطار مهمة جمع وتعتبر مركزة المعلومات المتصلة بعقود التأمين الأضرار المكتتبه لدى شركات التأمين وفروع شركات التأمين الأجنبية المعتمدة وتبلغ هذه الهيئة شركة التأمين المعنية بكل حالة لتعددية التأمين من نفس الطبيعة وعلى نفس الخطر<sup>2</sup> .

<sup>1</sup>-مرسوم تنفيذي رقم 08-113 المؤرخ في 09 افريل 2008، يوضح مهام لجنة الإشراف على التأمينات، الجريدة الرسمية، العدد 20، الصادر بتاريخ 13 افريل 2008 .

<sup>2</sup>-المرسوم التنفيذي رقم 07-138 المؤرخ في 19 ماي 2007، المحدد لمهام مركزية الأخطار وتنظيمها وسيرها ، الجريدة الرسمية، العدد 33، الصادر بتاريخ 20 ماي 2007 .

## خلاصة الفصل

حاولنا في هذا الفصل ولو بشكل مختصر إبراز وتوضيح مختلف المفاهيم التي يستند عليها نشاط التأمين، والتي تميزه عن باقي الأنشطة الأخرى بحيث أصبح لقطاع التأمين أهمية كبيرة وخاصة الجانبين الاقتصادي والاجتماعي ويتضح ذلك من خلال:

\_ دوره في إعطاء الراحة والثقة للمؤسسات والمشاريع بمختلف أنواعها وأحجامها في ممارسة نشاطاتها دون تردد؛

\_ بحيث يقوم التأمين بتوفير غطاء حماية يعمل على تحويل تأثير مختلف أنواع المخاطر التي قد تتعرض لها هذه المشاريع إلى مؤسسات مهنية مهيأة تسمى شركات التأمين؛

\_ تسعى دائما شركات التأمين إلى إرضاء مكنتبها وعرض منتجات تأمينية متنوعة ومتعددة تبعا لاختلاف المخاطر محل التأمين.

كما اعطينا نظرة عن نظام التأمين في الجزائر الذي شهدته كغيره من القطاعات الاقتصادية الأخرى تحولات عميقة منذ الاستقلال إلى يومنا هذا بعدما تحررت من التبعية لفرنسا إلا أن القطاع مازال يعاني من اختلالات وتجاوب مرضي لنقص التوعية وعدم تفتن الفرد بالأهمية البالغة لهذا القطاع .

وفي الفصل الثاني سنحاول تقديم المفاهيم الأساسية لتقييم الأداء المالي وإبراز أهم مؤشرات ونسبه .

## الفصل الثاني

الإطار العام لتقييم الأداء المالي

## تمهيد

يعتبر الأداء المالي من المقومات الأساسية للمؤسسات والشركات، حيث يوفرها نظام متكامل للمعلومات الدقيقة والموثوق بها لمقارنة الأداء الفعلي لأنشطة المؤسسات من خلال مؤشرات محددة لتحديد الانحرافات عن الأهداف المسطرة سابقا، كما يعتبر أداة للحكم الموضوعي على كفاءة المؤسسات والشركات على مستوى أنشطتها ومدى تحقيقها للأهداف الفعلية بفعالية.

ويهدف هذا الفصل إلى دراسة المؤشرات المالية والنسب المالية ومؤشرات التوازن المالي المستخدمة في تقييم الأداء المالي، كأداة تستند إليها الإدارة المالية في اتخاذ القرارات المناسبة بشأن مدى فعالية الأداء المالي وكذلك تستند إليها شركات التأمين في وضع الخطط المستقبلية .

وسوف نحاول في هذا الفصل التطرق إلى مفاهيم عامة حول الأداء وقمنا بتقسيم الفصل إلى مبحثين المتمثلين

فيما يلي :

- المبحث الأول: أساسيات حل تقييم الأداء المالي
- المبحث الثاني: مؤشرات ونسب تقييم الأداء المالي

## المبحث الأول : أساسيات حول تقييم الأداء المالي

تسعى الشركة دوماً إلى تحسين وضعيتها المالية بهدف تحقيق أهدافها، وخاصة ما يتعلق برمجيتها والبحث عن المعايير والأدوات الجديدة تتميز بالعقلانية لتساعدها على رفع من إنتاجيتها وفعاليتها من خلال كشفها للأخطاء التي وقعت سابقاً ومحاولة تصحيحها وتفاديها مستقبلاً وهذا من خلال تقييم الأداء المالي.

## المطلب الأول: المفاهيم الأساسية حول الأداء المالي

سوف نحاول في هذا المطلب بإيضاح مفهوم الأداء والأداء المالي .

## أولاً: تعريف الأداء:

- "يشير الأداء إلى درجة تحقيق وإتمام المهام المكونة لوظيفة الفرد، وهو يعكس الكيفية التي يحقق أو يشبع الفرد متطلبات الوظيفة، وغالباً ما يحدث تداخل بين الأداء والجهد يشير إلى الطاقة المبذولة، أما الأداء هو قياس على الأساس النتائج التي حققها الفرد"<sup>1</sup>.
  - "ويعبر على المستوى الذي يحققه الفرد العامل عند قيامه بعمله من حيث كمية وجودة العمل المتقدم من طرف العامل وهو ما يبذله كل من يعمل بالمؤسسة من منظمين ومديرين، وهو درجة تحقيق الفرد العامل للمهام الموكلة إليه"<sup>2</sup>.
  - ويعرف أيضاً على أنه: "الكيفية التي تستخدم بها الوحدة الإنتاجية مواردها المادية والبشرية في سبيل تحقيق الأهداف المسطرة والمحددة"<sup>3</sup>.
- منه نستنتج أن الأداء هو المخرجات والأهداف التي تسعى الشركة إلى تحقيقها لذا فهو مفهوم يعكس كلا من الأهداف والوسائل اللازمة، أي يربط بين أوجه النشاط وبين الأهداف التي تسعى لتحقيقها داخل المؤسسة.

## ثانياً: تعريف الأداء المالي:

<sup>1</sup> - رواية محمد حسن، "إدارة الموارد البشرية - رؤية مستقبلية"، الدار الجامعية، مصر، 2001، ص 25 .  
<sup>2</sup> - وسيلة حمداوي، "إدارة الموارد البشرية"، مديرية النشر لجامعة قلمة، الجزائر، 2004، ص 143 .  
<sup>3</sup> - وائل محمد صبحي إدريس، طاهر محسن منصور الغالي، "توجيه الأداء الاستراتيجي"، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 25 .

- يعرف الأداء المالي على أنه "أداة تحفيز لاتخاذ القرارات الاستثمارية وتوجيهها تجاه الشركات، فهي تعمل على تحفيز المستثمرين لتوجهه إلى الشركة أو الأسهم التي تشير معاييرها المالية على التقدم والنجاح عن غيرها"<sup>1</sup>.
  - كما يعرف أنه "المعبر عن أداء الأعمال باستخدام مؤشرات مالية كالربحية مثلا ويمثل الركيزة الأساسية لما تقوم به المنظمات من أنشطة مختلفة"<sup>2</sup>.
  - ويعرف على أنه "الحكم على فعالية الأنشطة والعمليات اللازمة لتحقيق الأهداف المنشودة والتوصل إلى ما قد يكون هناك من تباين بين النتائج المستهدفة وبين النتائج المحققة فعلا"<sup>3</sup>.
  - ويعرف أيضا أنه المفهوم الضيق لأداء الشركات حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى إنجاز الأهداف، ويعبر الأداء المالي عن أداء الشركات حيث أنه الداعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح وتحقيق أهدافهم"<sup>4</sup>.
- ومما سبق يمكن القول أن الأداء المالي هو ترشيد موارد الشركة باستخدام الوسائل والجهود بهدف الحصول على مخرجات، أو تحقيق الأهداف المرجوة ومدى قدرة الشركة على تخفيض التكاليف وزيادة الإيرادات.

### المطلب الثاني: أهمية الأداء المالي والعوامل المؤثرة فيه

سوف نحاول في هذا المطلب أن نوضح أهمية الأداء المالي وأهدافه والعوامل المؤثرة فيه.

#### أولا: أهمية الأداء المالي:

إن لعملية تقييم الأداء المالي في الشركة أهمية كبيرة لاستمرار نشاطها وتكمن فيما يلي:<sup>5</sup>

- متابعة ومعرفة نشاط الشركة وطبيعتها ؛

<sup>1</sup>-السعيد فرحات جمعة ،" الأداء المالي لمنظمات الأعمال "، دار المريخ للنشر ، الرياض ، 2000 ، ص 37 .

<sup>2</sup>- علاء فرحان طالب، إيمان شبحان المشهداني،"الحوكمة المؤسسة والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف"، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص 68 .

<sup>3</sup>- عبد الملوك مزهودة ،" الأداء بين الكفاءة والفعالية وتقييم "، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد الأول ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة بسكرة ، 2001، ص 68 .

<sup>4</sup>- طاهر منصور، حسين شحدة ،" إستراتيجية التنوع ة الأداء المالي دراسة ميدانية في منشأة عراقية "، دراسات العلوم الإدارية ، المجلد 30، العدد 2، 2003، ص 296.

<sup>5</sup>- محمد محمود الخطيب ،"الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات المساهمة" ، دار الحامد للنشر،الأردن ، 2010، ص46.

- متابعة ومعرفة الظروف المالية والاقتصادية المحيطة بها ؛
- المساعدة في إجراء عملية التحليل ومقارنة وتقييم البيانات ؛
- المساعدة في فهم البيانات المالية ؛
- تقييم المديونية للشركة ومدى تطور نشاط الشركة ؛
- تقييم تطور التوزيعات للشركة وتقييم تطور حجم الشركة .

### ثانياً: أهداف الأداء المالي:

إن لعملية تقييم الأداء المالي في الشركة أهداف عدة ومتنوعة أبرزها ما يلي<sup>1</sup>:

- عملية الأداء المالي عملية هامة وضرورية من أجل معرفة مدى تحقيق الخطط والأهداف المسطرة؛
- الكشف عن مواطن الخلل والضعف في نشاط الوحدة الاقتصادية وإجراء تحليل شامل لها وبيان مسبباتها وذلك بهدف وضع الحلول اللازمة لها وتصحيحها؛
- تقدير مدى تأثير أدوات الأداء المالي في ربحية وسيولة ومديونية وتوزيعات علي سعر السهم ؛
- يساعد المستثمر في إجراء عملية التحليل والمقارنة وتفسير البيانات وفهم التفاعل بين البيانات المالية لاتخاذ القرار الملائم لأوضاع الشركات؛
- الحصول على معلومات تستخدم لأغراض التحليل المناسبة لصنع القرارات واختيار السهم الأفضل من وقت لآخر من خلال مؤشرات الأداء المالي للشركات؛
- إبراز مدى سلامة السياسات والاستراتيجيات المتبعة خلال السنة المالية.

### ثالثاً: العوامل المؤثرة في الأداء المالي

من أهم العوامل المؤثرة علي الأداء المالي للشركة نجد :

<sup>1</sup> - دونالد ووترز، "101 طريقة لتطوير أداء الشركات"، الطبعة 2، دار الفاروق للاستثمارات الثقافية ، مصر، 2007، ص 17.



## 1\_ العوامل الداخلية المؤثرة على الأداء المالي للشركة.

هي تلك العوامل التي تؤثر على الأداء الشركة والتي يمكن للشركة التحكم فيها والسيطرة عليها بشكل الذي يساعد على تعظيم العائد وتقليل التكاليف ومن أهم هذه العوامل ما يلي:<sup>1</sup>

- الرقابة على التكاليف؛
- الرقابة على كفاءة استخدام الموارد المتاحة؛
- الرقابة على تكلفة الحصول على الأموال؛
- درجة المركزية وحجم الشركة؛
- مدى توفر موارد مالية وبشرية للمؤسسة.

## 1- العوامل الخارجية المؤثرة على الأداء المالي للشركة

تواجه الشركة مجموعة من التغيرات الخارجية التي تؤثر على أدائها المالي، حيث لا يمكن لإدارة الشركة السيطرة عليها وإنما يمكن توقع النتائج المستقبلية لهذه التغيرات ومحاولة إعطاء خطط لمواجهةها والتقليل من تأثيراتها، وتشمل هذه العوامل ما يلي:<sup>2</sup>

- التغيرات العلمية والتكنولوجية المؤثرة على نوعية الخدمات؛
- القوانين والتعليمات التي تطبق على المؤسسات من طرف الدولة وقوانين السوق؛
- السياسات المالية والاقتصادية للدولة؛
- مخاطر الأزمات المالية .

<sup>1</sup>- بن خروف جلييلة، " دور المعلومات في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات (دراسة حالة المؤسسة الوطنية لانجاز القنوات kanaghaz)"، رسالة تدرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في علوم التسيير ، تخصص مالية مؤسسة ، جامعة احمد بوقرة، بومرداس ، 2008 ، ص78.

<sup>2</sup> \_السعيد فرحات جمعة ، مرجع سبق ذكره، ص42.

### المطلب الثالث: مفهوم تقييم الأداء المالي وخطواته

عملية تقييم الأداء المالي هي مرحلة من مراحل الرقابة وجزء هام من أجزائها من خلال هذه العملية يتم مقارنة النتائج المتوصل إليها.

#### أولاً : تعريف تقييم الأداء المالي:

- يعرف تقييم الأداء المالي أنه "عملية قياس النتائج المحققة أو المنتظرة على ضوء معايير محددة سلفاً لتحديد ما يمكن قياسه، ومن ثم مدى تحقيق الأهداف لمعرفة مستوي الفعالية وتحديد الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم على درجة الكفاءة"<sup>1</sup>.

- تعريف آخر "هو تحديد مدى استطاعت الإدارة تحقيق المهام المحددة لها ومعرفة أسباب الانحرافات عن قياس الأداء المحدد، واقتراح أساليب معالجة النواحي الخارجية عن نطاق تحكم الإدارة وتقرير واعتماد الحوافز لتحسين الأداء"<sup>2</sup>.

- ويعرف أيضاً أنه "قياس مدى كفاءة الشركة في استخدام الموارد المتاحة لديها"<sup>3</sup>.

كما سبق ذكره من التعاريف يمكننا أن نستنتج أن تقييم الأداء المالي أنه عملية تقوم بقياس الأداء المالي الفعلي

أو المنجز ومقارنته مع العمل المسطر، وذلك من خلال استخدام مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية وذلك

من أجل التعرف على مدى قدرة الشركة على تحقيق أهدافها .

#### ثانياً : أهمية وأهداف تقييم الأداء المالي:

##### 1- أهمية تقييم الأداء المالي:

تحتوي عملية تقييم الأداء المالي في الشركة بأهمية بارزة وكبيرة في جوانب ومستويات عدة، يمكن إبرازها فيما

يلي:<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - عبد الغني دادن ، " قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسات الاقتصادية " ، المؤتمر العلمي حول "الأداء المتميز للمنظمات والحكومات" جامعة قاصدي مرياح ، ورقلة ، 8-9-مارس، 2005، ص 41 .

<sup>2</sup> -نصر محمود مزنان فهد ، "اثر السياسات الاقتصادية في الأداء المصارف التجارية" ، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009 ، ص 26 .

<sup>3</sup> -إبراهيم محمد الخا سنة ، " إدارة وتقييم الأداء الوظيفي " ، دار جرير ، البحرين ، 2013 ، ص 15.

- تساعد عملية تقييم الأداء في الإفصاح عن الانسجام بين الأهداف والاستراتيجيات المعتمدة وعلاقتها بالبيئة التنافسية للشركة؛
- يوضح تقييم الأداء كفاءة تخصيص واستخدام الموارد المتاحة؛
- يساعد تقييم الأداء على تحقيق الأهداف المحددة في الخطط والعمل على إيجاد نظام سليم وفعال للاتصالات والحوافز؛
- يعمل تقييم الأداء على إيجاد نوع من المنافسة بين الأقسام المختلفة للشركة مما يساهم في تحسين مستوى الأداء فيه؛
- يقدم تقييم الأداء صورة شاملة لمختلف المستويات الإدارية عن الأداء الشركة وتحديد دوره في الاقتصاد الوطني وآليات تعزيزه؛
- يكشف تقييم الأداء على مدى إسهام الشركة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تحقيق أكبر قدر ممكن من العوائد بأقل التكاليف والتخلص من عوامل الضياع في الوقت والجهد والمال مما يعود على الاقتصاد والمجتمع بالفائدة.

## 2\_ أهداف تقييم الأداء المالي :

هناك أهداف رئيسية لعملية تقييم الأداء المالي في الشركة يمكن إظهارها كالتالي<sup>2</sup>:

- متابعة تنفيذ أهداف الشركة المحددة الأمر الذي يتطلب متابعة تنفيذ الأهداف المحددة كما ونوعا ضمن الخطة المرسومة المحددة لها ويتم ذلك بالاستناد إلى البيانات والمعلومات المتوفرة عن سير الأداء؛
- قياس مدي نجاح الشركة من خلال سعيها لمواصلة نشاطها بغية تحقيق أهدافها وتوفير المعلومات لمختلف المستويات وللجهات الأخرى خارج الشركة؛
- الكشف عن مواطن الخلل والضعف في نشاط الشركة وإجراء تحليل شامل لها مع بيان مسبباتها وذلك بهدف وضع الحلول اللازمة لها وتصحيحها والعمل على تفادي الأخطاء في المستقبل؛
- توفير البيانات والمعلومات الإحصائية عن نتائج تقييم الأداء المالي في الشركة إلى الأجهزة الرقابية مما يسهل عملها ويمكنه من إجراء المتابعة الشاملة المستمرة لنشاطها لضمان تحقيق الأداء الأفضل والمتناسق؛

<sup>4</sup>-نصر محمود مزان فهد ، مرجع سبق ذكره ، ص 28- 30.

<sup>1</sup>-علاء فرحان طالب ،إيمان شيحان المشهداني ، مرجع سبق ذكره ، ص 77 .

- تقديم قاعدة بيانات ومعلومات عن أداء الشركة تساهم في وضع السياسات والدراسات والبحوث المستقبلية التي تعمل علي تحسين أنماط الأداء ورفع كفاءتها .

### ثالثا : خطوات تقييم الأداء المالي:

يمكن تلخيص عملية تقييم الأداء المالي بالخطوات التالية:<sup>1</sup>

- الحصول علي مجموعة القوائم المالية السنوية وقائمة الدخل حيث إن من خطوات الأداء المالي إعداد الموازنات والقوائم المالية والتقارير السنوية المتعلقة بأداء الشركات خلال فترة زمنية معينة؛
- احتساب مقاييس مختلفة لتقييم الأداء ومثل نسب الربحية والسيولة والنشاط والرفع المالي والتوزيعات وتتم بإعداد واختيار الأدوات المالية التي ستستخدم في عملية تقييم الأداء المالي؛
- دراسة وتقييم النسب وبعد استخراج النتائج يتم معرفة الانحرافات والفروقات وبمواطن الضعف بالأداء المالي الفعلي من خلال مقارنته بالأداء المتوقع أو مقارنته بأداء الشركات التي تعمل في نفس القطاع؛
- وضع التوصيات الملائمة معتمدين على عملية تقييم الأداء المالي من خلال النسب بعد معرفة أسباب هذه الفروق وأثرها على الشركات للتعامل معها ومعالجتها .

<sup>1</sup>-محمد محمود الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص 51- 52.

### المبحث الثاني: مؤشرات ونسب تقييم الأداء المالي

تقييم الأداء المالي يعني تقديم حكم ذو قيمة حول إدارة الموارد المادية والمالية، أي قياس النتائج المحققة ومن ثم مدي تحقق الأهداف المسطرة لمعرفة مستوى الفعالية والحكم على درجة الكفاءة .

#### المطلب الأول : التقييم بواسطة مؤشرات التوازن المالي

بعد أن يقوم المحلل بصياغة الميزانية وذلك بإجراء تعديلات على مختلف عناصر الأصول والخصوم حيث يبدأ بالدراسة وتحليل وضعية المالية لشركة بالاعتماد على مؤشرات التوازن المالي والمتمثلة في :

#### أولاً: عناصر التوازن المالي:

هناك ثلاثة توازنات تستعمل من طرف المحلل المالي وتمثل في : رأس المال العامل - احتياج رأس المال العامل - الخزينة وهي :

#### 1\_ رأس المال العامل "FR"

رأس المال العامل هو " هامش السيولة الذي يسمح للشركة بمتابعة نشاطها بصورة طبيعية دون صعوبات أو ضغوطات مالية على مستوى الخزينة، فتحقق رأس مال عامل موجب داخل الشركة يؤكد امتلاكها لهامش أمان يساعدها على مواجهة الصعوبات وضمان استمرار توازن هيكلها المالي"<sup>1</sup>.

ويمكن حسابه من أعلى الميزانية ومن أسفل الميزانية كما يلي:<sup>2</sup>

من أعلى الميزانية:

$$\text{رأس المال العامل} = (\text{أموال دائمة} - \text{أصول ثابتة})$$

$$\text{رأس المال العامل} = (\text{الأموال الخاصة} + \text{ديون طويلة الأجل}) - \text{الأصول الثابتة}$$

<sup>1</sup>- محمد سامي لزعر، " التحليل المالي للقوائم وفق النظام المحاسبي المالي(دراسة حالة مؤسسة صيدال الأم)"، رسالة تدرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير - كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، تخصص الإدارة المالية ، جامعة منتوري، قسنطينة، 2012 2011، ص 92.

<sup>2</sup>- الياس بن ساسي ، يوسف قريشي ، "التسيير المالي (إدارة مالية) دروس وتطبيقات"، الطبعة 2، دار وائل للنشر، الأردن ، 2011 ، ص 88- 89.

من أسفل الميزانية :

"رأس المال العامل=(أصول متداولة - ديون قصيرة الأجل)"

"رأس المال العامل=(المحزونات+قيم محققة+قيم جاهزة) - ديون قصيرة الأجل"

وهناك أنواع من رأس المال العامل يمكن تلخيصها كما يلي :<sup>1</sup>

- رأس المال العامل الخاص : وهو المقدار الإضافي من الأموال الخاصة عن تمويل الأصول الثابتة وتحسب وفق العلاقة التالية :

"رأس المال العامل الخاص=(الأموال الخاصة - الأصول الثابتة)"

- رأس المال العامل الإجمالي : هو مجموع عناصر الأصول التي يتكلف بها نشاط استغلال الشركة، وهي مجموعة الأصول التي تدور في مدة سنة أو اقل وتشمل مجموعة الأصول المتداولة وتحسب وفق العلاقة التالية :

"رأس المال العامل الإجمالي=(مجموع الأصول - الأصول الثابتة)"

- رأس المال العامل الصافي : هو ذلك الجزء من الأصول المتداولة الممولة بالأموال الدائمة ويمكن حسابه وفق العلاقة التالية :

"رأس المال العامل الصافي=(الأموال الدائمة - الأصول الثابتة)"

"رأس المال العامل الصافي=(الأصول المتداولة - ديون قصيرة الأجل)"

وهو نفسه رأس المال العامل "FR"

- رأس المال العامل الأجنبي : هو جزء من الديون الخارجية التي تمول رأس المال العامل الإجمالي أو الأصول المتداولة ويحسب وفق العلاقة التالية :

"رأس المال العامل الأجنبي=مجموع الديون"

<sup>1</sup>-عدون ناصر دادي، "مراقبة التسيير والأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية"، دار المحمدية للنشر، الجزائر، 2010، ص 46-47 .

## 1- احتياج رأس المال العامل "BER"

احتياج رأس المال العامل يمكن تعريفه بأنه جزء من الاحتياجات الضرورية المرتبطة مباشرة بدورة الاستغلال التي تغطي من طرف الموارد الدورية ، كما يتم حساب احتياج رأس المال العامل وفق الطريقة التالية:<sup>1</sup>

"احتياج رأس المال العامل=(قيم الاستغلال +القيم الجاهزة)-(ديون قصيرة الأجل- السلفات المصرفية)"

## 3- الخزينة "TR"

يمكن تعريف الخزينة علي أنها عبارة عن مجموعة الأموال التي بحوزة الشركة لمدة دورة الاستغلال، وهي تشمل صافي قيم الاستغلال أي ما تستطيع المؤسسة توفيره من مبالغ سائلة خلال دورة الاستغلال وتحسب وفق العلاقة التالية:<sup>2</sup>

"الخزينة = (رأس المال العامل - احتياج رأس المال العامل)"

ثانيا: تحليل مؤشرات التوازن المالي:

تتمثل المؤشرات التوازن المالي فيما يلي:<sup>3</sup>

## 1- رأس المال العامل FR

- رأس المال العامل الموجب  $FR > 0$ : يشير إلى أن المؤسسة متوازنة ماليا على المدى الطويل وحققت فائض مالي وهذا ما يشير إلى توازن الهيكل المالي للمؤسسة.
- رأس المال العامل معدوم  $FR = 0$ : في هذه الحالة تغطي الأموال الدائمة الأصول الثابتة ولا تغطي الأصول المتداولة فهذه الوضعية لا تتيح أي ضمان تمويلي في المستقبل وتترجم هذه الحالة الوضعية الصعبة للمؤسسة.
- رأس المال العامل السالب  $FR < 0$ : في هذه الحالة يعني أن المؤسسة عجزت عن تمويل استثماراتها وباقي الاحتياجات المالية.

<sup>1</sup> - مقدم ليلي ، " سياسات تسيير عناصر الاحتياج في رأس المال العامل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية (دراسة ميدانية خلال الفترة 2005-2007)" ، مجلة الباحث ، جامعة ورقلة ، العدد 08:2010 ، ص 98.

<sup>2</sup> - جلييلة بن خروف ، مرجع سبق ذكره، ص 92.

<sup>3</sup> - الياس بن ساسي ، يوسف قريشي، مرجع سبق ذكره ، ص ص 93 95 .

## 2- احتياج رأس المال العامل BER

- احتياج رأس المال العامل موجب  $0 < BER$  : هذا يدل على أن المؤسسة بحاجة إلى مصادر أخرى تزيد مدتها عن السنة وذلك لتغطية احتياجات الدورة وتقدر قيمة تلك المصادر قيمة احتياج رأس المال العامل مما يتطلب وجود رأس المال عامل موجب لتغطية العجز.
- احتياج رأس المال العامل سالب  $BER < 0$  : هذا يعني أن المؤسسة قد غطت احتياج دورتها ولا تحتاج إلى موارد أخرى ونقول أن الحالة المالية للمؤسسة جيدة.
- احتياج رأس المال العامل معدوم  $0 = BER$  : عندما تكون موارد الدورة تغطي احتياج الدورة هنا يحقق توازن المؤسسة مع الاستغلال الأمثل للموارد.

## 3- الخزينة

- خزينة صفرية : تعتبر هذه الحالة المثلى للخزينة وهنا تكون الشركة قد حققت توازنها المالي وبذلك يساوي كل من رأس العامل واحتياج رأس المال العامل .
- خزينة موجبة: في هذه الحالة تكون الموارد أكبر من الأصول الثابتة ويكون هناك فائض في رأس المال العامل مقارنة بالاحتياج في رأس المال العامل ويظهر هذا الفائض في شكل سيولة وهو ما يشكل خزينة موجبة بإمكانها تمويل جزء من الأصول المتداولة التي قد تفوق الخصوم المتداولة.
- خزينة سالبة: هذه الحالة يكون رأس المال العامل اقل من احتياج رأس المال العامل وهنا تكون الشركة بحاجة إلى موارد مالية لتغطية الاحتياجات المتزايدة من اجل الاستمرار في النشاط .

## المطلب الثاني: النسب المالية المستخدمة في تقييم الأداء المالي

- يمكننا وضع عدد كبير من النسب المالية ولكن المهم هو وضع النسب المالية ذات الدلالة والتي تساعد على تحليل وضع الشركة وأهم النسب المالية المستخدمة في التقييم المالي والتي يمكننا تقسيمها إلى:



أولاً: نسب السيولة:

تشير السيولة إلى مدى قدرة الشركة على سداد التزاماتها الجارية عندما يحين ميعاد استحقاقها أي أن الأصول تتحول إلى النقدية وتستخدم النقدية بدورها في سداد التزاماتها قصيرة الأجل وتشمل ما يلي:<sup>1</sup>

1- **نسبة السيولة العامة** : تعتبر هذه النسبة عن مقارنة الأصول قصيرة الأجل مع الخصوم قصيرة الأجل وتحسب كما يلي :

$$\text{"نسبة السيولة العامة = الأصول المتداولة} \div \text{قروض قصيرة الأجل} \leq 1"$$

يجب أن تكون هذه النسبة أكبر من الواحد أي تحقق رأس مال صافي إيجابي مما يعطي للموردين ثقة أكبر في الشركة أما إذا كانت أقل من الواحد فالشركة في حالة سيئة وعليها أن تدرك ذلك بزيادة الديون طويلة الأجل أو زيادة رأس مالها أو تخفيض ديون قصيرة الأجل .

2- **نسبة السيولة المختصرة** : تقيس هذه النسبة قدرة سداد الشركة في المدى القصير وذلك عن طريق أبعاد المخاطر التجارية التي تؤثر على المخزون وتحسب وفق العلاقة التالية :

$$\text{"نسب السيولة المختصرة = (قيم قابلة للتحقيق + قيم جاهزة)} \div \text{ديون قصيرة الأجل}"$$

تحسب هذه النسبة بعد النسبة الأولى للتحقق من تغطية الديون قصيرة الأجل بواسطة الحقوق الخاصة في الشركات ذات المخزون البطيء .

3- **نسبة السيولة الفورية** : تقيس هذه النسبة قدرة السداد للشركة، وذلك عن طريق استعمال مخزون النقدية المتاح وذلك دون أن تكون هناك ضرورة لتصفية أو بيع المخزونات والذمم في المدى القصير، أو بعبارة أخرى تبين هذه النسبة قدرة الشركة على الدفع الفوري من موجداتها لسداد ديونها وتحسب بالعلاقة التالية :

$$\text{"نسبة السيولة الفورية = (القيم الجاهزة} \div \text{ديون قصيرة الأجل)"}$$

<sup>1</sup> - محمد المبروك أبو زيد، " التحليل المالي شركات ة أسواق مالية"، دار المريخ للنشر، الرياض، مملكة العربية السعودية، 2009، ص 129 .

كلما ارتفعت هذه النسبة كلما كان ذلك أفضل أوضاع الشركة و أكبر نسبة من 1 يشير إلى أن الشركة في وضع جيد جدا لتلبية الالتزامات قصيرة الأجل.

ثانيا: نسبة التمويل والاستقلالية المالية:

تعتبر هذه المجموعة من النسب عن الهيكل التمويلي للشركة ومكوناتها ومدى اعتمادها علي المصادر المختلفة للتمويل سواء الداخلية أو الخارجية ومن أهم هذه النسب نجد ما يلي:<sup>1</sup>

1- نسبة التمويل الدائم : تعتبر هذه النسبة على مدى تغطية الأموال الدائمة للأصول الثابتة للشركة، وتحسب وفق العلاقة التالية :

$$\text{"نسبة التمويل الدائم} = (\text{الأموال الدائمة} \div \text{الأصول الثابتة}) = 1"$$

حتى تكون هذه النسبة كمؤشر ايجابي للشركة فانه يجب أن تكون قيمتها تساوي الواحد على الأقل أي قيمة الأموال الدائمة مساوية لقيمة الأصول الثابتة وهو ما يجعل رأس المال العامل معدوم.

2- نسبة الاستقلالية المالية : تقيس هذه درجة استقلالية الشركة عن دائيتها وتحسب وفق العلاقة التالية :

$$\text{"نسبة الاستقلالية المالية} = (\text{الأموال الخاصة} \div \text{مجموع الديون}) \geq 1 \geq 2"$$

عادة ما يفضل المليون أن تكون هذه النسبة محصورة بين 1 و 2 وإذا كانت كذلك فان البنوك توافق على إقراض الشركة .

3- نسبة التمويل الذاتي : تعبر هذه النسبة عن مصادر التمويل الخاص التي تعتمد عليها الشركة وتحسب وفق العلاقة التالية :

$$\text{"نسبة التمويل الذاتي} = (\text{الأموال الخاصة} \div \text{الأصول الثابتة}) = 1"$$

<sup>1</sup> - حمزة محمود الزبيدي ، " التحليل المالي لإغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل " ، الطبعة 2 ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2011 ، ص

- إذا ارتفعت النسبة عن "1" يكون هناك فائض في التمويل الذاتي وهذا يعني أن الشركة تمويل قيمتها الثابتة بأموالها الخاصة وهناك فائض بالإضافة الديون طويلة الأجل لتمويل أصول ثابتة وهذا ليس في صالح الشركة لان ديون طويلة الأجل لها فوائد وأصول متداولة ليس لها فوائد.
  - وإذا انخفضت النسبة عن "1" يكون هناك عجز في تمويل الأصول الثابتة وعليه فيجب على الشركة أن ترفع في قيمة الأموال الخاصة أو تقلص من اللجوء إلى الديون طويلة الأجل.
- 4- نسبة قابلية السداد : تسمى أيضا التمويل العام حيث تعبر هذه النسبة عن كيفية تمويل أصول الشركة وتحسب وفق العلاقة التالية :

$$\text{"نسبة قابلية السداد} = (\text{مجموع الديون} \div \text{مجموع الأصول}) \geq 0.5"$$

كلما كانت هذه النسبة منخفضة كان الضمان أكثر لديون الغير وبالتالي يكون هناك فرصة أكثر لحصول الشركة على ديون أخرى في حالة طلبها ويستحسن أن تكون النسبة تساوي "0.5"

ثالثا : نسب المر دودية:

تعتبر المر دودية معيار مهم لتقييم أداء الشركة من خلال تقييم مختلف الأنشطة والعمليات الاقتصادية التي تقوم بها، وهي تعبر عن قدرة وسائل الشركة على تحقيق نتائج جيدة فقياسها يسمح للمديرين بمعرفة كفاءة ورشد الشركة في استخدام مواردها ولدراسة هذه المر دودية يمكن الاعتماد على نوعين رئيسيين هما :<sup>1</sup>

- 1- المر دودية المالية : تهم المر دودية المالية بإجمالي أنشطة الشركة وتدخل في مكوناتها كافة العناصر والحركات المالية وتحسب كما يلي :

$$\text{"المر دودية المالية} = (\text{نتيجة الصافية} \div \text{الأموال الخاصة})"$$

حيث تحدد هذه العلاقة مستوى مشاركة الأموال الخاصة في تحقيق نتائج صافية تمكن الشركة من استعادة ورفع حجم الأموال الخاصة وتقيس مرد ودية الأموال الخاصة ومدى قدرة الشركة على توليد الأرباح ومكافأة المساهمين ولهذا يهتم المساهم بالمر دودية المالية كونها تحدد مصير فيما يتعلق بالأرباح .

<sup>1</sup> - بن خروف جلييلة ، مرجع سبق ذكره ، ص 95 - 96.

2- **المرد ودية الاقتصادية** : تعرف على أنها العلاقة بين النتيجة الاقتصادية التي تحققها ومجموع الأموال المستعملة للحصول عليها وتحسب بالعلاقة التالية :

$$\text{" المرد ودية الاقتصادية = (نتيجة الاستغلال بعد الضريبة ÷ الأموال الدائمة) "}$$

أي تقيس مساهمة الأموال الدائمة في تكوين نتيجة الاستغلال أي حساب مساهمة كل وحدة نقدية مستثمرة كأصول في تكوين نتيجة الاستغلال.

رابعا : **نسب الربحية**:

تشير هذه النسبية إلى التأثير المتبادل لعناصر السيولة وإدارة القروض (الرفع المالي) وإدارة الأصول (قياس الكفاءة) على الأرباح التي تحققها الشركة في النهاية ويمكن حساب البعض منها كما يلي<sup>1</sup>:

1- **نسبة العائد علي حق الملكية** : تقيس نسبة العائد على حق الملكية ما يحصل عليه المالكون من استثماراتهم لأموالهم من نشاطات الشركة وارتفاع هذه النسبة يدل على كفاءتها وأيضا يدل على المخاطرة العالية الناجمة من زيادة الرافعة المالية (درجة اعتماد الشركة على الاقتراض) وانخفاضها يشير إلى اعتماد الشركة تمويلا متحفظا بالقروض وتحسب وفق العلاقة التالية :

$$\text{"نسبة العائد علي حقوق الملكية = (الربح الصافي بعد الضرائب ÷ حق الملكية) "}$$

2- **نسبة العائد على الاستثمار** : تقيس هذه النسبة صافي الدخل الذي يحصل عليه المساهمون في الشركة من استثمارهم لأموالهم ويعتمد إلى حد كبير على مقدار الأرباح التي تتحقق من هذه الموجودات وإن ارتفاع هذه النسبة يدل على كفاءة سياسات الإدارة الاستثمارية والتشغيلية وتحسب وفق العلاقة التالية :

$$\text{"نسبة العائد علي الاستثمار = (صافي الربح بعد الضريبة ÷ إجمالي الموجودات) "}$$

3- **نسبة العائد علي الأموال المتاحة** : تستخدم هذه النسبة لقياس كفاءة الشركة في توليد الأرباح من الأموال المتاحة المتمثلة بالخصوم وحقوق الملكية وتمثل الخصوم في الأموال المقترضة والودائع التي يحصل عليها الشركة لتدعيم طاقته الاستثمارية وتحسب وفق العلاقة التالية :

<sup>1</sup>-علاء فرحان طالب ، إيمان شيحان المشهداني ، مرجع سبق ذكره ، ص 80 - 83 .

"نسبة العائد علي الأموال المتاحة = (صافي الإرباح بعد الضريبة ÷ حقوق الملكية + الخصوم)"

4- نسبة استخدام الموجودات : يمكن لهذه النسبة أن تستخدم لقياس كفاءة إدارة الموجودات وسياسة إدارة محافظ الموجودات وتتأثر بكمية الموجودات المدرة للربحية الموجودة ضمن إجمالي الموجودات، وتحسب وفق العلاقة التالية :

"نسبة استخدام الموجودات = (إجمالي الإيرادات ÷ إجمالي الموجودات)"

5- نسبة ربح السهم : تعكس حصة السهم الواحد من الأرباح المحققة وارتفاع النسبة يدل على ارتفاع ربحية السهم ويمكن مقارنتها مع السنوات الماضية لمعرفة نسبة النمو في الشركة وتحسب وفق العلاقة التالية :

"نسبة ربحية السهم = (صافي الربح بعد الضريبة ÷ عدد الأسهم)"

6- نسبة العائد على الودائع : تقيس مدى نجاح إدارة الشركة في توليد الأرباح من الودائع التي حصل عليها وتحسب وفق العلاقة التالية :

"نسبة العائد من الودائع = (صافي الربح بعد الضريبة ÷ إجمالي الودائع)"

خامسا: نسب النشاط:

تستخدم هذه النسب لتقييم مدى نجاح إدارة الشركة في إدارة أصولها وتقيس مدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة لها في اقتناء الأصول وفيما يلي أهم النسب:<sup>1</sup>

1- معدل دوران مجموع الأصول : وتبين هذه النسبة إلى تقييم قدرة وفاعلية الأصول في زيادة حجم الإيرادات وتحسب وفق العلاقة التالية :

"معدل دوران مجموع الأصول = (رقم الأعمال ÷ مجموع الأصول)"

<sup>1</sup>-دريد ال شيب، "مقدمة في الادارة المالية المعاصرة"، دار المسيرة للنشر و التوزيع، الأردن، 2007، ص 83.

2- معدل دوران الأصول الثابتة : تقيس كفاءة الإدارة وفعالية أدائها في استغلال واستخدام الأصول الثابتة في خلق الأرباح، وتحسب وفق العلاقة التالية :

$$\text{"معدل دوران الأصول الثابتة"} = (\text{رقم الأعمال} \div \text{الأصول الثابتة})$$

3- معدل دوران الأصول المتداولة : يقوم بدراسة العلاقة بين الأصول واستخداماتها أي مدى كفاءة إدارة هذا النوع من الأصول وتوليد أرباح منها . وتحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{"معدل دوران الأصول"} = (\text{صافي المبيعات} \div \text{أصول المتداولة})$$

## خلاصة الفصل

لقد تطرقنا في هذا الفصل إلى مختلف المفاهيم الأساسية حول الأداء المالي ومدى أهمية تقييم الأداء المالي في أي شركة مهما كان نوعها وأهم ما جاء فيه:

\_\_ أن التحليل المالي يقدم للإدارة المعلومات المالية حتى تتمكن من تقييم النشاط وتحديد أدائها المالي؛

\_\_ ويستند المحلل في دراسته على القوائم المالية كالميزانية المالية وجدول حساب النتائج بهدف تقييم الوضعية المالية لها وبالتالي الحكم على قوة أو ضعف مركزها المالي؛

\_\_ يفيد التحليل المالي بالنسب المالية في التعرف على فعالية القرارات المتخذة من جانب الشركة لتحسين أدائها المالي، ولدراسة التوازن المالي تستخدم الشركة أدوات مالية التي تتمثل في رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل والخزينة.

وفي الفصل الثالث سنتطرق إلى دراسة تطبيقية تفصيلية حول تقييم الأداء المالي لشركة التأمين الوطنية **SAA**.

# الفصل الثالث

دراسة حالة الشركة الوطنية للتأمين SAA



## تمهيد:

بعد التطرق في الفصلين السابقين على نشاط شركات التأمين ومفاهيم أساسية حول تقييم الأداء المالي لما له من أهمية وضرورة تقييم شركات التأمين قصد معرفة وضعها المالي والحكم على مستوى أدائها بشكل جيد، وسنحاول في هذا الفصل إسقاط ما تناولناه في الجانب النظري على الشركة الوطنية للتأمين SAA لتقييم أدائها لأسباب موضوعية وذاتية وهي تعد ذات أسبقية في الميدان التأمين بالمقارنة مع الشركات الأخرى، وكذا مكانتها وخبرتها في السوق، بالإضافة إلى سمعتها الحسنة على الصعيد الوطني، وسوف تكون الدراسة خلال فترة الممتدة من 2014 إلى غاية 2016، وذلك بناءً على المعلومات التي تحصلنا عليها من الشركة الوطنية للتأمين على المستوى الكلي، وقد تطرقنا في هذا الفصل إلى مبحثين حيث المبحث الأول يتناول تقديم الشركة الوطنية للتأمين SAA والمبحث الثاني سنقوم بعرض أهم المؤشرات والنسب المالية التي تساعد عملية التقييم للشركة الوطنية للتأمين SAA وهي كالتالي:

## المبحث الأول: تقديم الشركة الوطنية للتأمين SAA

## المبحث الثاني: دراسة تطبيقية لحالة الشركة الوطنية للتأمين SAA

## المبحث الأول: تقديم الشركة الوطنية للتأمين SAA

تعتبر الشركة الوطنية للتأمين من أهم المؤسسات الفاعلة في سوق التأمين الجزائري، باعتبارها من أقدم الشركات من حيث النشأة وكذا من حيث المكانة التي تحتلها في السوق، وفيما يلي سيتم تقديم الشركة من خلال التعرف على نشأتها وعلى هيكلها التنظيمي، بالإضافة إلى منتجات الشركة الوطنية للتأمين .

## المطلب الأول: نشأة الشركة الوطنية للتأمين SAA

من خلال هذا المطلب سيتم التطرق إلى نشأة الشركة الوطنية للتأمين SAA (الأم) ثم نشأة وكالة التأمين البويرة.

### أولاً: نشأة الشركة الوطنية للتأمين SAA:

أنشئت الشركة الوطنية للتأمين SAA في 12 ديسمبر 1963، كمؤسسة مختلطة جزائرية مصرية بنسبة 61% و 39% على التوالي من رأس المال، ويعود بالدرجة الأولى على افتقار الجزائر عقب الاستقلال مباشرة للإطارات ذات كفاءة في مجال التأمين.

بدأت المؤسسة نشاطها ابتداء من سنة 1964 بواسطة مؤطرين مصريين وعمال جزائريين إلا أنه بعد ذلك وتحديداً في 1966/05/27 تم تأمين الحصة المصرية وبذلك تم احتكار الدولة لنشاط قطاع صناعة التأمين. وفي سنة 1976 ومع ظهور قانون التخصص احتكرت الشركة من فرع السيارات، الأخطار البسيطة، تأمينات الحياة.

وفي سنة 1989 تحصلت الشركة الوطنية للتأمين على استقلاليتها المالية وتحولت من مؤسسة عمومية إلى شركة ذات أسهم برأسمال قدره 800 مليون دينار جزائري ليرتفع في سنة 192 إلى 500 مليون دينار جزائري ليصل في سنة 1988 إلى 2.5 مليار ليلغ سنة 2005 إلى 3.8 مليار دينار جزائري ثم 16 مليار دينار سنة 2008.

وفي 27 جانفي 1995 واطر قرار وزاري من خلال التعليمات 95-07 ثم إدخال إصلاحات على نشاط التأمين وتحرير السوق ما أدى إلى افتتاح السوق وفتح مجال للمستثمرين الخواص الوطنيين والأجانب وإعادة إدخال

الوسطاء الخواص (وكلاء، عاملون، سماسرة)، وكذا تسريع في تطوير المؤسسة من توسيع الشبكة التجارية ووضع خدمات جديدة وغيرها<sup>1</sup>.

ويقع مقر الشركة الوطنية للتأمين في الجزائر العاصمة والتي تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وهي تعتبر الشركة الرائدة في قطاع التأمين في الجزائر بأكبر رأسمال في السوق يقدر بثلاثين مليار دينار جزائري، وهي تعتبر الشركة الأولى ن ناحية رأس المال ورقم أعمال يتجاوز 27 مليار دينار لسنة 2018.

ومن حيث شبكة التوزيع هي الشركة الأولى في السوق ب 52 نقطة بيع (مديريات جهوية، وكالات، وكلاء معتمدين، كما أنها الشركة التي تساهم في خلق مناصب الشغل حيث تشغل 4140 عامل وتوزع على 66% عاملين (رجال) و 34% عاملات (نساء) عبر التراب الوطني وتحتل شركة saa المرتبة الأولى في قطاع التأمين الجزائري باكتسابها 23% من حصة السوق وتصنف إفريقيا في المرتبة السادسة (6) وعلى المرتبة 25 عربيا<sup>2</sup>.

ولشركة التأمين أهداف تصبو إلى تحقيقها منها:<sup>3</sup>

- ✓ المحافظة على مكائنها كرائدة في السوق.
- ✓ إدخال أكبر نسبة من التقنيات الحديثة.
- ✓ المساهمة في تطوير الاقتصاد الوطني من خلال الضرائب التي تدفعها الشركة للخزينة العمومية وكذا الأموال التي توظفها في البنوك.
- ✓ البحث عن إرضاء أكبر عدد ممكن من الزبائن.
- ✓ تهدف أيضا إلى الأخذ بعين الاعتبار المعايير الدولية وان تكون saa في المدى المتوسط بين الرواد قاريا وعربيا ولما لا دوليا.

- 1 [www.saa.dz.online](http://www.saa.dz.online)

- 2 بالاعتماد على وثائق داخلية للشركة الوطنية للتأمين.

- 3 مرجع نفسه.

ثانيا: تقديم وكالة saa فرع ولاية البويرة.

سنحاول إبراز أهم معلومات الشركة الوطنية للتأمين SAA في الجدول التالي:

الجدول رقم (01): بطاقة تقديم الشركة الوطنية للتأمين - وكالة البويرة-

الشركة الوطنية للتأمين SAA	
سنة التأسيس	1988
العنوان	شارع مولود عمروش
الولاية	ولاية البويرة - الجزائر -
عدد الوكالات المتواجدة في المنطقة	تحتل المرتبة الأولى من بين 7 وكالة تأمين في المنطقة
رئيسة الوكالة	السيدة حبي فتيحة
عدد العمال	20 عامل

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق داخلية الشركة الوطنية للتأمين .

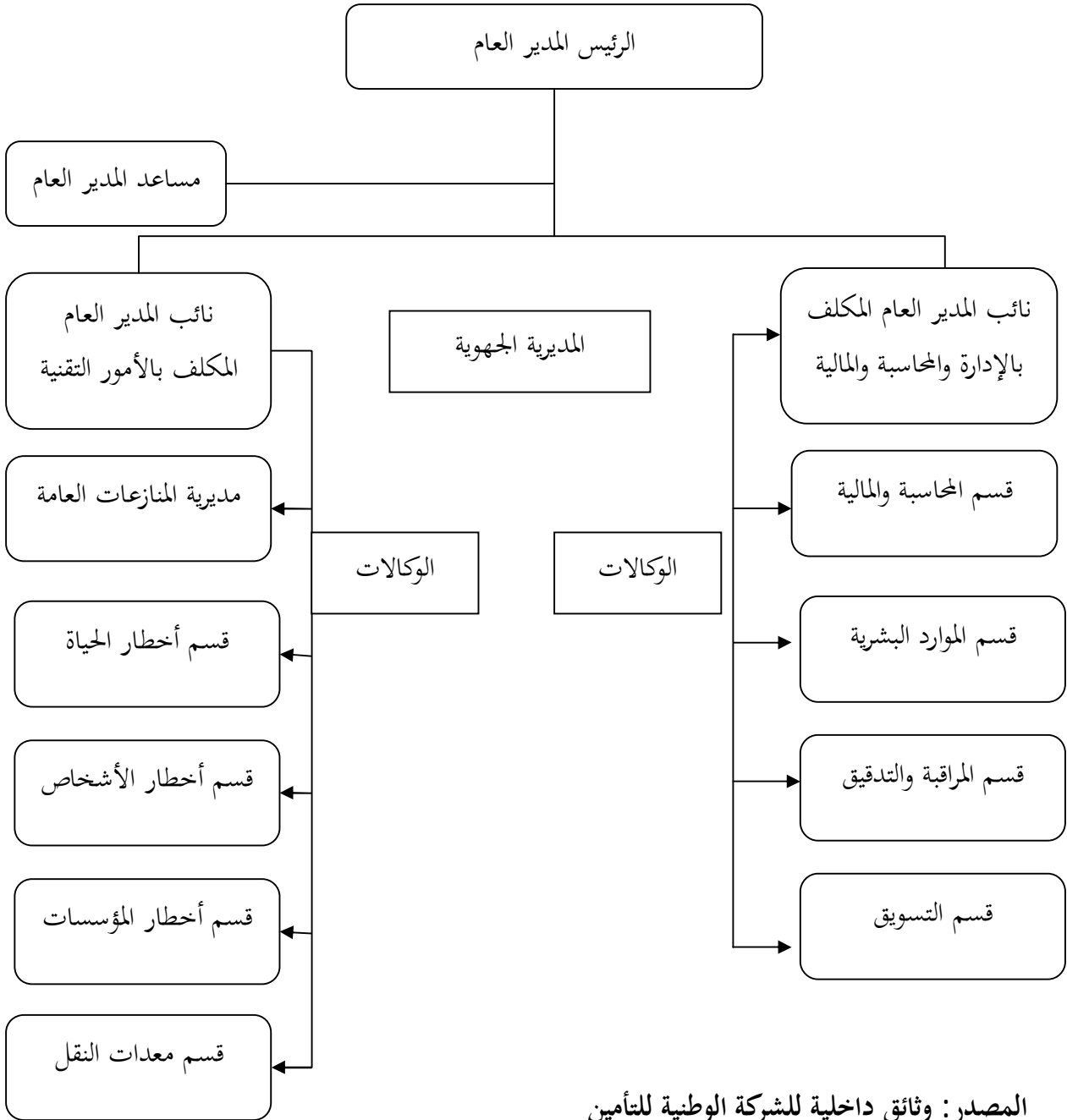
### المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للشركة الوطنية للتأمين SAA

إن تنظيم المؤسسة الوطنية للتأمين يكون على 3 مستويات:

أولاً: المستوى العام (المقر المركزي): وهي تقوم بمراقبة وتنظيم أعمال الوحدات والوكالات الموجودة في كافة

التراب الوطني، والشكل التالي يبين التنظيم الخاص للشركة على المستوى المركزي:

الشكل رقم (03): الهيكل التنظيمي لشركة الوطنية للتأمين على المستوى المركزي:



ولهذه المديرية مهام تتمثل في:

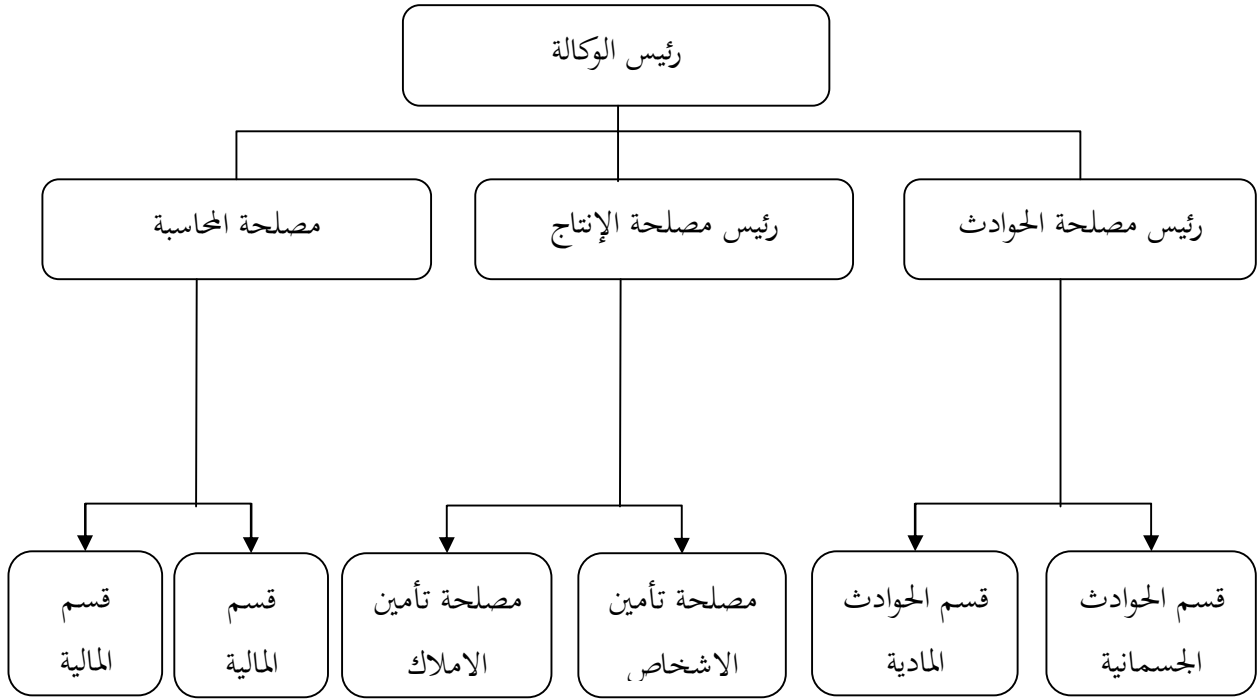
- ✓ رئيس المدير العام: هو المسؤول عن توجيه وإصدار القرارات.
- ✓ مساعد المدير العام: يتم استشارته في بعض القضايا التي تهم الشركة.
- ✓ المديرية العامة التقنية: تقوم بإعداد خطة شاملة لتجسيد السياسة العامة التقنية المسطرة لكل أنواع التأمينات.



## 1\_ على مستوى الوكالة: (وكالة saa فرع ولاية البويرة):

تتوزع الوكالات عبر التراب الوطني وهي تمثل قاعدة هرم الهيكل التنظيمي باعتبارها نقطة البداية لإبرام أي نوع من عقود التأمين وتعتبر أيضا امتداد لنشاط التأمين على مستوى الجهوي والمركزي، والشكل الموالي يبين الهيكل التنظيمي للشركة على مستوى الوكالات.

الشكل رقم (05): الهيكل التنظيمي على مستوى الوكالات.



المصدر: وثائق داخلية للشركة الوطنية للتأمين

ولهذه الوكالة مهام تتمثل أساسا في:

\_ مصلحة الحوادث: وتقوم باستقبال الزبائن، تسجل استغلال التصريجات وتسير الحوادث وتنقسم إلى قسمين:

✓ قسم الحوادث الجسمانية: يهتم القسم بالحوادث التي يكون فيها الأشخاص مصابين.

✓ قسم الحوادث الجسمانية: يهتم القسم بالحوادث التي يكون فيها خسائر مادية فقط.

\_ مصلحة الإنتاج: تقوم هذه المصلحة الأخطار واستقبال الزبائن، وتنقسم إلى قسمين:

- ✓ قسم الأملاك: عن طريقه يتم التأمين على مختلف أملاك المؤسسات والأفراد.
- ✓ قسم تأمين الأشخاص: يتم فيه تأمين على حياة الأشخاص من مختلف الحوادث التي تلحق بهم.
- \_ مصلحة المحاسبة: تقوم بمراقبة عمليات المحاسب، إمضاء الصكوك وإعداد اللوائح وتنقسم إلى قسمين:
- ✓ قسم المالية: تتمثل في تقييم إدخلات وإخراجات المتعلقة بالوكالة.
- ✓ قسم المحاسبة: تتمثل مهمته في تقدير الأضرار والتعويض بالإضافة إلى تسوية الحوادث.

### المطلب الثالث: منتجات الشركة الوطنية للتأمين SAA

#### أولاً: منتجات الشركة الوطنية للتأمين:

تقدم المؤسسة الوطنية للتأمين العديد من المنتجات التأمينية لكل من أفراد، المؤسسات الصناعية والتجارية، وتتمثل فيما يلي:<sup>1</sup>

- \_ تأمينات السيارات: كتأمين جميع أنواع المركبات؛
- \_ تأمينات الحريق والحوادث الطبيعية: مثل تأمين أخطار متعددة للمنازل، تأمين ضد الكوارث الطبيعية؛
- \_ أخطار البناء: مثل المسؤولية المدنية العشرية، المسؤولية المدنية للمشروع؛
- \_ المسؤولية المدنية العامة: كتأمين المسؤولية المدنية ل: الطبيب، الصيدلي، موثق... الخ؛
- \_ خسائر أخرى: مثل خسائر أخرى نقدية؛
- \_ تأمين المحاصيل الزراعية: كتأمين الأشجار المثمرة ومختلف المحاصيل الزراعية؛
- \_ تأمين الحيواني: كتأمين الدواجن والأنعام؛
- \_ تأمينات فلاحة أخرى؛
- \_ العتاد الفلاحي: كتأمين الجرار والآلات الحصاد؛
- \_ تأمين النقل البري: كتأمين نقل البضائع؛
- \_ تأمين النقل الجوي: كتأمين الطائرات؛

1- معلومات مقدمة من طرف عمال الشركة الوطنية للتأمين.

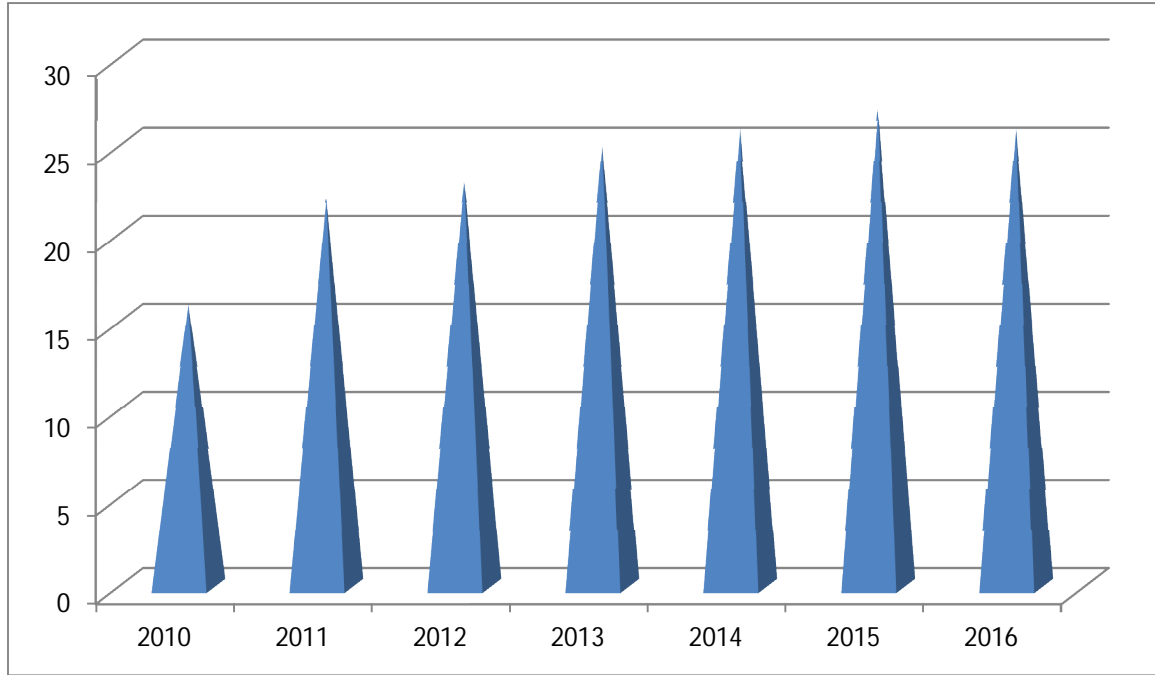


\_تأمين النقل البحري: كتأمين قوارب الصيد؛

\_تأمين الضمان.

ثانيا: أهم التطورات الحاصلة في الشركة الوطنية للتأمين

الشكل (06):مخطط تطور رقم أعمال الشركة الوطنية للتأمين SAA.

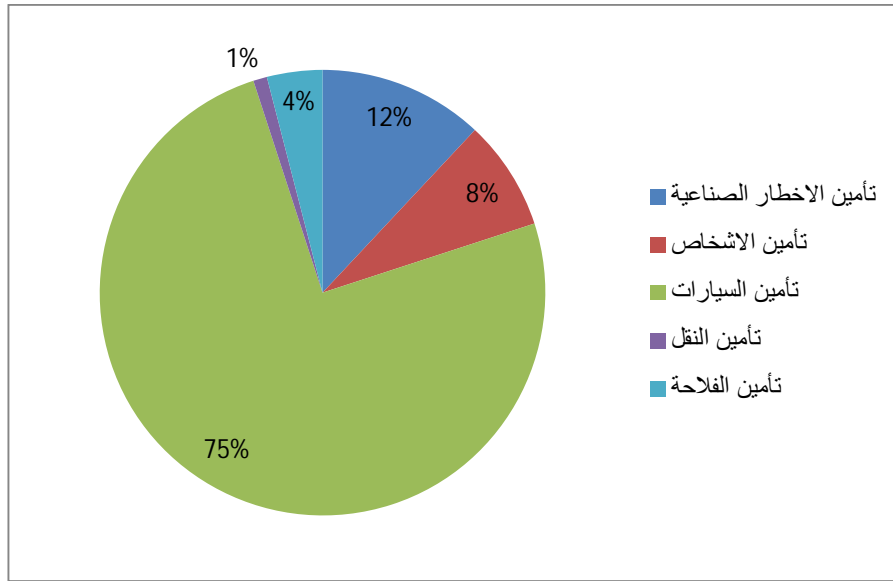


المصدر: وثائق داخلية للشركة الوطنية للتأمين

التعليق:

-شهدت السنوات الخمس (05) الأولى ارتفاع ملحوظ في رقم أعمال شركة التأمين حيث بلغ رقم أعمالها في سنة 2010 18 مليار دينار جزائري ليصل في سنة 2015 إلى 27 مليار دينار جزائري وفي سنة 2016 انخفض إلى 26 مليار دينار جزائري، ويعود ذلك لانخفاض في نسبة التأمينات على الأخطار (حسب الملحق رقم 01) وبالرغم هذا الانخفاض الضئيل الذي شاهده في سنة 2016، إلا أنها تبقى محافظة لمكانتها في السوق وتبقى الشركة الرائدة في سوق التأمينات الجزائري.

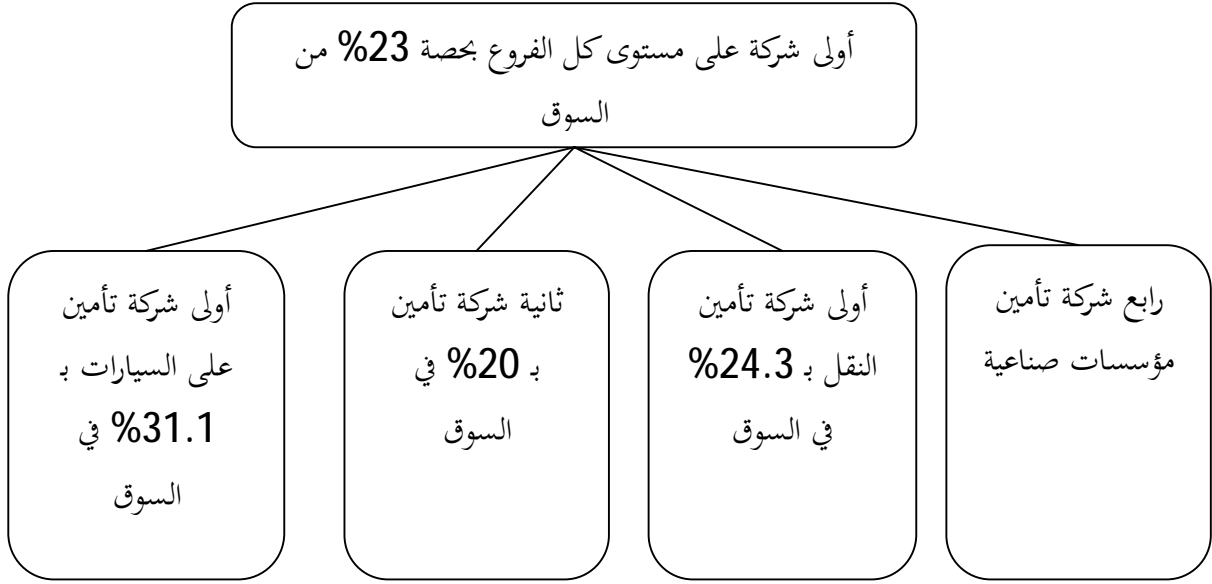
الشكل رقم (07): هيكل المحفظة في سنة 2016



المصدر: وثائق داخلية للشركة الوطنية للتأمين

- 1- تأمين على السيارات: يعتبر من أهم الفروع من حيث رقم الأعمال بنسبة 75% سنة 2016 وقد شهد نموا كبيرا في السنوات الأخيرة، ما يميز الفرع هو إجباريته مقارنة ببقية الفروع وكذلك قناعة مالكي السيارات بفائدة الضمانات المكتملة للضمان الإجباري نظرا لتعرضهم المتزايد لحوادث الطريق.
- 2- تأمين الأشخاص: رغم النمو المتواصل في الأقساط إلا نسبة تأمين الأشخاص تبقى ضعيفة بنسبة 8% سنة 2016 من إجمالي الأقساط التأمينية وهي ضعيفة مقارنة ببقية الدول المتطورة وتخص في اغلب الأحيان منتجات التأمين على الوفاة التي تفرضها البنوك على طالبي القروض ومنتجات التأمين المساعدة على السفر إلى الخارج التي تشتريها الدول الأجنبية عند أي طلب تأشيرة السفر بنسب انخفاض منح تأشيرات السفر .
- 3- تأمين الفلاحة: وهي تحتل حصة ضعيفة مقارنة ببقية الفروع بنسبة 4% نظراً لخصوصية النشاط الفلاحي في الجزائر، وعزوف الفلاحين عن أي توجه نحو اكتتاب العقود التأمينية لعدة اعتبارات مرتبطة بوضعية الفلاح في الجزائر.
- 4- تأمين الأخطار الصناعية: برغم لأهمية تأمين الأخطار الصناعية إلا أن حصتها تبقى ضئيلة بنسبة 12% من إجمالي الأقساط التأمينية وذلك بسبب ممارسة الأعمال الصناعية بطريقة غير قانونية من اجل الهروب من الضرائب التي فرضتها الدولة في حالة ممارسة الأعمال مهما كان نوعها.
- 5- تأمين النقل: تكاد تنعدم النسبة لهذا القطاع فقد كانت حصتها 1% في سنة 2016.

الشكل رقم (08): رتبة الشركة الوطنية لتأمين في السوق الجزائري.



المصدر: وثائق داخلية للشركة الوطنية للتأمين

### المبحث الثاني: دراسة تطبيقية للشركة الوطنية للتأمين SAA

حتى تتمكن من تقييم الأداء المالي لشركة التأمين قمنا بالتطرق إلى أهم المؤشرات التوازن المالي والنسب المالية المستعملة باستخدام المعلومات المحاسبية الموجودة في كل الميزانيات وجدول حسابات النتائج للسنوات الدراسة 2014-2016.

### المطلب الأول: عرض التقارير المالية للشركة الوطنية للتأمين SAA

للتعرف أكثر على نشاط الشركة الوطنية للتأمين محل الدراسة ومعرفة وضعها المالي نقدم فيما يلي الميزانية المالية وجدول حسابات النتائج لثلاث سنوات (2014-2016).

أولا: تقديم الميزانية المالية لشركة الوطنية للتأمين: والمتمثلة فيما يلي:

الجدول رقم (02): كشف الميزانية المالية المقارن للشركة الوطنية للتأمين.

2016	2015	2014	الأصول
			أصول غير جارية
/	/	/	فارق الاقتناء
169925486.39	190832513.76	1639662.56	تثبيتات معنوية
			تثبيتات عينية
5170584568.59	5150464528.59	5148438928.59	الأراضي
167709297025.14	5371286794.51	5405237159.20	بنايات مستغلة
910257425.95	963633248.19	1017298662.97	بنايات مستثمرة
500472143.13	499072872.47	441737161.71	تثبيتات العينية الأخرى
/	/	/	تثبيتات في شكل الامتياز
184444854.53	70987604.98	191218330.73	تثبيتات جاري إنجازها
			تثبيتات مالية
1252220635.62	/	/	سندات موضوعة موضع معادلة
3600807196.78	30120250996.88	2976891908.73	مساهمات وحسابات دائنة ملحقة بمساهمات
			تثبيتات مالية
285063418.29	280330359.12	101183433.00	قروض وأصول مالية أخرى غير جارية
631547758.67	622772405.27	594669769.78	ضرائب مؤجلة من الأصول

6900893.60	8986239.95	73323318.54	رؤوس الأموال مودعة للتنازل
75446404288.67	61816682809.98	61125444529.02	مجموع الأصول غير حارية
			أصول
/	/	/	مخزون
	/	/	مؤونات تقنية
925862.91	7885862.91	7264958.91	حصة التأمين الافتراضي المسندة
1791463155.17	2315984340.05	185851467.52	حصة إعادة التأمين المسندة
			حسابات دائنة واستخدامات مماثلة
666693429.59	632256010.94	474479294.66	ديون الزبائن
5157791133.26	4163029565.08	2712007716.00	التأمين ووسطاء حسابات .....
50510994.43	/	1467329062.16	الزبائن
2825222741.46	3815296514.90	/	مدينون آخرون
211598265.90	733297423.00	807718468.34	الضرائب وما شابهها
107854660.75	65673890.84	105425160.11	حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة
الموجودات وما شابهها			
848240000.00	691479571.14	157577978.00	الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى
3001466099.58	2400642056.84	2065447164.54	الخزينة
16543887833.75	1485554523.70	9650101270.24	مجموع الأصول الجارية
92010792122.42	76672228045.68	70775545799.26	مجموع إجمالي الأصول

2016	2015	2014	الخصوم
رؤوس الأموال الخاصة			
20000000000.00	20000000000.00	20000000000.00	رأس المال الصادر ورأس مال الشركة
/	/	/	رأس المال المكتتب
11399426605.54	7113792974.58	7489285245.39	علاوات واحتياطيات
173109142.47	16036642171	-	فوارق التقييم
/	/	/	فوارق إعادة التقييم
410043082.68	/	/	فارق المعادلة
5004710440008.04	/	/	رؤوس أموال خاصة أخرى الترحيل من جديد
3387342288.63	33886316257.27	3228673229.19	نتيجة السنة المالية
35359481705.28	/	104195500.00	حصة الشركة المدمجة
/	/	/	حصة الأقلية
35359481705.28	32660445653.57	30613762974.58	مجموع رؤوس الأموال الخاصة
الخصوم غير جارية			
4727343802.88	171802.88	1213802.88	قروض وديون متشابهة
14813222.92	/	/	ضرائب مؤجلة ومرصد لها
1627444854.53	/	/	ديون أخرى غير جارية
2125438268.92	2048345525.71	1923751790.81	مؤونات تقنية
1646739613.16	16498547333.60	1888412902.92	مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا

1406044383.73	1892958968.98	1425343170.67	أموال أو قيم مستلمة من إعادة التأمين
11547824146.14	55928733031.17	5238721667.28	مجموع الخصوم غير جارية
			الخصوم الجارية
			مؤونات تقنية للتأمين
26737213162.58	28086372738.11	28551918146.88	مؤونات عمليات مباشرة
409468674.00	270806054.06	308798667.36	مؤونات مقبولة
			ديون وحسابات ملحقة
2314632023.14	1406915460.73	1072123162.47	المتنازل له وحسابات ملحقة
479683318.60	544475863.07	478188763.65	المؤمنين ووسطاء التأمين الدائنون
22592672.79	/	/	موردون
1811274961.06	1634286816.98	14197772674.80	قروض ضرائب
13265657333.52	6349092941	3091196100.34	الديون الأخرى
62964125.31	126959486.57	1063641.90	خزينة الخصوم
16564387833.75	38418909180.95	34923061157.40	مجموع الخصوم الجارية
92010792122.42	76672228045.68	70775545799.26	مجموع إجمالي الخصوم

المصدر: من إعداد الطالبين باعتماد على الوثائق الداخلية للشركة الوطنية لتأمين.

ثانيا: تلخيص المعطيات المجمعة

تمثل تلخيص المعطيات الميزانية المالية في استخراج الميزانية المختصرة للشركة الوطنية للتأمين من 2014-2016.

1\_ عرض الميزانية المالية المختصرة للفترة 2014-2016.

\_ جانب الأصول للفترة 2014-2016.

## الجدول رقم (03): تمثل الميزانية المالية المختصرة جانب الأصول لفترة 2014-2016

الوحدة الدينار الجزائري

البيان	2014	%	2015	%	2016	%
الأصول الثابتة	61125444529.22	86.37 %	61816682809.98	80.62 %	75446404288.67	81.99 %
مجموع الأصول ثابتة	6112544452.02	86.37 %	61816682809.98	80.62 %	75446404288.67	81.99 %
الأصول المتداولة						
قيم الاستغلال	1860116426.4	2.63 %	2323870202.96	3.03 %	1795010508.78	1.95 %
قيم قابلة للتحقيق	5566959701.3	7.86 %	9439553404.76	12.31 %	10919671225.39	11.87 %
قيم جاهزة	2223025142.24	3.14 %	3092121627.98	4.04 %	3849706099.58	4.19 %
مجموع لأصول المتداولة	9650101270.24	13.63 %	14855545235.70	19.38 %	16564387833.75	18.01 %
مجموع الأصول	70775545799.26	100 %	76672228045.68	100 %	92010792122.42	100 %

المصدر: من إعداد الطالبين باعتماد على التقارير المالية لشركة الوطنية للتأمين SAA.

\_جانب الخصوم للفترة 2014-2016.



## الجدول رقم (04): تمثل الميزانية المالية المختصرة جانب الخصوم لفترة 2014-2016

الوحدة الدينار الجزائري						
البيان	2014	%	2015	%	2016	%
الأموال الدائمة						
الأموال الخاصة	30613762974.58	43.24 %	32660445653.56	42.6 %	35359481705.28	38.43 %
ديون طويلة ومتوسطة الأجل	5238721667.28	7.41 %	5592873031.17	7.29 %	11547824146.14	12.55 %
مجموع الأموال الدائمة	35852484641.86	50.65 %	38253318684.73	49.89 %	46907305869	50.98 %
ديون قصر الأجل	34923061157.40	49.35 %	38418909360.95	50.11 %	45103486271.00	49.02 %
مجموع خصوم متداولة	34.923061157.40	49.35 %	38418909360.95	50.11 %	45103486271.00	49.02 %
مجموع الخصوم	70775545799.26	100 %	76672228045	100 %	92010192122.42	100 %

المصدر: من إعداد الطالبين باعتماد على التقارير المالية لشركة الوطنية للتأمين SAA.

## تحليل التطور النسبي لأصول و خصوم الميزانية المختصرة للفترة 2014-2016

التعليق على الأصول: من خلال الجدول رقم (03) يتضح لنا:

أن الأصول الثابتة كانت متذبذبة تارة منخفضة وتارة مرتفعة ففي سنة 2014 كانت تقدر نسبتها 86.37 % و في سنة 2015 انخفضت إلى 80.62 % أما سنة 2016 فارتفعت إلى 81.99 % ويعود هذا التذبذب الحاصل في الأصول الثابتة إلى ارتفاع و انخفاض في الاستثمارات الثابتة أي التثبيتات العينية الأخرى و هذا ما يدل على الاعتماد المتزايد على الاستثمار في دورة الاستغلال ،أما الأصول المتداولة فكانت في السنة 2014 نسبتها تقدر ب 13.63 % وارتفعت في السنة 2015 إلى 19.38 % ولكن انخفضت في السنة 2016 لتصل إلى 18.01 % ويعود هذا التذبذب الحاصل فيها إلى انخفاض في قيم الاستغلال و هذا ما يدل على وجود علاقة عكسية بين الأصول الثابتة والأصول المتداولة.

التعليق على الخصوم: من خلال الجدول رقم (04) يتضح لنا:

الأموال الدائمة في تذبذب حيث كانت نسبتها في سنة 2014 تقدر ب 50.65 % أما سنة 2015 انخفضت إلى 49.89 % وارتفعت في السنة 2016 لتصل إلى 50.98 % ويعود هذا التذبذب الانخفاض في الأموال الخاصة و

تذبذب في ديون طويلة الأجل، أما ديون قصيرة الأجل فكانت في تذبذب و يعود ذلك إلى انخفاض و ارتفاع في ديون قصيرة الأجل.

**الاستنتاج :** من خلال التعليقين السابقين الميزانية المختصرة للشركة الوطنية لتأمين SAA نستنتج مايلي:  
 \_ الشركة كانت في حالة جيدة حيث أنها لم تسجل خزينة سالبة.  
 \_ حققت أصول وخصوم في تزايد خلال فترة الدراسة.

**ثالثا :** تقديم جدول حساب النتائج لشركة الوطنية لتأمين :والمتمثلة فيما يلي:

**جدول رقم (05):** جدول حسابات النتائج لشركة الوطنية للتأمين (حسب الطبيعة)

2016	2015	2014	البيان
23858278213.32	24129511510.30	23840399713.85	أقساط مقتناة السنة المالية
310588839.78	/	/	المبيعات والمنتجات
12095157437.41	14126032529.16	13567985.28	خدمات السنة المالية
520192288.93	541388123.01	449642575.77	عملات إعادة التأمين
12593901904.92	10544817104.15	10722056407.34	هامش التأمين الإجمالي (انتاج السنة المالية)
2750504952.20	24712094437.96	2065110070.16	المشتريات المستهلكة والخدمات الخارجية
5434818595.31	5065681366.65	5012172243.80	أعباء المستخدمين
563356246.90	511207876.49	554500988.98	الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة
335598971.81	1102681125.06	186612303.02	المنتجات العمالياتية الأخرى
147133922.90	148431147.64	142007123.02	الأعباء العمالياتية الأخرى
1677102977.94	927305711.22	1019232432.85	الاهتلاكات (مخصصات) الاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة

168060692.19	175997413.22	229492885.54	استرجاع على حسائر القيمة والمؤونات
2524644873.37	2699653102.49	2345138737.09	النتيجة العملية
17627275993.38	1595987504.34	1566566327.79	المنتوجات المالية
104498590.75	18736608.32	19103181.34	الأعباء المالية
1658229002.63	1577250896.02	1547463146.45	النتيجة المالية
4182873876.00	4276903998.51	3892601883.54	النتيجة العادية قبل الضرائب
883134904.64	918690376.73	670206718.13	الضرائب الواجب دفعها على النتائج العادية IBS
28980971.67	28102635.49	6278063.78	الضرائب المؤجلة (تغيرات) على النتائج العادية
26926465627.74	27545515675.93	2627213805.97	مجموع المنتجات للأنشطة العادية
23655707628.05	24159199418.27	230440576.78	مجموع الأعباء للأنشطة العادية
327757999.69	3386315257.27	3228673229.19	النتيجة الصافية للأنشطة العادية
116584852.94	/	/	الحصة في النتيجة الصافية للشركة الموضوعة موضع معادلة
3387342882.63	3386315257.27	3228673229.19	النتيجة الصافية للمجموعة المدجة

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادًا على وثائق مقدمة من طرف المؤسسة.

يعتبر حسابات النتائج من أهم المقاييس التي يمكن بواسطتها الحكم على الانجازات التي حققتها الشركة، فتحليله يؤدي بنا لمعرفة ما حقته الشركة من نشاطها العادي والغير العادي ومن أهم الحسابات التي تمكن من خلالها تحليل نشاط الشركة نذكر:

### 1\_تحليل النتائج:

\_القيمة المضافة للاستغلال: تمثل الفرق بين إنتاج السنة المالية واستهلاك السنة المالية وتحسب بالعلاقة:

$$\text{القيمة المضافة للاستغلال} = \text{ح}70 + \text{ح}71 + \text{ح}73 - \text{ح}74 - (\text{ح}60 + \text{ح}61 + \text{ح}62)$$

الجدول رقم (06): تطور القيمة المضافة للاستغلال

البيان	السنوات	2014	2015	2016
إنتاج السنة المالية		10722056407.34	10544817104.15	125939019004.92
استهلاك السنة المالية		2065110070.16	2471209437.96	2750504452.20
القيمة المضافة للاستغلال		8656946337.18	8073607666.19	9843397452.72

المصدر : من إعداد الطالبين باعتماد على جدول الحسابات النتائج المذكور سابقا

من خلال الجدول نلاحظ أن القيمة المضافة للاستغلال كانت مرتفعة في سنة 2014 غير أنها عرفت تراجع في سنة 2015، بسبب الانخفاض في المبيعات والارتفاع في المشتريات المستهلكة، غير أنها عرفت زيادة في سنة 2016 وهذا بسبب زيادة إنتاج السنة المالية أي زيادة رقم أعمالها.

\_إجمالي فائض الاستغلال: هو عبارة عن القيمة المضافة للاستغلال مطروح منها أعباء المستخدمين والضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة وتحسب كما يلي:

$$\text{إجمالي فائض الاستغلال} = \text{القيمة المضافة للاستغلال} - (\text{ح}63 - \text{ح}64)$$

## الجدول رقم (07): تطور إجمالي فائض الاستغلال

البيان	السنوات	2014	2015	2016
القيمة المضافة للاستغلال		8656946337.18	8073607666.19	9843397452.72
أعباء المستخدمين		5012172243.80	5065681366.65	5424818595.31
الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة		554500988.80	511207876.49	563356246.90
إجمالي فائض الاستغلال		3090273104.4	2496718423.05	3845222610.51

## المصدر : مرجع سبق ذكره

نلاحظ من خلال الجدول أن الشركة حققت إجمالي فائض الاستغلال موجب في خلال السنوات الثلاثة وهو في حالة زيادة وهو مؤشر جيد للشركة وهذا يعود إلى زيادة القيمة المضافة، ورغم زيادة مصاريف العاملين والضرائب والرسوم لها إلا أنه في حالة ارتفاع.

النتيجة العملية: عبارة عن إجمالي فائض الاستغلال مضاف إليه المنتجات الوظيفية الأخرى ومطروحاً منه الأعباء الوظيفية الأخرى، وكذا مخصصات الاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة ومضاف إليه استرجاع على خسائر القيمة والمؤونات وتحسب بالعلاقة :

$$\text{النتيجة العملية} = \text{فائض الاستغلال الإجمالي} + \text{ح 75} - \text{ح 65} - \text{ح 68} + \text{ح 78}$$

## الجدول رقم (08): تطور النتيجة التشغيلية

2016	2015	2014	البيان / السنوات
3845222610.51	2496718423.05	3090273104.4	إجمالي فائض الاستغلال
335598971.81	1102681125.06	186612303.02	ح 75
147133922.90	148432147.64	142007123.02	ح 65
1677102977.94	927305711.20	1019232432.85	ح 68
168060692.19	175997413.22	229492885.54	ح 78
2524644873.37	2699653102	2345138737.09	النتيجة التشغيلية

المصدر : مرجع سبق ذكره

نلاحظ من خلال الجدول أن النتيجة التشغيلية في حالة ارتفاع وهذا راجع لقدرة المنتجات التشغيلية الأخرى في تغطية الأعباء التشغيلية.

\_ النتيجة المالية: وهي تمثل مجموع المنتوجات المالية مطروح منها الأعباء المالية وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{النتيجة المالية} = \text{المنتوجات المالية} - \text{الأعباء المالية}$$

## الجدول رقم (09): تطور النتيجة المالية

2016	2015	2014	البيان / السنوات
1762727593.38	1595987504.34	1566566327.79	المنتجات المالية
104498590.75	18736608.32	19103181.34	الأعباء المالية
1658229000.63	1577250896.02	1547463146.45	النتيجة المالية

المصدر : مرجع سبق ذكره

نلاحظ من خلال الجدول أن النتيجة المالية لشركة الوطنية للتأمين في ارتفاع وموجب خلال السنوات الثلاثة وهذا راجع لقدرة الشركة في تغطية أعبائها المالية من خلال منتجاتها المالية دون اللجوء للغير.

**النتيجة الصافية للأنشطة العادية:** تمثل النتيجة العادية بعد طرح الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية والضرائب المؤجلة عن النتائج العادية وتحسب بالعلاقة:

النتيجة الصافية للأنشطة العادية = النتيجة العادية قبل الضرائب - (ح95/ح92) + مجموع المنتجات للأنشطة العادية - مجموع أعباء الأنشطة العادية.

الجدول رقم (10): تطور النتيجة الصافية للأنشطة العادية

2016	2015	2014	البيان / السنوات
4182873876.00	4276903998.51	3892601883.54	النتيجة العادية قبل الضرائب
26926465627.74	27545515675.93	26272713805.97	مجموع منتجات الأنشطة العادية
23655707628.05	24159199418.66	230440440576.78	مجموع أعباء الأنشطة العادية
237757999.69	3386315257.27	3228673229.19	النتيجة الصافية للأنشطة العادية

المصدر : مرجع سبق ذكره

سجلت الشركة النتيجة الصافية للأنشطة العادية موجبة ومتقاربة خلال السنوات الثلاثة، وهذا راجع لقدرة منتجات الأنشطة العادية على تغطية أعباء الأنشطة العادية.

\_ صافي نتيجة السنة المالية (النتيجة الصافية للمجموعة المدمجة):

وتحسب بالعلاقة التالية:

نتيجة السنة المالية = النتيجة الصافية للأنشطة العادية - عناصر غير عادية (أعباء) + عناصر غير عادية (منتجات)



الجدول رقم (11): تطور صافي النتيجة السنة المالية

2016	2015	2014	البيان / السنوات
3387342882.63	3386315257.27	3228673229.19	صافي نتيجة السنة المالية

المصدر : مرجع سبق ذكره

نلاحظ أن صافي السنة المالية خلال السنوات الثلاثة موجب وفي ارتفاع وهذا ما يدل على قدرة الشركة على تحقيق التمويل الذاتي.

2\_ القدرة على التمويل الذاتي:

\_ التمويل الذاتي هي إمكانية الشركة لتمويل نشاطها انطلاقاً من مواردها الذاتية (الداخلية) دون اللجوء إلى مصادر خارجية، وتحسب القدرة على التمويل الذاتي كما يلي:

القدرة على التمويل الذاتي = النتيجة الصافية + مخصصات للاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة -

استرجاعات الاستغلال عن خسائر القيمة

الجدول رقم (12): القدرة على التمويل الذاتي

2016	2015	2014	البيان / السنوات
3387342882.63	3386315257.27	3228673229.19	النتيجة الصافية
1677102977.94	927305711.20	1019232432.85	مخصصات للاهتلاكات+ والمؤونات وخسائر القيمة
168060692.19	175997413.22	229492885.54	استرجاعات للاستغلال+ عن خسائر القيمة
4896385168.4	4137623555.2	4018412776.5	القدرة على التمويل الذاتي

المصدر : مرجع سبق ذكره

يتبين من خلال الجدول أن القدرة على التمويل الذاتي في ارتفاع ملحوظ حين حققت في 2014 (4018412776.5) ليصل في سنة 2016 إلى (4896385168.4) وهذا يعكس أن للشركة القدرة على تمويل نشاطها ذاتيا (داخليا) دون الحاجة إلى اللجوء إلى المصادر الخارجية وهو ما يحقق استقلالية مالية للشركة.

### المطلب الثاني: التقييم بواسطة مؤشرات التوازن المالي للشركة الوطنية للتأمين SAA

لتحليل التوازنات المالية في شركة الوطنية لتأمين SAA نعتمد على ثلاثة مؤشرات وهي:

أولا: حساب رأس المال العامل الصافي للشركة الوطنية للتأمين "FR".

رأس المال العامل = الأموال الدائمة - الأصول الثابتة

الجدول رقم (13): رأس المال العامل الصافي لسنوات 2014-2016

البيان	2014	2015	2016
الأموال الدائمة	35852484641.86	38253318684.73	46907305869.42
الأصول الثابتة	61125444529.02	61816682809.98	75446404288.67
رأس المال العامل الصافي	-25272959887.16	-23563364125.25	-28539098419.25

المصدر: من إعداد الطالبين باعتماد على التقارير المالية لشركة الوطنية للتأمين SAA.

التعليق:

من خلال الجدول نلاحظ أن رأس المال العامل الصافي سالب خلال سنوات الثلاثة حيث بلغ سنة 2014 (-25272959887.16) وارتفع سنة 2015 ليصل إلى (-23563364125.25) وهو ما يعني أن الشركة لا تملك هامش أمان يمكنها من مواجهة حوادث دورة الاستغلال التي تمس السيولة، وكما يدل على أنه هناك ارتفاع في عجز الشركة على مواجهة الالتزامات قصيرة الأجل عن طريق الأصول الجارية، وهذا لا يعتبر مؤشر جيد للشركة.

حين أن لرأس المال العامل أنواع نلخصها في ما يلي:

1) رأس المال العامل الخاص: وتحسب بالعلاقة التالية:

رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة - الأصول الثابتة

الجدول رقم (14): رأس المال العامل الخاص للسنوات 2014-2016

البيان	2014	2015	2016
الأموال الخاصة	30613762974.58	3266044563.56	353594811705.28
الأصول الثابتة	61125444529.02	61816682809.98	75446404288.67
رأس المال العامل الخاص	-30511681554.44	-29156237156.42	-40086922583.39

المصدر: من إعداد الطالبين باعتماد على التقارير المالية لشركة الوطنية للتأمين SAA.

التعليق:

نلاحظ من خلال الجدول أن الشركة قد تشكل لديها رأس مال العامل خاص سالب خلال السنوات الثلاثة وهذا ما يعني أن أموالها الخاصة لا تغطي أصولها الثابتة، وهذا ما سيؤثر على استقلاليتها بشكل سلبي.

2) رأس المال العامل الإجمالي: وتحسب بالعلاقة التالية:

رأس المال العامل الإجمالي = مجموع الأصول الميزانية - مجموع الأصول الثابتة

= قيم الاستغلال + قيم قابلة للتحقيق + قيم الجاهزة

الجدول رقم (15): رأس المال العامل الإجمالي للسنوات 2016/2015/2014

البيان	2014	2015	2016
مجموع الأصول الميزانية	70775545799.26	76672228045.68	92010792122.42
مجموع الأصول الثابتة	61125444529.02	61816682809.98	75446404288.67
رأس المال العامل الإجمالي	9650101270.24	14855545235.70	16564387833.75

المصدر: من إعداد الطالبين باعتماد على التقارير المالية لشركة الوطنية للتأمين SAA.

التعليق:

نلاحظ من خلال الجدول أن الشركة حققت خلال السنوات المدروسة رأس مال عامل إجمالي موجب ومتزايد ما يعني زيادة حجم الأموال المتداولة بسبب استفادة المؤسسة من مشاريع جديدة، وبالتالي زيادة قيمها الجاهزة وقيم الاستغلال.

(3) رأس المال العامل الأجنبي: وتحسب بالعلاقة التالية:

رأس المال العامل الأجنبي = مجموع الديون

الجدول رقم (16): رأس المال العامل الأجنبي للسنوات 2016-2014.

البيان	2014	2015	2016
ديون طويلة الأجل	5238721667.28	559287303.17	11547824146.14
ديون قصيرة الأجل	34923061157.40	38418909360.95	45103486271.00
رأس المال العامل الأجنبي	40161782824.68	44011782392.12	56651310417.14

المصدر: من إعداد الطالبين باعتماد على التقارير المالية لشركة الوطنية للتأمين SAA.

## التعليق:

نلاحظ أن رأس مال العامل الأجنبي في تزايد مستمر خلال سنوات الدراسة، وهذا نتيجة انخفاض المستمر في الأموال الخاصة.

ثانيا: حساب احتياج رأس المال العامل للشركة الوطنية للتأمين "BER"

احتياج رأس المال العامل = (الأصول المتداولة ماعدا قيم الجاهزة) - (الديون قصيرة الأجل ماعدا سلفات مصرفية)

= (قيم الاستغلال + قيم قابلة للتحقيق) - الديون قصيرة الأجل

الجدول رقم (17): احتياج رأس مال العامل للسنوات 2014-2016

البيان	2014	2015	2016
قيم الاستغلال + قيم قابلة للتحقيق	7427076127.7	11763423607.72	12714681734.17
ديون قصيرة الأجل	34923061157.40	38418909360.95	45103486271.00
احتياج رأس مال العامل	-27495985029.7	-26655485753.23	-32388804536.83

المصدر: من إعداد الطالبين باعتماد على التقارير المالية لشركة الوطنية للتأمين SAA.

## التعليق:

نلاحظ أن احتياج رأس مال العامل سالب في السنوات الثلاثة وهذا ما يدل أن الخصوم المتداولة، غير قادرة على تمويل مخزون الشركة وديونها، وهذا راجع إلى التزايد الذي عرفته الديون قصيرة الأجل.

ثالثا: حساب خزينة الشركة الوطنية للتأمين "TR" وتحسب كما يلي:

الخبزينة = رأس العامل - احتياج رأس المال العام

الجدول رقم (18): الخزينة للسنوات 2016/2015/2014.

البيان	2014	2015	2016
رأس المال العامل	-25272959887.16	-23563364125.25	11547824146.14
احتياج رأس المال العامل	-27495985029.7	-26655485753.23	45103486271.00
الخبزينة	2400642056.84	44011782392.12	56651310417.14

المصدر: من إعداد الطالبين باعتماد على التقارير المالية لشركة الوطنية للتأمين SAA.

التعليق:

نلاحظ من الجدول أن الخزينة موجبة في السنوات الثلاثة، وهذا ما يدل على أن رأس المال العامل أقل من احتياجات رأس المال العامل، وهو ما يعني بأن للمؤسسة فائض في السيولة يمكنها من تمويل الأصول المتداولة.

### المطلب الثالث: التقييم بواسطة النسب المالية للشركة الوطنية للتأمين SAA

مثلما تطرقنا إلى مؤشرات التوازن المالي لتقييم الأداء المالي لشركة التأمين SAA، هناك نسب أخرى نستطيع تطبيقها على هذه الشركة هي:

أولاً: حساب نسب السيولة للشركة الوطنية للتأمين.

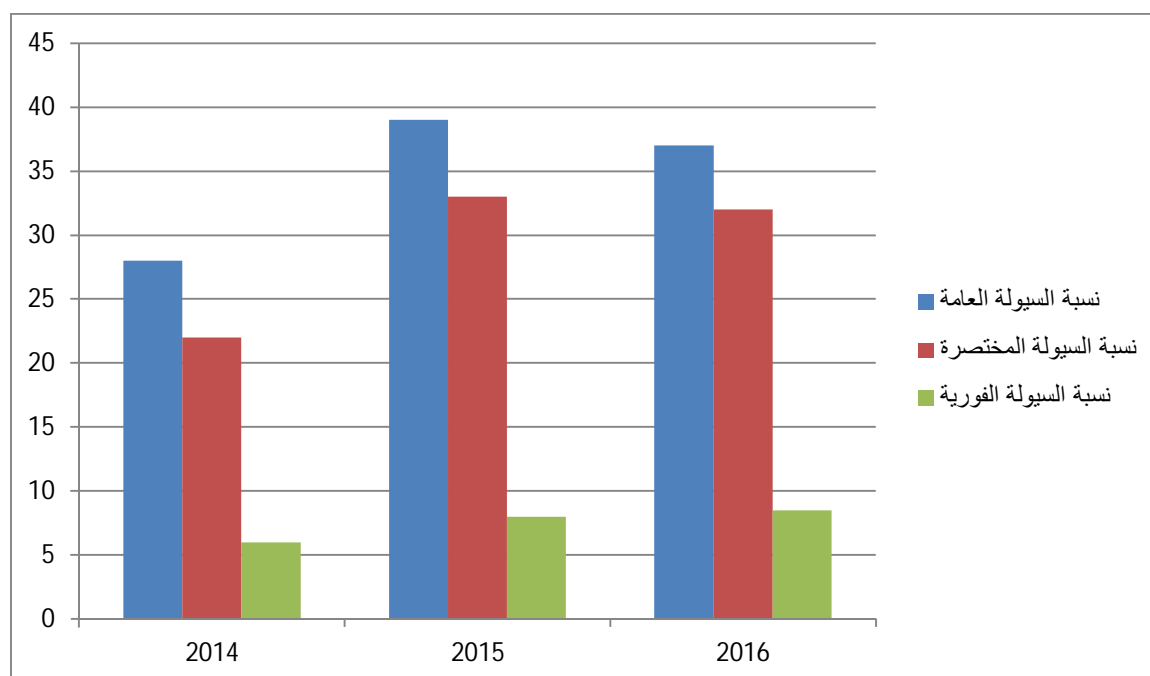
إن نسب السيولة تقيس قدرة الشركة على دفع التزاماتها قصيرة الأجل في الآجال الاستحقاق المحددة تدرج هذه النسب فيما يلي:

الجدول رقم (19): نسب السيولة للفترة 2014-2016.

2016	2015	2014	طريقة حساب النسبة	اسم النسبة
0.37 %37	%0.39 %39	0.28 %28	$\frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{قروض قصيرة الأجل}}$	1- نسب السيولة العامة
0.32 %32	0.33 %33	0.22 %22	$\frac{\text{قيم القابلة للتخفيض + قيم الجاهزة}}{\text{ديون قصيرة الأجل}}$	2- نسبة السيولة المختصرة
0.09 %09	0.08 %08	0.06 %06	$\frac{\text{القيم الجاهزة}}{\text{ديون قصيرة الأجل}}$	3- نسب السيولة الفورية

المصدر: من إعداد الطالبتين باعتماد على التقارير المالية لشركة الوطنية للتأمين. SAA.

الشكل رقم (09): تطور نسب السيولة للشركة الوطنية للتأمين خلال فترة 2014-2016.



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (19).

التعليق: نلاحظ من خلال الجدول رقم (19) والشكل رقم (08) ما يلي:

- 1- نسبة السيولة العامة: نلاحظ أن نسبة السيولة العامة في تزايد مستمر وتقترب من 1 أي (100%) ما يعني أن المؤسسة استطاعت تغطية جزء من التزاماتها القصيرة بالأصول المتداولة.
- 2- نسبة السيولة المختصرة: نلاحظ أن الشركة حققت نسبة جيدة وهذا يعني أنها استطاعت تغطية جزء من التزاماتها القصيرة بالقيم الجاهزة والقيم القابلة للتحقيق خلال السنوات الثلاثة وهذا يعني لجوء المؤسسة لقيم الاستغلال.
- 3- نسبة السيولة الفورية: نلاحظ أن نسبة السيولة الحالية منخفضة ما يعني أن الشركة غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل بالاعتماد على القيم الجاهزة فقط، وهذا بسبب تزايد المستمر للديون قصيرة الأجل في الوقت الذي تعرف فيه القيم الجاهزة تذبذبات.

#### الاستنتاج:

من خلال التعليق السابق نستنتج ما يلي:

نسب السيولة كانت مقبولة على العموم والتي جعلت الشركة توفى بالتزاماتها قصيرة الأجل ماعدا نسبة السيولة الفورية التي كانت منخفضة وهذا يؤثر على ربحية الشركة بالسلب.

#### ثانيا: حساب نسبة التمويل والاستقلالية المالية للشركة الوطنية للتأمين

إن نسب التمويل والاستقلالية المالية تقيس درجة اعتماد الشركة على أموال الغير في تمويل نشاطها وتدرج

هذه النسب فيما يلي:

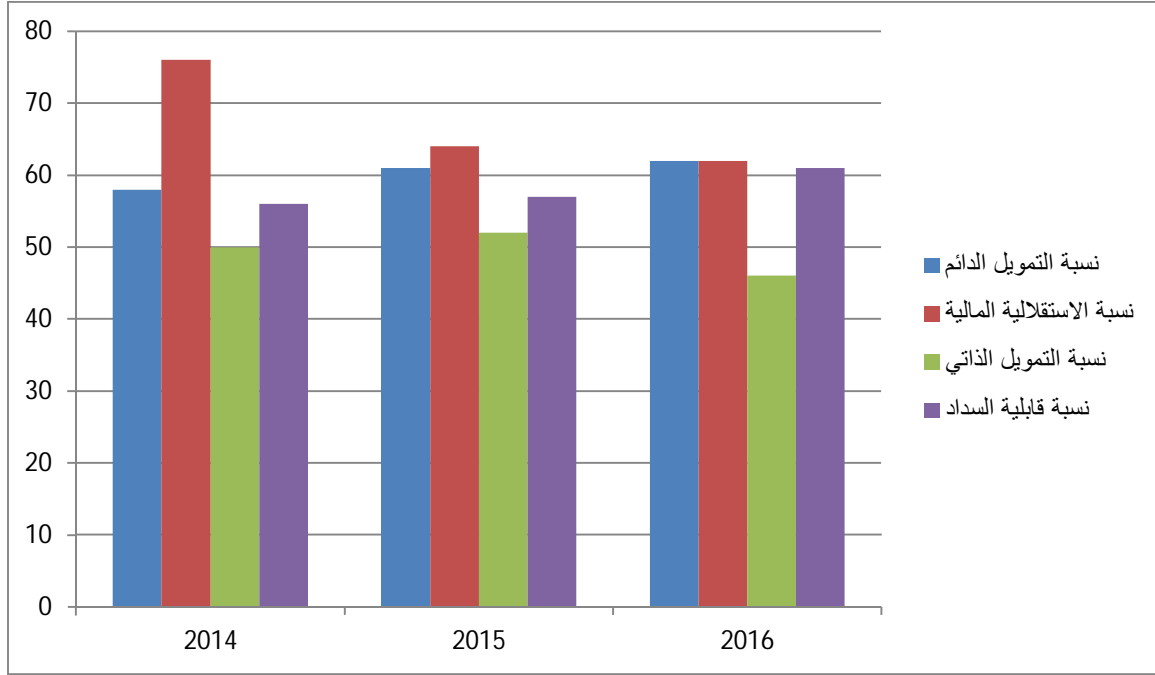


الجدول (20): نسب التمويل والاستقلالية المالية للفترة 2014-2016

2016	2015	2014	طريقة حساب النسبة	اسم النسبة
0.62 %62	0.61 %61	0.58 %58	$\frac{\text{الاموال الدائية}}{\text{الأصول الثابتة}}$	1- نسبة التمويل الدائم
0.62 %62	0.64 %64	0.76 %76	$\frac{\text{الاموال الخاصة}}{\text{ع الديون}}$	2- نسبة الاستقلالية المالية
0.46 %46	0.52 %52	0.50 %50	$\frac{\text{الاموال الخاصة}}{\text{الأصول الثابتة}}$	3- نسبة التمويل الذاتي
0.61 %61	0.57 %57	0.56 %56	$\frac{\text{مجموع الديون}}{\text{مجموع الاصول}}$	4- نسبة قابلية السداد

المصدر: من إعداد الطالبين باعتماد على التقارير المالية لشركة الوطنية للتأمين. SAA.

الشكل رقم (10): تطور نسب التمويل والاستقلالية المالية للشركة الوطنية للتأمين لفترة 2014-2016.



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (20).

التعليق: نلاحظ من خلال الجدول رقم (20) والشكل رقم (10) ما يلي:

- 1- نسبة التمويل الدائم: نلاحظ أن هذه النسبة السيولة العامة في تزايد مستمر وتقترب من 1 وهذا مؤشر ايجابي للشركة أي أن الأموال الدائمة تغطي نسبة من الأصول الثابتة.
- 2- نسبة الاستقلالية المالية: نلاحظ أن النسبة في انخفاض مستمر ويرجع ذلك إلى اعتماد الشركة على القروض بشكل كبير في تمويل نشاطها، وهو ما يؤثر على المقدرة الافتراضية للشركة في المستقبل وخصوصا في حالة الرغبة في التوسع.
- 3- نسبة التمويل الذاتي: نلاحظ أن النسبة مقبولة نوعاً ما بالرغم من انخفاض في سنة 2015 إلا أنه يمكن أن نقول أن الشركة تعتمد في على تمويل استثماراتها بإمكانيتها الخاصة.
- 4- نسبة قابلية السداد: نلاحظ أن هذه النسبة مقبولة بالنسبة للشركة وهذا ما يمنح الشركة فرصة في الحصول على الديون عند طلبها ولكن على الشركة تأخذ الحيطة في المستقبل لان النسب في حالة ارتفاع.

الاستنتاج:

من خلال التعليق السابق نستنتج ما يلي:

نسبة التمويل والاستقلالية المالية لشركة الوطنية للتأمين ملائمة حيث أنها تسمح للمؤسسة بالاقتراض قصير الأجل وتلتزم بحقوق دائئها.

ثالثاً: حساب المر دودية للشركة الوطنية للتأمين

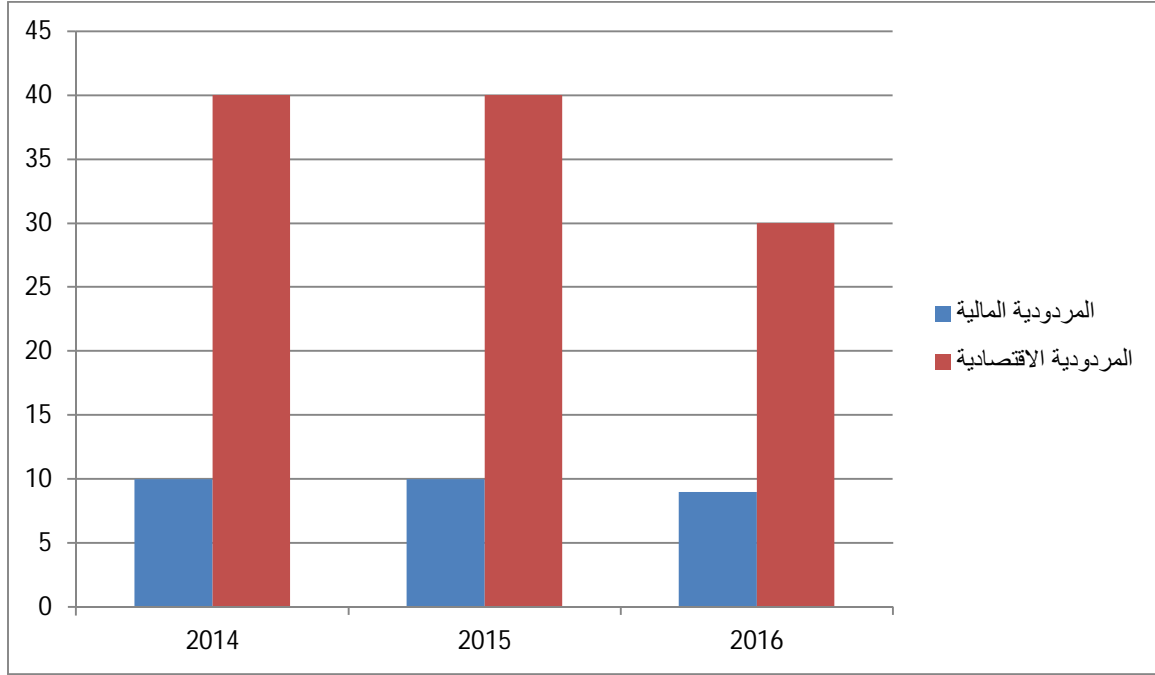
تقيس مدى تحقيق الشركة الوطنية للتأمين للمستويات المتعلقة بأداء الأنشطة كما أنها تعبر عن محصلة وتشمل على ما يلي:

الجدول رقم (21): نسب المر دودية للفترة 2014-2016

2016	2015	2014	طريقة حساب النسبة	اسم النسبة
0.09	0.10	0.04	$\frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}}$	1- المر دودية المالية
%09	%10	%04		
0.03	0.04	0.04	$\frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{مجموع الأصول}}$	2- المر دودية الاقتصادية
%03	%04	%04		

المصدر: من إعداد الطالبين باعتماد على التقارير المالية لشركة الوطنية للتأمين. SAA.

الشكل رقم (11): تطور نسب المردودية للشركة الوطنية للتأمين لفترة 2014-2016.



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (21).

التعليق:

من خلال الجدول رقم (21) والشكل رقم (11) نلاحظ ما يلي:

✓ **المردودية الاقتصادية:** نلاحظ أن النسبة ثابتة تقريبا في السنوات الثلاثة حيث أن الشركة الوطنية للتأمين لم تعرف كفاءة في استغلالها أصولها في توليد الأرباح وخاصة في السنة الأخيرة (2016) وذلك لانخفاض النسبة فيها لتصل إلى 3%.

✓ **المردودية المالية:** أما فيما يخص المردودية المالية نلاحظ هي الأخرى متناقصة خلال الفترة الممتدة 2014-2016 وهذا يدل على أن عوائد الشركة في استثماراتها في تناقص.

الاستنتاج: من خلال التعليق نستنتج ما يلي

إن الشركة حققت نسبة مردودية غير ملائمة وعليها أن تسعى إلى رفع هذه النسبة لما لها من تأثير ايجابي للشركة.

## رابعاً: حساب نسب النشاط للشركة الوطنية للتأمين:

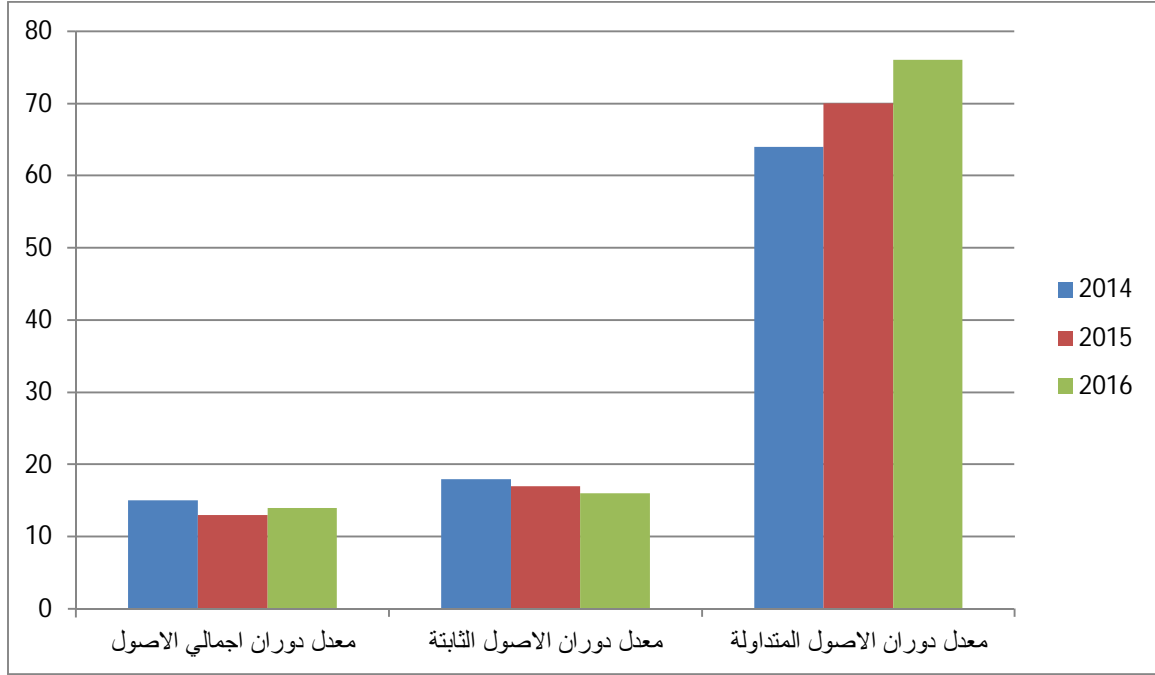
تقيس هذه النسب المقدار الذي يساهم به كل عنصر مستثمر في أصول الشركة في تحقيق رقم الأعمال، فهي أداة فعالة لإدارة الشركة في استغلال مواردها وإدارة ومجوداتها.

## الجدول رقم (22): نسب النشاط للفترة 2014-2016

2016	2015	2014	العلاقة	البيان
0.14	0.13	0.15	المبيعات الصافية	معدل دوران
%14	%13	%15	مجموع الأصول	إجمالي الأصول
0.16	0.17	0.18	المبيعات الصافية	معدل دوران
%16	%17	%18	مجموع الأصول الثابتة	الأصول الثابتة
0.76	0.70	0.65	المبيعات الصافية	معدل دوران
%76	%70	%65	الأصول المتداولة	الأصول المتداولة

المصدر: من إعداد الطالبين باعتماد على التقارير المالية لشركة الوطنية للتأمين.

الشكل رقم (12): تطور نسب النشاط لفترة 2014-2016.



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (22)

التعليق: من خلال الجدول رقم (22) والشكل رقم (12)

✓ معدل دوران إجمالي الأصول: للشركة في 2014 قد بلغ أعلى نسبة 15% فيما بلغت أدنى قيمة 14% في 2016 حيث يعتبر هذه النسبة المنخفضة يعتبر مؤشرا على أن استثمارات الشركة في الأصول أكبر مما يجب مما يعني انخفاض جدوى الاستثمارات في أصول المنشأة.

✓ معدل دوران الأصول الثابتة: للشركة في 2014 قد بلغ أعلى نسبة 18% فيما بلغت أدنى قيمة 16% في 2016 حيث تعتبر هذه النسبة المنخفضة على عدم قدرة الشركة على الاستفادة المثلى من الأصول الثابتة أو بسبب وجود طاقة معطلة ضمن هذه الأصول.

✓ معدل دوران الأصول المتداولة: للشركة في 2014 قد بلغت أدنى نسبة 65% فيما بلغت أعلى قيمة 76% في 2016 حيث تعتبر هذه النسبة المرتفعة على كفاءة الإدارة.

الاستنتاج: نستنتج من خلال التعليق ما يلي:

نسب النشاط كانت مقبولة نوعا ما فلم تكن تحقق المستوى المطلوب في تحقيق رقم الأعمال.

خامسا: حساب نسب الربحية للشركة الوطنية للتأمين:

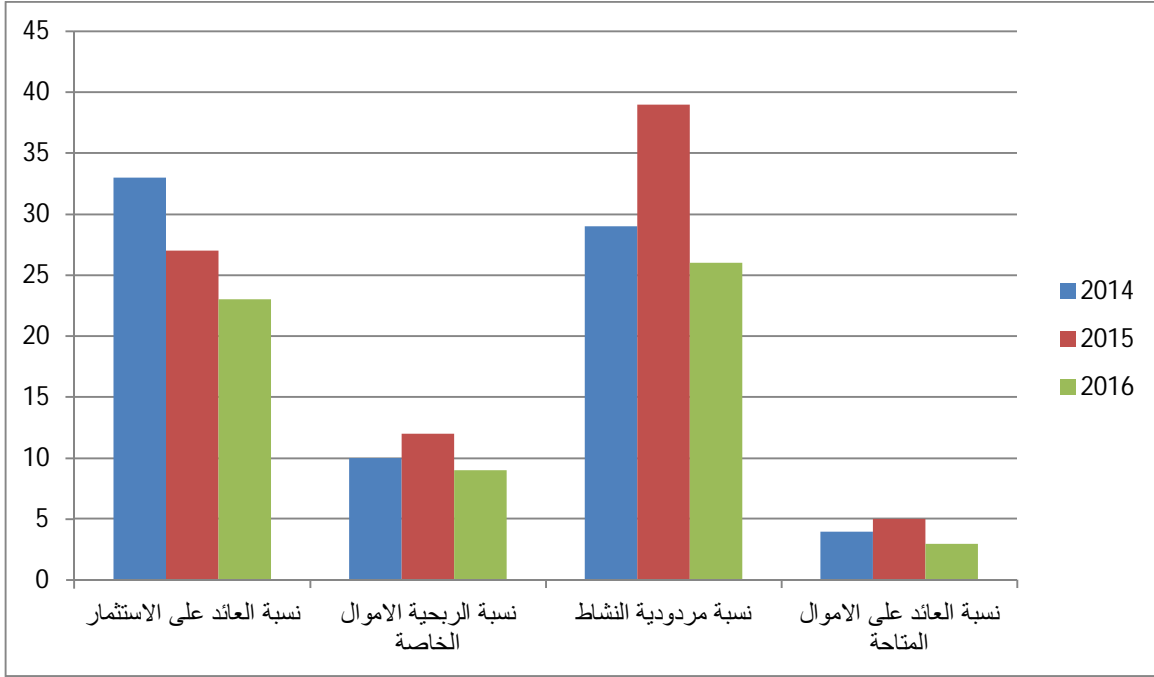
تهدف شركات التأمين إلى تحقيق أكبر ربحية ممكنة لذا تم وضع مجموعة من النسب قياس كفاءة فاعلية الشركة لأنها إن لم تتحصل على أرباح كافية فان بقائها لأجل طويل في سوق المنافسة سيكون مهم.

الجدول رقم (23): نسب الربحية للفترة 2014-2016

2016	2015	2014	العلاقة	البيان
0.27 %27	0.27 %27	0.33 %33	$\frac{\text{صافي الربح}}{\text{مجموع الأصول الجارية}}$	نسب العائد الاستثمار
0.09 %9	0.12 %12	0.10 %10	$\frac{\text{الربح الصافي}}{\text{الأموال الخاصة}}$	نسبة ربحية الأموال الخاصة
0.26 %26	0.39 %39	0.29 %29	$\frac{\text{الربح الصافي}}{\text{رقم الأعمال}}$	نسبة مردودية النشاط
0.03 %3	0.05 %05	0.04 %4	$\frac{\text{صافي الربح}}{\text{حقوق الملكية+ الخصوم}}$	نسبة العائد على الأموال المتاحة

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير للشركة الوطنية للتأمين

الشكل رقم (13): يمثل تطور نسب الربحية لفترة 2014-2016



المصدر من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (23)

التعليق: من خلال الجدول رقم (23) والشكل رقم (13)

✓ نسبة العائد على الاستثمار: نلاحظ أن النسبة في انخفاض ملحوظ وهذا يدل على عدم قدرة الشركة في توليد من الأموال المتاحة.

✓ نسبة ربحية الأموال الخاصة: نلاحظ أن النسب في انخفاض نسبي وهذا يدل على عدم قدرة الشركة على رفع وتحقيق ربحية الأموال الخاصة.

✓ نسبة مردودية النشاط: لقد شاهدت هذه تذبذب فقد شاهدت ارتفاع جيد في سنة 2015 ولكن في 2016 انخفضت إلى أقصى درجة وهذا يدل على عدم قدرة الشركة على تحقيق ربح في نشاطه.

✓ نسبة العائد على الأموال المتاحة: نلاحظ أن النسب في انخفاض ملحوظ وهذا يدل على عدم تحقيق الشركة ربح من خلال الأموال الخاصة.

الاستنتاج: من خلال التعليق نستنتج ما يلي:

من خلال دراسة النسب الربحية تبين لنا أن الشركة لا تحقق الربحية المطلوبة ولم تحصل على الأرباح الكافية.



## خلاصة الفصل

لقد خصصنا هذا الفصل للجانب التطبيقي لدراسة تطبيقية لشركة الوطنية لتأمين وكان الهدف منه تطبيق ما تم التوصل له في الجانب النظري للدراسة واختيار مدي تطابقه مع الواقع العلمي، واختيار صحة فرضيات الدراسة التي تم وضعها هذا من جهة، وجهة أخرى الإجابة عن إشكالية الدراسة.

من خلال قيامنا بالتحليل الميزانية المالية وجدول حسابات النتائج لشركة الوطنية للتأمين، وذلك بهدف تقييم أدائها المالي بالاستخدام أدوات التحليل المالي خلال الفترة الممتدة من 2014-2016، حيث توصلنا إلي ما يلي:

- من خلال تحليل مؤشرات التوازن المالي تم التوصل إلى أن كل من رأس المال العامل واحتياج رأس مال العامل ذوقيمة سالبة، بينما كانت الخزينة موجبة، مما يعني التمويل جزء من أصولها المتداولة التي تفوق الخصوم المتداولة.
- من خلال تحليلنا لنسب المالية، لاحظنا مدى قدرة الشركة علي الالتزام لما عليها لحد ما، كما توصلنا أيضا إلي أن الشركة الوطنية لتأمين تحقق رقم أعمال أفضل في كل سنة.

تمثلت هذه الدراسة في موضوع تقييم الأداء المالي لشركات التأمين كما حددت الدراسة الحالية في الشركة الوطنية للتأمين SAA، حيث حاولنا أن نناقش هذا الموضوع من خلال الإجابة عن الإشكالية الرئيسية للدراسة والتي تمحورت حول مساهمة مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية في تقييم الأداء المالي لشركات التأمين.

ومع تطور شركات التأمين وتنوع مجالاتها وتعدد وظائفها أصبحت تقدم خدمات أكثر جودة، لهذا فإن دراسة تقييم الأداء المالي والتي تعبر عن مدى قدرة شركات التأمين على الوفاء بالتزاماتها اتجاه حملة الوثائق في أوقاتها المقررة أصبحت من الأمور الواجبة و الضرورية لحماية مصالح المؤمن وضمان نجاح نشاط شركات التأمين واستمراره، و من جانب آخر ينتظر مالكو شركات التأمين مرد ودية عالية على أمالهم الخاصة تقابل حجم مخاطرتهم في الاستثمار.

وعليه حتى تتمكن شركات التأمين من النمو والاستمرارية يتوجب عليها تقييم أدائها وهذا من خلال قيامها بتقييم أدائها المالي لنشاطها السنوي بهدف إبراز الوضعية المالية للشركة حيث استخدامها مجموعة من الأدوات تقييم الأداء.

ومن خلال الفصول الثلاثة وانطلاقاً من الفرضيات الأساسية يمكن عرض نتائج الدراسة النهائية لهذه دراسة والتوصيات المقدمة وأفاق البحث العلمي.

#### أولاً- نتائج اختبار الفرضيات:

-الفرضية الأولى:" تحرص شركة التأمين على تقييم أدائها المالي باعتماد على مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية" هذه الفرضية صحيحة باعتماد على المعلومات المحصلة عليها من الشركة خلال المقابلة التي أجريناها مع المحاسب المالي، من خلال إبرازه لنا أن تقييم الأداء المالي يعتبر وسيلة ضرورية للتسيير ومن أهم التقنيات التي تساعد على اتخاذ القرارات المالية في الشركة، ويحدد الوضعية المالية للشركة، كما أنها تعتمد أيضا على جدول تدفقات الخزينة في تحليلها المالي.

-الفرضية الثانية:" شركة الوطنية لتأمين قادرة على الوفاء بالتزاماتها في المدى القصير والطويل" هذه الفرضية غير صحيحة وذلك من خلال ما ارتأينا إليه من نتائج تحليل النسب والمؤشرات المالية حيث تبين لنا أن الشركة قادرة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل فقط.

-الفرضية الثالثة:" يستلزم الإحاطة بكل أنواع المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي لشركة التأمين"، هذه الفرضية صحيحة لأنه لا يمكن الاعتماد على مؤشر مالي دون الآخر، حيث أن كل مؤشر يفسر جزء من الميزانية المالية، ولمعرفة الوضعية المالية لشركة ينبغي الوقوف على كل المؤشرات المالية على حدي.

## ثانيا- نتائج الدراسة:

### (1) نتائج نظرية:

-يعد التأمين ضرورة ملحة يحمي الأشخاص الطبيعيين والمعنويين من الأخطار المحتمل حدوثها والحفاظ على ممتلكاتهم، أو التقليل منها و حصرها في أضيق نطاق ممكن.

-إن التأمين تقوم به شركات التأمين وهي شركة مالية غير بنكية تقوم بدور مزدوج، كما تقوم بتلبية حاجات المؤمنين وهو الدور الأساسي، كما تستثمر الأموال التي تحصل عليها من المؤمنين.

-يعتبر تقييم الأداء المالي وسيلة فعالة و أداة لاتخاذ القرارات و ترشيدها لأنه يساعد المحلل المالي على معرفة الوضعية المالية للشركة و التعرف على نقاط القوة والضعف للشركة.

-تحليل الميزانية هو أحد الأدوات المهمة التي يمكن استخدامها بواسطة الإدارة و الأطراف الخارجية لغرض الحصول على معلومات والمؤشرات إضافية تساعد في عملية ترشيد القرارات عن طريق تحويل الأرقام الظاهرة بالميزانية من مجرد أرقام مطلقة بدون أي دلالات إلى أرقام لها مدلولاتها.

-تعتبر الشركة الوطنية للتأمين من أبرز الشركات الوطنية في سوق التأمين الجزائري، فهي تعتبر الرائدة بأكبر رقم أعمال وبخصصة سوقية معتبرة.

### (2) نتائج تطبيقية:

من خلال دراستنا التطبيقية تم التوصل إلى أن الشركة تتمتع بوضعية مالية جيدة حيث كانت الأصول خلال فترة الدراسة (2014-2016) موجبة وفي تزايد وكذلك مجموع الخصوم كانت في حالة جيدة.

-بالرغم من أن رأس المال العامل الصافي (FR) كان سالب خلال سنوات الثلاثة إلا أن كل أنواعه كانت بقيم موجبة وفي تزايد من سنة إلى أخرى وهذا مؤشر جيد بالنسبة للشركة.

- أما احتياج رأس المال العامل حقق قيم سالبة خلال السنوات الثلاثة وهي لا تؤثر على الشركة.
- وبالنسبة للخزينة فقد حققت الشركة قيم موجبة خلال فترة الدراسة مما يعني أن الشركة في حالة جيدة، وهي قادرة على القيام بالاستثمارات بدلا من تجميد أموالها.
- أما نسب المالية كانت مقبولة لحد ما وهذا ما يفسر أن الشركة قادرة على الوفاء بالالتزاماتها قصيرة الأجل ولا يعطي لها فرصة تقديم خدمات تأمينية طويلة الأجل.
- ومن خلال مؤشرات الأداء المتعلقة بجدول حساب النتائج تبين لنا أن رقم أعمالها في تزايد مستمر وكذا أن لها القدرة في تمويل ذاتها بمصادرها الداخلية دون اللجوء للغير، وهذا ما تسعى إليه الشركة.

### ثالثا - الإقتراحات:

- التوصية إلى الجامعات بمراجعة خصوصية النشاط التأميني عند تدريس مادة التحليل المالي.
- ضرورة نشر الوعي التأميني في الوسط الاجتماعي وكثيرا من الأشخاص يجهلون أهمية التأمين في الحياة اليومية.
- التوصية لشركة بتنظيم دورات تدريبية متطورة لتطوير مهارات موظفيها في كافة المراكز الوظيفية.
- التوصية لشركة بالاعتماد الأساليب الرياضية و الإحصائية المتطورة و إدخال أكبر نسبة من التقنيات الحديثة في مجالات التنبؤ المختلفة و لاسيما تلك المتعلقة بالتنبؤ بالمخاطر العامة المتعلقة بالتأمين ومخاطر الاستثمار.
- التوصية إلى شركات التأمين أن تركز المنافسة بين هذه الشركات على الأسعار فقط، وتأخذ بعين الاعتبار مجال الخدمات و آجال التعويض و مستوى تنوع الخدمات وكذا نوعية الاستقبال.

### رابعا -أفاق الدراسة:

- وفي الأخير يمكن القول أن بحثنا لم يلم بجميع الجوانب والتفاصيل المتعلقة بالموضوع إذ يبقى مجرد محاولة تشويها حتما مجموعة من النقائص لعلها تكون منطلقا للبحوث الأخرى.
- كما أردنا التحسيس بأهمية بعض الجوانب التي يمكن أن تكون عناوين للبحوث في المستقبل، سنتطرق لها في النقاط التالية:

- دراسة أثر الأزمة المالية العالمية علي شركات التأمين الجزائرية.
- تقييم الأداء المالي باستخدام جدول تدفقات الخزينة.
- صياغة الدراسة بأسلوب آخر وهو أهمية الاستثمار في شركات التأمين.

أولا :الكتب :

- 1\_ إبراهيم على إبراهيم عبد ربه، التأمين ورياضاته(مع التطبيق على تأمينات الحياة و إعادة التأمين)،الدار الجامعية،مصر،2003.
- 2\_ إبراهيم على إبراهيم عبد ربه، مبادئ التأمين الجزائري،الدار الجامعية ،مصر،2003.
- 3\_ إبراهيم محمد المحاسنة،إدارة وتقييم الأداء الوظيفي ،دار جرير ،البحرين،2013.
- 4\_ احمد صلاح عطية ،محاسبة شركات التأمين ،الدار الجامعية ، مصر ،2005.
- 5-أسامة عزمي سلام، إدارة الخطر والتأمين،دار حامد للنشر والتوزيع،الأردن،2007.
- 6\_ الياس بن ساسي،يوسف قريشي،التسيير المالي (إدارة مالية)دروس و تطبيقات،الطبعة2،دار وائل للنشر،الأردن،2011.
- 7\_بوعزيز الشيخ ،مدخل إلى التأمين وإدارة الخطر،دار التنوير،الجزائر،2014.
- 8\_جديدي معراج،مدخل لدراسة قانون التأمين في الجزائر،الطبعة4،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر،2004.
- 9\_جديدي معراج،مدخل لدراسة قانون التأمين في الجزائر،الطبعة5،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،2007.
- 9\_حمزة محمود الزبيدي،التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل،الطبعة2،مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع،الأردن،2011.
- 10\_دونالد ووترز،101طريقة لتطوير أداء الشركات،الطبعة2،دار الفاروق للاستثمارات الثقافية،مصر،2007.
- 11\_دريد ال شيب،مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة،دار المسيرة للنشر والتوزيع ،الأردن،2007.
- 12\_راوية محمد حسن،إدارة الموارد البشرية(رؤية المستقبل)،الدار الجامعية،مصر،2001.
- 13\_سلمان زيدان ،إدارة الخطر والتأمين،دار المناهج للنشر والتوزيع ،الأردن،2013.
- 14\_ سالم رشيد سيدي،التأمين المبادئ والأسس والنظريات،دار الراية للنشر والتوزيع،الأردن،2015.

- 15\_ السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال، دار المريخ للنشر، الرياض، 2000.
- 16\_ شقيري نوري والآخرون، إدارة المخاطر، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2012 .
- 17\_ طاهر فاضل لبياتي، ميرال الروحي سمارة، النقود والبنوك والتمويلات الاقتصادية المعاصرة، دار وائل للنشر، الأردن، 2013.
- 18\_ عبد الله حسن مسلم، إدارة المنشآت المتخصصة، البنوك-منشآت التأمين-البورصات، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2009.
- 19\_ عبد الله الطاهر، النقود والبنوك والمؤسسات المالية، الطبعة 2، مركز يزيد للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.
- 20\_ عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، إدارة المنشآت المتخصصة (البنوك-منشآت التأمين-البورصات)، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2009.
- 21\_ عبد الغفار حنفي، رسمية قرياقص، الأسواق والمؤسسات المالية، الدار الجامعية، مصر، 2004.
- 22\_ عبد احمد أبو بكر، إدارة أخطار شركات التأمين (أخطار الاكتاب، أخطار الاستثمار)، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
- 23\_ عبد الهادي السيد، محمد تقي الحكيم، عقد التأمين حقيقته ومشروعيته دراسة مقارنة، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2010.
- 24\_ عريقات حربي محمد، التأمين وإدارة الخطر، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
- 25\_ عدون ناصر دادي، مراقبة التسيير والاداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، دار المحمدية للنشر، الجزائر، 2010.
- 26\_ عز الدين فلاح، التأمين مبادئه وأنواعه، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
- 27\_ علاء فرحان طالب، إيمان شيحان المشهداني، حوكمة المؤسسة والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، دار الصفاء للنشر والتوزيع، 2011.
- 28\_ على بن غانم، التأمين البحري وذاتية نظامه القانوني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.

- 29\_ محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات المساهمة، دار الحامد للنشر، الأردن، 2010.
- 30\_ محمد المبروك أبو زيد، التحليل المالي - شركات - أسواق مالية، دار المريخ للنشر، الرياض، 2009.
- 31\_ محمد رفيق المصري، التأمين وإدارة الخطر - تطبيقات على تأمينات العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
- 32\_ مدحت محمد إسماعيل، محاسبة البنوك التجارية وشركات التأمين، دار الأمل للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
- 33\_ منير عبوي، إدارة التأمين و المخاطر، دار الكنوز المعرفة للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.
- 34\_ ناصر محمود مزنان فهد، أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
- 35\_ ناصر نور الدين عبد اللطيف، المحاسبة في المنشآت المالية، الدار الجامعية، مصر، 2013.
- 36\_ نضال فارس العربية، المحاسبة في شركات التأمين، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.
- 37\_ هاني جزاع أرتيمة، إدارة الخطر و التأمين - منظور إداري كمي إسلامي، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
- 38\_ وائل محمد صبحي إدريسي، طاهر محسن منصور الغالي، توجيه الأداء الاستراتيجي، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
- 39\_ يوسف جحيم الطائي، إدارة التأمين والمخاطر ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
- ثانيا: مذكرات الماجستير و الدكتوراة:
- 1\_ بن خروف جليلة، دور المعلومات في تقييم الأداء المالي للمؤسسة و اتخاذ القرارات - دراسة حالة المؤسسة الوطنية لانجاز القنوات "kanaghaz"، رسالة تدرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، جامعة احمد بوقرة، بومرداس، 2008-2009.



- 2\_ حسان ناصف ، دور شركات التأمين في محاولة مكافحة الاحتيال -دراسة تطبيقية على شركات التأمين في الجزائر، أطروحة تدرج ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراة، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 2017-2018.
- 3\_ عمروش ابتسام، تسويق خدمات التأمين في الجزائر - دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمينات - رسالة تدرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011-2012.
- 4\_ غفصي توفيق ، سياسات ترقية قطاع التأمين الجزائري في تفعيل دوره للنهوض بالاقتصاد الوطني -دراسة ميدانية خلال فترة 1995-2015، أطروحة تدرج ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراة، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2017-2018.
- 5\_ محمد سامي لزعر ، التحليل المالي للقوائم وفق النظام المحاسبي المالي -دراسة حالة مؤسسة صيدال الأم، رسالة تدرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2011-2012.
- 6\_ قرواني مريم ، دور إدارة المبيعات في جذب العملاء في شركات التأمين -دراسة حالة شركة التأمين الدولية للتأمين و إعادة التأمين بالجزائر العاصمة، رسالة تدرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2014-2015.
- 7\_ كفينية شناقي، أثر تطبيق توجيهات الملاة على شركات التأمين لدول الاتحاد الأوربي وإمكانية تطبيقها على قطاع التأمين في الجزائر، أطروحة تدرج ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراة ، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2015-2016.
- 8\_ هدى بن محمد ، تحليل ملاة و مردودية شركات التأمين -دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمينات ، رسالة تدرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير ، جامعة منتوري، قسنطينة، 2004-2005.
- ثالثا: المؤتمرات و المجالات العلمية :
- 1\_ عبد الغني دادن ، قراءة في الأداء المالي و القيمة في المؤسسات الاقتصادية ، المؤتمر العلمي حول الأداء المتميز للمنظمات و الحكومات، جامعة قاصدي مرياح ، ورقلة، 8-9 مارس 2005.
- 2\_ عبد المللك مزهودة، الأداء بين الكفاءة والفعالية وتقييم، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الأول، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة بسكرة، 2001.

3\_ طاهر منصور، حسين شحدة، إستراتيجية تنويع الأداء المالي دراسة ميدانية في منشأة عراقية، دراسات العلوم الإدارية، المجلد 30، العدد 2، 2003.

4\_ مقدم ليلي، سياسات تسيير عناصر الاحتياج في رأس المال العامل في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية-دراسة ميدانية خلال الفترة 2005-2007، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 8، 2010.

رابعا: القوانين ومراسم :

1\_ المادة 619 من الأمر رقم 75-58 المؤرخ سبتمبر 1975 المتضمن لقانون المدني، الجريدة الرسمية، العدد 78، الصادر بتاريخ 30 سبتمبر 1975.

2\_ مرسوم تنفيذي رقم 95-339 المؤرخ في 30 أكتوبر 1995، المتضمن لصلاحيات المجلس الوطني للتأمين و تكوينه و تنظيمه وعمله، الجريدة الرسمية، العدد 65، الصادر بتاريخ 1995.

3\_ المرسوم التنفيذي رقم 07-138 المؤرخ في 19 ماي 2007، المحدد لمهام مركزية الأخطار وتنظيمها و تسييرها، الجريدة الرسمية، العدد 33، الصادر بتاريخ 20 ماي 2007.

4\_ مرسوم تنفيذي رقم 08-113 المؤرخ في 9 ابريل 2008، يوضح مهام لجنة الإشراف على التأمينات، الجريدة الرسمية، العدد 20، الصادر بتاريخ 13 ابريل 2008.

خامسا: الأنترنت :

1- [www.lafirist.com](http://www.lafirist.com)

2- [www.saa.dz.online](http://www.saa.dz.online)

## ملحق رقم 01

**PARTS DE MARCHÉ SAA PAR BRANCHE (EN MILLIONS DA)**

Branche	SAA		croissance		Secteur		croissance		Part de la SAA	
	2016	2015	Valeur	%	2016	2015	Valeur	%	2016	2015
Automobile	20 005	20 634	-628	-0,4%	65 255	66 184	-929	-1,40%	30,66%	31,18%
IRD	5 747	5 655	92	1,63%	42 481	41 911	570	1,36%	13,52%	13,49%
Assurance Agricole	749	745	4	0,55%	3 3372	3 757	-386	-10,26%	22,22%	19,85%
Assurance Transport	373	362	10	2,90%	6 941	5 724	1 218	21,27%	5,37%	6,33%
Ass. Crédit-Caution	3,2	2,6	1	21,03%	1 423	1 149	275	23,90%	0,22%	0,23%
Total ass. Dommages	26 877	27 393	-521	-1,90%	119 471	118 724	747	0,63%	22,50%	23,08%
Evolution Hors Auto	6 872	6 765	107	1,58%	54 216	52 540	1 676	3,19%	12,67%	12,88%

La SAA conserve ses parts de marché et demeure le 1er assureur de la place.

## BILAN CONSOLIDÉ (Actif) au 31.12.2015

ACTIF	NOTE	Montant Brut 31/12/2015	Amort - Prov 31/12/2015	Montant Net 31/12/2015	Montant Net 31/12/2014
<b>ACTIFS NON COURANTS</b>					
Ecart d'acquisition - Goodwill positif ou négatif		-	-	-	-
Immobilisations Incorporelles	A01	261 096 230,82	70 263 717,06	190 832 513,76	1 639 662,56
Immobilisations Corporelles					
Terrains	A02	5 150 464 528,59	-	5 150 464 528,59	5 148 438 928,59
Bâtiments Exploitation	A03	7 042 520 894,20	1 671 234 099,69	5 371 286 794,51	5 405 237 159,20
Bâtiments Placement	A03	1 464 231 323,72	500 598 075,53	963 633 248,19	1 017 298 662,97
Autres immobilisations corporelles	A04	1 256 298 661,83	757 225 789,36	499 072 872,47	441 737 161,71
Immobilisations en Concession		-	-	-	-
Immobilisations en Cours		70 987 604,98	-	70 987 604,98	191 218 330,73
Immobilisations Financières		-	-	-	-
Titres mis en équivalence		-	-	-	-
Autres participations et créances rattachées	A05	3 151 804 925,30	139 779 828,42	3 012 025 096,88	2 976 891 908,73
Autres Immobilisations Financières		45 646 291 146,26	-	45 646 291 146,26	45 239 797 193,21
Prêts et autres actifs financiers non courants		280 330 359,12	-	280 330 359,12	101 183 433,00
Impôts différés actif	A06	622 772 405,27	-	622 772 405,27	594 669 769,78
Fonds ou valeurs déposés auprès des cédants		8 986 239,95	-	8 986 239,95	7 332 318,54
<b>TOTAL ACTIFS NON COURANTS</b>		<b>64 955 784 320,04</b>	<b>3 139 101 510,06</b>	<b>61 816 682 809,98</b>	<b>61 125 444 529,02</b>
<b>ACTIFS COURANTS</b>					
Provisions Techniques d'Assurance	A07	7 885 862,91	-	7 885 862,91	7 264 958,91
Part de la coassurance cédée		2 315 984 340,05	-	2 315 984 340,05	1 852 851 467,52
Part de la réassurance cédée		-	-	-	-
Créances et Emplois assimilés	A08	-	-	-	-
Cessionnaires et Cédants débiteurs		632 256 010,94	-	632 256 010,94	474 479 294,66
Assurés et intermédiaires d'assurance débiteurs	A09	4 330 140 466,36	167 110 901,28	4 163 029 565,08	2 712 007 716,00
Autres débiteurs		3 847 920 000,41	32 623 485,51	3 815 296 514,90	1 467 329 062,16
Impôts et assimilés		878 017 106,34	144 719 683,34	733 297 423,00	807 718 468,34
Autres créances et emplois assimilés	A10	95 673 890,84	-	95 673 890,84	105 425 160,11
Disponibilités et Assimilés		-	-	-	-
Placements et autres actifs financiers courants (sauf 509 - versement restant à effectuer)	A11	691 479 571,14	-	691 479 571,14	157 577 978,00
Trésorerie (sauf 519 - concours bancaires courants)	A12	2 401 759 803,69	1 117 746,85	2 400 642 056,84	2 065 447 164,54
<b>TOTAL ACTIFS COURANTS</b>		<b>15 201 117 052,68</b>	<b>345 571 816,98</b>	<b>14 855 545 235,70</b>	<b>9 650 101 270,24</b>
<b>TOTAL GENERAL ACTIF</b>		<b>80 156 901 372,72</b>	<b>3 484 673 327,04</b>	<b>76 672 228 045,68</b>	<b>70 775 545 799,26</b>

## BILAN CONSOLIDÉ (Passif) au 31.12.2015

PASSIF	NOTE	Montant 31/12/2015	Montant 31/12/2014
<b>CAPITAUX PROPRES</b>			
Capital émis ou capital social ou fonds de dotation	P01	20 000 000 000,00	20 000 000 000,00
Capital souscrit non appelé			
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)	P01	9 113 762 974,58	7 489 285 245,39
Ecart d'évaluation		160 366 421,71	-
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence			
Autres capitaux propres - Report à nouveau	P02	-	- 104 195 500,00
Résultat de l'exercice	P02	3 386 316 257,27	3 228 673 229,19
<b>TOTAL I - CAPITAUX PROPRES</b>		<b>32 660 445 653,56</b>	<b>30 613 762 974,58</b>
<b>PASSIFS NON COURANTS</b>			
Emprunts et dettes assimilés	P03	1 713 802,88	1 213 802,88
Impôts (différés et provisionnés)		-	-
Autres dettes non courantes		-	-
Provisions réglementées	P04	2 048 345 525,71	1 923 751 790,81
Provisions et produits constatés d'avance (sauf 155)	P04	1 649 854 733,60	1 888 412 902,92
Fonds de valeurs reçus des réassureurs	P05	1 892 958 968,98	1 425 343 170,67
<b>TOTAL II - PASSIFS NON COURANTS</b>		<b>5 592 873 031,17</b>	<b>5 238 721 667,28</b>
<b>PASSIFS COURANTS</b>			
Provisions directes	P06	28 086 372 738,11	28 551 918 146,88
Acceptations		270 806 054,06	308 798 667,36
Cessionnaires et Cédants créditeurs	P07	1 406 915 460,73	1 072 123 162,47
Assurés et intermédiaires d'assurance créditeurs	P08	544 475 863,07	478 188 763,65
Impôts crédit	P09	1 634 286 816,98	1 419 772 674,80
Autres Dettes (sauf 444-445-447)	P10	6 349 092 941,43	3 091 196 100,34
Trésorerie Passif	P11	126 959 486,57	1 063 641,90
<b>TOTAL III - PASSIFS COURANTS</b>		<b>38 418 909 360,95</b>	<b>34 923 061 157,40</b>
<b>TOTAL GENERAL PASSIF</b>		<b>76 672 228 045,68</b>	<b>70 775 545 799,26</b>

ملحق رقم 04

DESIGNATION	Note	Opérations Brutes 31/12/2015	Cessions et Rétrocessions 31/12/2015	Opérations Nettes 31/12/2015	Opérations Nettes 31/12/2014
Primes émises sur opérations directes		26 886 461 412,64	2 939 430 726,17	23 947 030 686,47	23 836 283 454,56
Primes acceptées		613 927 421,72	-	613 927 421,72	500 266 652,34
Primes émises reportées		375 021 000,89	16 535 242,10	358 485 758,79	459 558 246,08
Primes acceptées reportées		72 960 839,10	-	72 960 839,10	36 592 146,97
<b>I- PRIMES ACQUISES A L'EXERCICE</b>	<b>R01</b>	<b>27 052 406 994,37</b>	<b>2 922 895 484,07</b>	<b>24 129 511 510,30</b>	<b>23 840 399 713,85</b>
Prestations (Sinistres) sur opérations directes		15 457 891 060,97	1 335 346 526,96	14 122 544 534,01	13 454 737 071,62
Prestations (Sinistres) sur acceptation		3 249 487,22	238 507,93	3 487 995,15	113 248 810,66
<b>II- PRESTATIONS (SINISTRES) DE L'EXERCICE</b>	<b>R02</b>	<b>15 461 140 548,19</b>	<b>1 335 108 019,03</b>	<b>14 126 032 529,16</b>	<b>13 567 985 882,28</b>
Commissions reçues en réassurance		-	559 562 453,13	559 562 453,13	466 498 988,50
Commissions versées sur acceptations		-	18 224 330,12	18 224 330,12	16 856 412,73
<b>III- COMMISSIONS DE REASSURANCE</b>	<b>R02</b>	<b>-</b>	<b>541 338 123,01</b>	<b>541 338 123,01</b>	<b>449 642 575,77</b>
<b>IV- LA MARGE ASSURANCE/MARGE BRUTE</b>	<b>R03</b>	<b>11 591 266 446,18</b>	<b>1 046 449 342,03</b>	<b>10 544 817 104,15</b>	<b>10 722 056 407,34</b>
Achats et services extérieurs		2 471 209 437,96	-	2 471 209 437,96	2 065 110 070,16
Charges de personnels		5 065 681 366,65	-	5 065 681 366,65	5 012 172 243,80
Impôts, taxes et versements assimilés		511 207 876,49	-	511 207 876,49	554 500 988,98
Production immobilisée		-	-	-	-
Autres produits opérationnels		1 102 681 125,06	-	1 102 681 125,06	186 612 303,02
Autres charges opérationnelles		148 438 147,64	-	148 438 147,64	142 007 123,02
Dotations aux amortissements et pertes de valeurs		927 305 711,20	-	927 305 711,20	1 019 232 432,85
Reprise sur perte de valeur et provisions		175 997 413,22	-	175 997 413,22	229 492 885,54
<b>V- RESULTAT TECHNIQUE OPERATIONNEL</b>	<b>R04</b>	<b>3 746 102 444,52</b>	<b>1 046 449 342,03</b>	<b>2 699 653 102,49</b>	<b>2 345 138 737,09</b>
Produits financiers		1 595 987 504,34	-	1 595 987 504,34	1 566 566 327,79
Charges financières		18 736 608,32	-	18 736 608,32	19 103 181,34
<b>VI- RESULTAT FINANCIER</b>		<b>1 577 250 896,02</b>	<b>-</b>	<b>1 577 250 896,02</b>	<b>1 547 463 146,45</b>
<b>VII- RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS</b>		<b>5 323 353 340,54</b>	<b>1 046 449 342,03</b>	<b>4 276 903 998,51</b>	<b>3 892 601 883,54</b>
Impôts exigibles sur résultats ordinaires (IBS)		918 690 376,73	-	918 690 376,73	670 206 718,13
Impôts différés (variations) sur résultats ordinaires		28 102 635,49	-	28 102 635,49	6 278 063,78
<b>TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES</b>		<b>29 927 073 036,99</b>	<b>2 381 557 361,06</b>	<b>27 545 515 675,93</b>	<b>26 272 713 805,97</b>
<b>TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES</b>		<b>25 494 307 437,69</b>	<b>1 335 108 019,03</b>	<b>24 159 199 418,66</b>	<b>23 044 040 576,78</b>
<b>VIII- RESULTAT ORDINAIRE</b>		<b>4 432 765 599,30</b>	<b>1 046 449 342,03</b>	<b>3 386 316 257,27</b>	<b>3 228 673 229,19</b>
Eléments extraordinaires (produits) (*)		-	-	-	-
Eléments extraordinaires (charges) (*)		-	-	-	-
<b>XI- RESULTAT EXTRAORDINAIRE</b>		<b>-</b>	<b>-</b>	<b>-</b>	<b>-</b>
<b>X- RESULTAT NET DE L'EXERCICE</b>		<b>4 432 765 599,30</b>	<b>1 046 449 342,03</b>	<b>3 386 316 257,27</b>	<b>3 228 673 229,19</b>

au 31.12.2015

COMPTE DE RESULTAT CONSOLIDE

## BILAN CONSOLIDÉ

ACTIF AU 31-12-2016

ACTIF	Note	N		Montant Net	Montant Net N-1
		Montant Brut	Amort - Prov		
<b>ACTIFS NON COURANTS</b>					
Ecart d'acquisition - Goodwill positif ou négatif			-	-	-
Immobilisations Incorporelles		265 652 426,72	95 726 940,35	169 925 486,39	190 852 513,76
Immobilisations Corporelles					
Terrains		5 170 584 568,59	-	5 170 584 568,59	5 167 948 568,59
Batiments Exploitation		18 687 686 312,63	1 978 389 287,49	16 709 297 025,14	5 371 286 794,51
Batiments Placement		1 484 251 325,72	553 975 897,77	930 275 425,95	963 633 248,19
Autres immobilisations corporelles		1 477 713 830,49	977 241 687,56	500 472 143,13	522 052 995,31
Immobilisations en Concession		202 693 588,00	18 248 733,47	184 444 854,53	-
Immobilisations en Cours		161 543 130,11	-	161 543 130,11	74 630 864,98
Immobilisations Financières					
Titres mis en équivalence	A01	1 252 220 635,62	-	1 252 220 635,62	1 165 760 897,40
Autres participations et créances rattachées	A02	3 900 654 453,84	299 847 257,06	3 600 807 196,78	1 905 131 904,66
Autres Immobilisations Financières		45 863 339 751,87	-	45 863 339 751,87	46 436 291 146,26
Prêts et autres actifs financiers non courants		285 063 418,29	-	285 063 418,29	336 659 734,12
Impôts différés actif		631 547 758,67	-	631 547 758,67	661 163 191,13
Fonds ou valeurs déposés auprès des cédants		6 900 893,60	-	6 900 893,60	8 986 239,95
<b>TOTAL ACTIFS NON COURANTS</b>		<b>79 369 832 092,15</b>	<b>3 923 427 803,48</b>	<b>75 446 404 288,67</b>	<b>62 824 396 098,66</b>
<b>ACTIFS COURANTS</b>					
Stocks		2 621 490,70	-	2 621 490,70	2 74 920,69
Provisions Techniques d'Assurance					
Part de la coassurance cédée		925 862,91	-	925 862,91	7 685 062,91
Part de la réassurance cédée		1 791 463 155,17	-	1 791 463 155,17	2 315 984 340,05
Créances et Emplois assimilés					
Cessionnaires et Cédants débiteurs		666 693 429,59	-	666 693 429,59	632 256 010,94
Assurés et Intermédiaires d'assurance débiteurs		5 604 216 477,57	446 425 344,31	5 157 791 133,26	4 163 029 565,08
Client		54 665 543,13	4 154 548,70	50 510 994,43	36 593 577,00
Autres débiteurs		2 661 835 006,63	36 612 265,17	2 625 222 741,46	3 813 953 510,97
Impôts et assimilés		2 256 317 949,24	144 719 683,34	2 111 598 265,90	764 957 217,66
Autres créances et emplois assimilés		107 654 660,75	-	107 654 660,75	95 673 890,84
Disponibilités et Assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants (sauf 509 - versmt restant à effectuer)		848 240 000,00	-	848 240 000,00	691 479 571,34
Trésorerie (sauf 519 - concours bancaires courants)		3 001 910 439,80	444 340,22	3 001 466 099,58	2 695 448 587,70
<b>TOTAL ACTIF COURANT</b>		<b>17 196 744 015,49</b>	<b>632 356 181,71</b>	<b>16 564 387 833,75</b>	<b>15 219 977 055,20</b>
<b>TOTAL GENERAL ACTIF</b>		<b>96 566 576 107,64</b>	<b>4 555 783 985,22</b>	<b>92 010 792 122,42</b>	<b>78 044 373 154,06</b>

## BILAN CONSOLIDÉ

## PASSIF AU 31-12-2016

PASSIF	Note	Montant N	Montant N-1
<b>CAPITAUX PROPRES</b>			
Capital émis ou capital social ou fonds de dotation		20 000 000 000,00	20 000 000 000,00
Capital souscrit non appelé	P01	-	-
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)		11 399 426 605,54	9 500 840 622,07
Ecart d'évaluation		173 109 142,47	160 366 420,71
Ecart de réévaluation		-	-
Ecart d'équivalence	P02	410 043 082,68	393 006 557,95
Autres capitaux propres - Report à nouveau		10 440 008,04	10 131 057,07
Résultat de l'exercice	P03	3 387 342 882,63	3 565 461 418,52
Part de la société consolidante (1)		35 359 481 705,28	33 609 543 963,28
Part des minoritaires (1)		-	-
<b>TOTAL I - CAPITAUX PROPRES</b>		<b>35 359 481 705,28</b>	<b>33 609 543 963,28</b>
<b>PASSIFS NON COURANTS</b>			
Emprunts et dettes assimilés		4 727 343 802,88	1 713 802,88
Impôts (différés et provisionnés)		14 813 222,92	15 447 683,71
Autres dettes non courantes ( Droits du concédant)		1 627 444 854,53	-
Provisions réglementées (autres que les provisions techniques)		2 125 438 268,92	2 048 345 525,71
Provisions et produits constatés d'avance (sauf 155)		1 646 739 613,16	1 798 107 961,21
Fonds de valeurs reçus des réassureurs		1 406 044 383,73	1 892 958 968,98
<b>TOTAL II - PASSIFS NON COURANTS</b>		<b>11 547 824 146,14</b>	<b>5 756 573 942,45</b>
<b>PASSIFS COURANTS</b>			
Provisions Techniques d'Assurance			
Provisions sur opérations directes		26 737 213 162,58	28 086 372 738,11
Provisions sur Acceptations		409 468 674,00	270 806 054,06
Dettes et comptes rattachés			
Cessionnaires et Cédants créditeurs		2 314 632 023,14	1 406 915 460,73
Assurés et intermédiaires d'assurance créditeurs		479 683 318,60	544 475 863,07
Fournisseurs		22 592 672,79	28 861 445,34
Impôts crédit		1 811 274 961,06	1 719 590 880,87
Autres Dettes (sauf 444-445-447)		13 265 657 333,52	6 494 275 319,54
Trésorerie Passif		62 964 125,31	126 959 486,57
<b>TOTAL III - PASSIFS COURANTS</b>		<b>45 103 486 271,00</b>	<b>38 678 257 248,29</b>
<b>TOTAL GENERAL PASSIF</b>		<b>92 010 792 122,42</b>	<b>78 044 375 154,06</b>



## COMPTES DE RÉSULTAT CONSOLIDÉ

AU 31-12-2016

DESIGNATION	Note	Montant N	Montant N-1
Primes acquises à l'exercice *	R01	23 858 278 213,32	24 126 527 802,55
Ventes et produits annexes	R02	310 588 839,78	254 601 302,13
- Prestations (sinistre) de l'exercice	R03	12 095 157 437,41	13 472 107 348,40
Commissions de réassurance		520 192 288,93	541 338 123,01
<b>LA MARGE ASSURANCE/MARGE BRUTE</b>		<b>12 593 901 904,62</b>	<b>11 450 359 879,29</b>
Achats consommés et services extérieurs	R04	2 750 504 952,20	2 566 327 195,12
Charges de personnels		5 434 818 595,31	5 708 988 748,69
Impôts, taxes et versements assimilés		563 356 246,90	537 811 970,83
Autres produits opérationnels	R05	335 598 971,81	1 098 906 914,51
Autres charges opérationnels		147 133 922,90	150 372 120,58
Dotations aux amort/prov et pertes de valeur		1 677 102 977,94	998 329 687,44
Reprise sur perte de valeur et provisions		168 060 692,19	181 083 387,45
<b>RESULTAT OPERATIONNEL</b>		<b>2 524 644 873,37</b>	<b>2 768 520 458,59</b>
Produits financiers		1 762 727 593,38	1 678 135 140,72
Charges financiers		104 498 590,75	18 736 608,32
<b>RESULTAT FINANCIER</b>		<b>1 658 229 002,63</b>	<b>1 659 398 532,40</b>
<b>RESULTAT ORDINAIRES AVANTS IMPOTS</b>		<b>4 182 873 876,00</b>	<b>4 427 918 990,99</b>
Impôts exigibles sur résultats ordinaires (IBS)		883 134 904,64	961 334 473,89
Impôts différés (variations) sur résultats ordinaires		28 980 971,67	31 695 232,07
<b>TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES</b>		<b>26 926 465 627,74</b>	<b>27 912 287 902,44</b>
<b>TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES</b>		<b>23 655 707 628,05</b>	<b>24 414 008 153,27</b>
<b>RESULTATS NET DES SOCIETES INTEGREES</b>		<b>3 270 757 999,69</b>	<b>3 498 279 749,17</b>
<b>RESULTATS NET DES SOCIETES MISES EN EQUIVALENCE</b>	R06	<b>116 584 882,94</b>	<b>67 181 669,45</b>
<b>RESULTATS NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE</b>		<b>3 387 342 882,63</b>	<b>3 565 461 418,62</b>